کتاب: شرح فوائد الضیائیه جامی

مؤلف: عصام الدین ابراهیم بن محمد بن عربشاه اسفراینی

مترجم

موضوع

بسم الله الرحمن الرحيم نقله

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على

محمد وآله اجمعين اما بعد فمعلوم عند نظر هذا الكتاب

بان رسوله [illegible] هذا الكتاب ملا محمود ديا

ملا محمد قاضي [illegible] وقفا [illegible] والسلام

[illegible]

[illegible]

۲۲۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم وكفى به وكيلا يا هاديا لسالك
مسالك محامدك ويا سامعا لجامع مسائل محامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل
مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بعد الآتنا وصل على افضل مبلغ وافية لشكر
ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله المتفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا
وصحبه المجلين الينا بمفصل آثار النبوة ليحفظونا عن الخطائين مقالاتنا وبعد فيقول العبد الفقير
الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواش
كالشمس لنجوم درر الزبر غواشي ما فيه للفوايد الضيائية واش لا يوجد عن مرجحه متحاش ولا
يتوهم في حصة ذاتها واش لا يدره ناظر كابر عن مكابر لكثرة ما فيه من الاستلاج ولا يوده شاخ
فاخر بالاطلاع على خوافيه الا محاسن الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فليتوقع بها شأ
فليس معه النزاع ومن لم يبلغ غاية التحديد بنظم السديد فليتنزه عنه فلا يرد عنه الا الودع
انتفع بها اهل السعادة باقناع وادرع اصحاب الشقاق على الانتفاع انتجيا في الترقي الى
ايفاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع **قوله** الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري
من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمده على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري
اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية او ليس بحمد حقيقة
واستعمال الحمد فيه مجازا اولان المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود
عليه حقيقة امر آخر **قوله** اوليائه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو
وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان حمد كل محب كل حمد وهو الله تعالى
لانه يحب كل حمد راجع اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني
فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل احد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد وآلاته
في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامد متعلق بوليه
وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمود به قائمة به فمن الا انا مثل من ترك حاجته

۲۰۰

اللفظ لرعاية ما هو الاصل نظرا الى المعنى بجعل الحمد مستقلا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة
كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كل معنى الحمد له تعالى دون غيره
فيتم في الحمد درجة الكمال **و**لك ان تجعل الحمد المبني للفاعل بناية تعالى دون غيره بمعنى
انه قاصر به دون غيره وتؤيده بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامد بدله
تعالى مختص به تعالى لا تاتي من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد
كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك **و**لا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل
اوراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا
يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة
الى الماثور والمشهور من ان الولاية افضل من النبوة **قوله** والصلوة على نبيه النبي انسان
بعثه الله الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك وكان له كتاب
وشريعة والاصل في الاضافة العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم
وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى ووجه اختيار النبي
على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني فلانه اشمل
وعلى الاول فلدلالته على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم
منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى **قوله** وعلى آله واصحابه المتادبين
باداب التزم اهل السنة ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر
على بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله (ولا ينقلون خ)
وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم
وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب
النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متادبون باداب نفسه وادب
درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو

سبق ذكرها

من قسم الادب قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي ستذكرها
في كتابه علي وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسما الاشارة ربما تستعمل في
الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المحسوسة المبصرة الحاضرة في مراي المخاطب
لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الي ايقانه هذه المعاني حتي صارت لكمال
علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر علي الاشارة اليها واما الاشارة الي كمال فطانة
الطالب الي ان يبلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له
الي المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب علي تحصيل المعاني
قوله فوايد جمع فايدة وهو ما استفدت من علم او مال وجا افاد له المال يفيد
اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوايد الثوابت يعني ان هذه امور ثابتة بعيدة
عن البطلان قوله وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا علي فعول اي كثر وتم
فقوله تحل متعلق بوافية علي تضمن معني التعليق ولك ان تجعل الوافية من وفي بعهده
اي لم يغدر فقوله تحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معني والفوايد
جمع اسم لكتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث وفي
درج اسما الكتب بلا شايبة تكلف مزيد تحسين الكلام البليغ قوله تحل مشكلة
الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله
للعلامة يستدعي بحسب المعني ان يكون في تقديرا الكائنة للعلامة صفة الكافية
ويستدعي اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب
اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعني لانه اهم وان راعيت هنا جانب
اللفظ يتجه ان الحال لا بد ان تكون عن الفاعل او عن المفعول به والكافية مضاف
اليه للمشكلات التي هي مفعول تحل بحسب المعني وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه
يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول به اذا صح حذف المضاف والاكتفا

ههنا فوايد

بالمضاف اليه ومنه قوله تعالي واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابرهيم حنيفا وما
نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقال هذه فوايد وافية تحل الكافية الثاني ان الظ
ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الي ضمير المونث اللفظي يوجب تانيث
المسند الا انه اعتبر جانب المعني لانه اريد بالعلامة مذكر وكذلك الاختيار في رعاية
التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعني مونثا او بالعكس الثالث ان
في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلما
لمن جمع جميع انواع اقسام العلوم كما هو حقيقة العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب
الامر العلما في العلوم النقلية ولذا خص من بين العلما قطب الملة والدين
الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلما كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم
الا وهو فيه اوحدي وما من مقصد الا وهو فيه المعي وكانه بني اطلاق العلامة
علي عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار
اغناله عن الوصف بالفضايل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن
الاطراء في المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما
حتي يختص تعددهما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلاد المشرقي والمغربي فيصح
جمعهما بلا مؤنة قوله الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من استبانت
فيه السن او من اربعين او خمسين او احدي وخمسين الي اخر عمره او الي ثمانين وقد
يطلق الشيخ علي من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل علي ما
في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب
قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده برحمته غمره بها وهذا
الكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف
ففي الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات قوله واسكنه

بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر
والنخيل قوله نظمها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط والتقدير
جعل الشيء في قران او حمله على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب والسمط
السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم وفي اضافة السمط الى
التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد التي كاللآلي قوله للولد العزيز
العزة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه
بالذكاء والفضل قوله التلهف كالتأسف الحزن وجميع الالفاظ المترادفة في الخطب
مستفيض لا وصمة له عند البلغاء قوله وسميته بالفوائد الضيائية فان قلت قد
تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين
ضيائية قلت مبني النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني ان كان مقصودا
في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في
ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود في ابن الزبير تعريف
قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كمال في
العبودية حيث خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت
لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه
اشتهر باللقب ولان في اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يحمل على غاية التأليف
ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها
ظلم الريوب قوله لانه لهذا الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فايدة فيه الا
اخراج الفقرتين عن المساواة قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور
وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتأخر في الوجود
والعلة الغائية تعلم هذا الشرح ولو قال لان تعلم الغاية يصح وانفع وكفى في النسبة وسائر

شتق من السؤر بمعنى بقية ما أكل ومعناه الباقي في الكشاف ان العربي هو السائر بمعنى
الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف في هذا
المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب عيب فالسائر ههنا بمعنى الجميع انفع للدعو
لانه يتكرر الدعاء في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يكون
من اصحاب الصنايع قوله وما توفيقي الا بالله جعل الاسباب موافقة للمسببات
وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع
اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانما يستقبح اهل اللسان
نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربي بزيد والضارب
زيد وانما يقال الضرب من زيد فالعربي وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد
من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال وما كوني
موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي
المطول قوله بتخييل ان كتابته يعني بتخييل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل
ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة
من القضايا المخيلة شعرية والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب
الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يؤثر مشاهدته تاثير القول كما نحن فيه
وهضم النفس من اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب
من اهم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من
ذلك عدم الابتداء به مطلقا لم لا يجوز ان اهل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق
الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ
من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل
لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب

السلف حتى يكون على سنتهم ولا ادبا لحتى يكون بترك الحمد قطع ولا يخفى انه يرد عليه انه
لا يصح ترك الاقتدا بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا
مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس بحيلانه ليس في عداد العقلا المكلفين
فاصلح الشارح ترك الاقتدا بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزء من الكتاب
ولما لم يكن ترك العمل بالسنة وجه لم يتقيد به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا
على ما تضمنه البسملة من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار

تنبيه

الذي هو المط في هذا التاليف **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما كان داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من
النحو الكلمة والكلام لانهما موضوعا العلم **و** تعريف النحو عند ما يرد عليه من
مسايل الفن فيطلبه **و** ما يرد عليه مما ليس من مسايله فيعرض عنه ولا يبعد
عن مطلوبه بالاشتغال **و** ان يذكروا الغرض من تحصيل علم النحو لتزداد رغبة
الطالب في تحصيله ولا يستفز عنه بما يعرضه من شق التحصيل والمصنف ذكر
الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لان
كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قربا فلا تنفعه في التحصيل البصرة
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقرع المعلم على حفظ ضبط ما في
الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه **قوله** فتبين لم
يوفها حقها من التعريف اومن المعرفة وعلى التقديرين مبني البيان على دعوى
ان معرفتها على وجه يستدعيه معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فان تمت تم
والا فلا **قوله** وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم توقف
تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف معرفة تحقق المفهوم على معرفة المفهوم
وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد

فتدبر

فتدبر **قوله** الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم والاشتقاق رد كلمة الى اخرى
لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه
لا زما المعنى المشتق وقد استقصيناه في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية **قوله** وهو
الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم **قوله** لتاثيرهما بينهما
في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في
الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله قد عبر يدل على انه اراد
التاثير باحداث الالم وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى ادم من ربه
كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر
كالكلام والجراحة **قوله** بعض الشعرا قال الشارح الكازروني قايله امير المومنين
علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر
عنه ببعض الشعرا **قوله** والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم
لادني مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التا في الكلمة انما هو تحقيق الكلم
اذ به يعرف ان التا للفرق بين الجمع والواحد وللفرق بين الجنس والوحدة
قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلاثة
بخلاف التمر نشا من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر
باق على وضعه **قوله** والكلم الطيب يؤل ببعض الكلم الطيب هذا التاويل
بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من اداب اللغة ان يقال في مقام
ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون
ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم وكانه لهذا رجح القول الاول
ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان
يقال قد صرح علما التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف تبطل معنى الجمعية

قوله الجنس

فلما بطل بها معنى الجمعية لم يونث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا تصدق الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس واما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس للمحالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء وبين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا يقبله ضيق العطن واني وقع ذلك الى الان لجم غفير من ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطا بالوحدة في كونها افراد له حتى لا يصح حمل الكلمة على ما فوق الواحد وجد فيه هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخلة في المعرفات لغير

قش

الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف تامل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما رجح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت لا نه يقال ذلك فيما اذا رمي النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلو لم يعتبر اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد ان يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسبة للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ بدون الصلة قوله ثم صفة للمتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وفيه نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ فالاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو الاعم وانما المعتاد هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ وانما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به الانسان فان الاول نقل للمصدر المطلق

حيث لايق

ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل اللفظ

الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول
اتم كما لا يخفى ويتقدح هناك وجه اخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم
الى ما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق للخاص الى المتعلق للخاص قوله مهملا كان او
موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع
وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل
ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل
قوله واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقة فالصواب والمتلفظ به الحقيقي قوله ولم يوضع له
لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعلا ملفوظا واكتفى بفهمه
من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتبار جزء الكلام الملفوظ ايضا
لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا
جسما او عرضا وتارة تكون من مقولة الحرف والصوت اذا رجع الضمير الى الصوت
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي
على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه قوله
والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة على ركوب السلطان والنصب
نصبه وهي ما وضع لمعرفة الطريق قوله لانه لو نقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة
غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقه
بدون القصد على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظ الواحد عند
المصنف ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه
جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده
ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي قوله والمطابقة لازمة

غير صحيح

ـ٨٠

بل غير جائز لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة
صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما
قال غير لازم اكتفا بادنى ما يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر وما يسعه ايضا اخصر مما
تستعمله اللفظة تدبر ويكون المفرد محتملا لاحتمالين فتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع
ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج
وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى فيخرج وضع المشترك
قوله بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصر
مقابلته مع اطلق لا علم يقال احست الشيء اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس
والاولى تسمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل
المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى
معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى
بل متى اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف
باحس وكذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر
المجيب الاول ايضا قيدا زايدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به
ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا
او اطلقه اهل اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا
من ضروب الاطلاق صحيح لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من
افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع
بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة
والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم الفهم

اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه
عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير نظر
غيره ضمنية فلا اشكال اصلا ولنا قول اخر يحلو ان اوتيت الى شرح الرسالة الوضعية
وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على فوق ذائقة الاطفال وعن الله
المنح وعليه التكلان وعنه نسئل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى ما يقصد
بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ
مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف
مناسبة فصح ان ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم
المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي
لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى
المقصود سواء قصد بشيء اولا والمصطلح هو المقصود بشيء فنقل المعنى اليه نقل الاسم
العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله
بمعنى المفعول كما سمعته في اللفظ والفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى
قوله او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احد اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة
التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا مع انه
لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان
قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهي التي الاول فلا بد
من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه للاقتصار
على بيان التجريد عن المعنى قلت لم نقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه
كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع

الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن التي الاول
لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء
معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار
قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المفرد
قيد المعنى قوله يخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل العلاقة
لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ فان العقل
يحكم بكونه دالا بلا خط حال اللفظ في نفسه والا فان كانت العلاقة كون
الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على
وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال
ذاتها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة
لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم
يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة بالعقل ليست الا المهملات الا الفاظ
والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقي انه
لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان يقال
صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة
لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلية بقرينة قوله وبقيت
حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفه
فحروف الهجاء حروف تقطيع اللفظ بها اي حروف تركب منها اللفظ بقي
انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسق وديز لانه عين للتلفظ
به قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر
لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم و

الدلالات الثلاث الطبعية والعقلية والوضعية

والعاطفة من حروف الهجا الى غير ذلك ولا تخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج
جميع حروف الهجا بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى لتقييد حروف الهجا وليست صفة مساوية لحروف الهجا فلم يحكم الا باخراج تمام
قوله لمعنى بعض حروف الهجا لا يقال حروف الهجا من حيث انها حروف الهجاء
لم توضع لمعنى فينبغي ان تخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا تخرج
الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا تخرج الدوال بالعقل بقيد وضع بل خروج
جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض اخر لتنقيح
فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم
انه لو قال المص وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى
لفايدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما قصد بشيء كيف صح هذا السؤال
قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال
اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وخصيص
كلمة ما في التعريفات تسمية مؤكد قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه
انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر
البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد
صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من
كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا ترى ان الحيوان صادق على
الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن
ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد
بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اخصر واوضح قوله وهو اعم من ان يكون

لفظا او غيره ولا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل
الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج
اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما
في قولنا الانسان حيوان ناطق والناطق كلي قوله بعض الكلمات
المفردة لا فايدة في الوصف ولا الحيوان قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد ولم
يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان
هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ
لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف
الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان
كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفايدة الموعودة قوله وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم
لا على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم
منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نم وجود
مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع
في صورة الدعوى مبالغة في ورود فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون
المناظرة وانما اللايق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضماير الراجعة
الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كلما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي ذكره سندا للمنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت
يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو
حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم

بقوله سنعرفها ٢١

دون مجرد الاحتمال الجزئي على الظاهر واوردا النقض عليه فلو صرف عن الظاهر
يصير ما ذكره للنقض منشأ للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام لا يدفع مادة الشبهة عن الظاهر
فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذي اريد به لفظ
مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قايم واسما حروف التهجي
واسما السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا
القبيل لان وضع اسما الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازي في كلمة او مركب لا التحقيق
مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما انما قال وان كان عاما اشارة
الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسما حروف التهجي والسور
والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضماير وقيل
في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضماير
فانهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه
هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع
لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد
انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى
لا يقال الاولى ح الاقتصار على مفرد لما مر قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء
لفظه على جزء معناه يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع
والظاهر انه كذلك اذ لم نوش بل لم يسمع وصف الدوال الاربع والمعاني في التركيب
بالافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ
الدال بالطبع او بالعقل او بشي منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال
ومبني على غير الاخلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على
جزئيه قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على
انه

انه اذا علق فعل وما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما
تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا
يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقية بها ما الضعف
المفاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول
وقيل لانه بمعنى ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك
ان مثل هذا الايهام لازم من تعلق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع
للمتصف بالمقصود به بشي مع ان المقصود به بعد الوضع بل بعد الاستعمال
فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه
ما ينافي له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة اللفظ ولا يستبعد هذا التوجيه
سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة
اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل للتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في
ذلك الغرض قوله كما يرتكب في مثل قتل قتيلا في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل
قتيلا فله سلبه قوله ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختيار هذه المخصوص بعين نكتة
قوله والاظهر ح الاخفى لطف هذا البيان قوله وان كان النكتة فيه التنبيه على
تقدم الوضع على الافراد فنتجوز باستعمال الماضي في تقدم الوضع على الافراد
بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان
يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول اختار فيه متعدد
صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد متعدد
وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدمت الثانية لاوهمت تقدم الافراد
على الوضع كما يوهم جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون

صفة للمعنى وان يكون صفة اللفظ لتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن
ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن
قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الترويج بما لا يقنع به
الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم
الحال على ذي الحال المجرور قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية قوله مثل الرجل
قيل وكذا مثل رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة
الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا
وجه لجعلهما كلمة واحدة قوله واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحدا مضافا
اليه للاعراب لا صفة واني يدعوا اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين.
فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال
انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج
اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث يبنى الاصل ويجاب بان المراد باعراب
باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين
بكيفيتين قيل ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل
والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الا
الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى
والجمع اعرابا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فصح فيهما ان المجموع اعرب
باعراب لفظ واحد واما الرجل واني صح ان يجعل فيه المعرب المعرف دون
المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا بحرم
قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة
الناظر فيه الاجاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علم

وعرف بذلك انه اقربه قوله فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظ واحد وجه
ذلك بان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله
مرتين باعتبار وضع الاضافي وفيه ما ذكره العلامة المحقق التفتازاني في شرح
الشرح لمختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كذلك
كلمة ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قرينة بلا مرية كيف وقد
في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم
والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه
غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو
زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي
كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه
يخرج عن تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة
لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال اخر الكلمة
مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حال لها باعتبار الحال عما هو حال لها باعتبار
الاصل وعلى وجه يتميز ما هو حال لها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حال لها
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة
ليتبين ان الاعراب ليس فيهما باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري
خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة
قوله ولو لم يخرج بتركه لكان انسب وكذا ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشاء تمكن الحيثية
جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء
الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني فطبعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر

الوضع لاحاجة الي ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في
التعريف بحيث تيبا ولحروف الهجا العاريه عن الدلالة لا يصح ان يذكر الوضع يغني
عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله
وضع لمعنى ولا يخفي ان هذا المجموع مستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف **قوله** كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء
الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر
الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان
فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال ظهوره ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم
المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة الخ فيه نظر لانه يجوز
ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف
المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع ثم
قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف **قوله** اي
مقسمة اشار الى ان الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد به تكميل تعريف
الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها تحصل اقساما لها كما حقق ان لا حكم في التقسيم
في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك بضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام
فانما ذكر في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسه ولم تقترن باحد الازمنة
الثلاثة وكلمة دلت على معنى في نفسه واقترنت باحد الازمنة الثلاثة وكلمة
لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود اليه وتحصل بعدد القيود مفهومات
هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى
كل قسم بالنسبة الى قسم اخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر
من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم بنفس

مفهوم

مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فهو استقرائي
هذا هو المشهور لكن اكثر ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء
وقد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها تتعلق بما يفهم من الجملة
من معنى الاختصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة يقدر دون عامل
الظرف هكذا اختصرت لانها **قوله** اي الكلمة لما كانت ثم ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها
الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال
الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا
مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقوله فهي الخ جملة اسمية مع الفاء
جواب لما بلا اشكال فلا يتوجه ما اذا قيل انه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها
فلا وجه لقوله فهي الا انه يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي
تفريع وبعد لا يخفى **قوله** اما من صنفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف
المضاف من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولقد احسن لانه يحوج
الي صرف قوله الثاني للحرف واخواته عن الظاهر المتبادر ولكن فيه ان الظاهر
اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صنفها على ان تكون
مبتدا خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال لا درج كلمة من لا حصر الصنف في الدلالة
وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وبهذا لان حصر بعض الصنف ايضا فيهما
باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة
على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى
على انه ليس له امر اخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان
اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما الا انه لا يكون له غيرهما
لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخف اي ذات ان تدل ثم

مطلب في بيان ... هنا هل عقلي او استقرائي

تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى
بالتنبيه على ما قصد بذكر التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره السيد
المحقق وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل
الماول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما **قوله** حيث تشعان
عمدة في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما **قوله** في الفهم عنها لا في
التحقق حتى يكون المصادر مثلا افعالا **قوله** الماضي والحال والاستقبال ما تاخر عنه
قوله ماخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيين
وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا
ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه
اللغوي الى المعنى الاصطلاحي فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله
تعالى وعلم آدم الاسماء في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين
علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز تعميم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم
اللغوي لم يكن بعيدا تامل **قوله** لتضمنه الفعل وكذا تقول لمشابهته الفعل في انه
له مصدر كما للفعل **قوله** وذلك لانه قد علم باي وجه للحصر الاولى لانه قد علم بوجه
الحصر **قوله** والفعل كلمة دلت على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك لكنه **قوله** فالكلمة
مشتركة لادخل فيها هو بصدده من انه علم به لكل واحد منها معنى المعرف الجامع المانع
لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه
اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا **قوله** وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع
المانع يعني عند الادباء بمعنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد
منع ان ما علم حد لجواز ان يكون المشترك او المميز خارجا عن حقيقة هذه الاقسام

ولايحتا

ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح
في مفهومها تماما وجميع ما ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من
المعرفات حدودا لها **قوله** ولله در المص جملة يمدح بها بكثرة الخير وحقيقته يجيء
في بحث التمييز والمراد ههنا لله در المص شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم
جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فايدة قوله وقد علم
قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الا انه لم يظهر داع الى ترك بيان المعنى
المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان
ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان
الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا
ليس بمجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفى به في اداء
المرام على ما في القاموس ولا يخفى على انه اشد منه مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى
ان يحمل النقل عنه اليه **قوله** والمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل
مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا
بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى ولا يقرأ فاحفظ ولا تغفل عنه في نظايره وعده
من هذا بابا ناوا جمع مع عشايره **قوله** فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن
كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثناي فقد ضيق على
نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزء الكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير
محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياج الى تصحيح كون الهيئة التي
ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء
اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سها لان
لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه تامل **قوله** اي تضمنا

حاصلا بسبب اسناد الخ سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملة
اي الصرفة لكن يجي زيد قايم الخ فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا
على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحو عن الالفاظ
الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الخ الاولى نسبة تفيده قوله دخل
في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله
دخل في التعريف مثلا فان الاخبار فيها مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قايم
ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قايم والفاعل خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة
المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين
حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل
مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتي ذلك الا في اسمين الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم
الحقيقي او الحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب
عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمله
قوله بالاسناد على ما حمله عليه محشي لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج
لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قيل حق مهمل
قوله اعلم ان كلام المصنف في ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام انما قال ظ لجواز ان
يراد به ما تضمن كلمتين فقط فتل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام
في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في
ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قايم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر
المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرا في ذاته مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على
ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف للجملة عند صاحب المفصل يجب

تحقيق

انه من خواص الاسم الخ

ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين وينبغي ان يحمل
عدول المص عن ولا عن عبارة تعريف لا عن ولا عن مذهبه قوله على الجملة الخبرية
الاولى على الجملة الواقعة اخبارا من قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده
لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيدا ضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد
يتجه ان ما ده افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل
زيادة الافتراق اضربه في زيدا اضربه سوا كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا
او اوصافا يزاد عليه او احوالا او جملا قسمية او شروطا فان الحكم في الجزاء عند المص
والا لم يصح قوله ولا يتاتي ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفا جامعا قوله
وفي بعض الحواشي اعتذر بكلامه مع انه خلاف ظ العبارة جدا لان مثله لا يرتكب
من غير داع فاحتمال انه بلغه من كلام المص ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن
نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال المص
في بحث حرفي الاستفهام ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي كون اقام ابوه في
قولنا زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لم يصح قوله ولهما صدر الكلام قوله ولا
يتاتي ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن
او الاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا العام
الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الا
يفهم المتعلم ان يحصل في ضمن لكن ينبغي ان يعلموا انه لا يتاتي من اسمي الفعل
ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتي من فعل واسم فعل نعم يتاتي من
اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسما الافعال الناقصة
فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتاتي من فعل واسم اي فعل كان قوله لان
التركيب الثنائي العقلي فيه انحصار التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا

كلا اسمين لانه لا يتاتي من الخ

الاثنين لا يوجب الانحصار الكلام الثنائي في اثنين والمدعي حصر مطلق الكلام
فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل
بدون المسند والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه
المبرد ولذا صرح المص بالحصر في تقسيم الكلام دون الكلمة وقيل في تعريف الكلام
يرشد الى اقسام ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى
كاين في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اي دل
كاينا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترن
بما ليس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصل صفة اعذب ومن الفهم اقرب قوله
اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور
قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة
عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند
بل لتانيث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير
الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد رعاية اللفظ والمعنى قوله ولذا قيل الحرف اي
لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في
نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ بمعنى يستفاد منه قيل الحرف
ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره
اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلوله ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه
في تعريف ما يقابل الحرف لغو لغوية التركيب العربي بما دل على معنى لا في نفسه
كما يقال الدار في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا
على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس

في معناه ولا وصمة في التعريف به قوله ومحصول ما ذكره بعض المحققين
يعني السيد الشريف قدس الله سره كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق
ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه
لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان
عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل لهذا التحقيق كيف
وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط
في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضا
وانما التزم الاضافة لغرض اخر غير كون دلالته مشروطة بذكر المضاف
اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة
شرطا متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه
مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق
في حق نجم الايمة حيث قال في حواشي شرح على الكافية في هذا المقام يقرب
من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان
في الخارج موجودا قايما بذاته وموجودا في ذاته قايما بغيره لو قيل كما ان
في الخارج موجودا قايما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قايما بغيره هو
موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف ومقابله وتنويرا تاما
لاستعمال في في الحدود الثلاثة فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في
قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على وجود السواد ليس الا
باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره
وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد
واحد فمن قال يظهر من هذا التنبيه وجه اخر لاستعمال لفظ في وهو انه لما شابه

المعنى الحرفي التابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير يعني
كما ينسب العرض الى محله يعني والمعنى المستقل لما شابه للجوهر صح ان يقال انه
كاين في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قايم بذاته بمعنى انه
غير قايم بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم
ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القايم بذاته لا يصير
قايما بغيره والقايم بغيره لا يصير قايما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك
تبعا فزعا يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله يصلح
لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا
فيكون وجيها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح
الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة
بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تعلقية فالاولى ان توسع
الداير بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون
الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف
ثم نقول يستفاد من كلام اهل التحقيق المشهورين بكمال الفكر العميق ان بلغ
عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا
والة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منها وان الغير الذي
يذكر الملحوظ بتعينه ويجعل الة لملاحظته لا بد ان يذكر ويفهم معه حتى يفهم
الملحوظ تبعا من لفظ وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ
ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل والة لتعريفها وملاحظتها مع ان كل رجل
يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة لملاحظته معه لفهم معناه
فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن الة لملاحظة

ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه
اذ الوضع المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى هو الة لملاحظة حطه
غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعلق
تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم
المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع والة لملاحظة الافراد فان قلت
فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا النسبة قلت لا يصح ان
يكون طرفا النسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع
ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يكون
طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه
قوله فالابتدا مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام
انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بالملاحظة الاول قصدا
والثاني تبعا وكيف لا وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
لغيره فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتدا
كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتدا من حيث اضيف
الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية
قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته لزم تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره ثم بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان
يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقع
لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه بقوله مزدلة
على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع

ومن جعل على بمعنى الحاجة من المتعلم احتاج الى ان ... في الدلالة عليه

الضمير إلى المعنى لعدم مسبوقيتها الى آخره اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الآخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب **قوله** ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا بصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المعنى المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير معترف لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان تفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه يعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة

الموقوفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية واما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لا يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا [عليه] من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدنا بلطف الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفنا ها لرى الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد لعدم سعة ساحة هذا الكتاب لم نخشى فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حصول حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر اخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد للافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى المعنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فشاهد الحدث والزمان

المتبادر عن المعنى عند الاطلاق

الموقو

في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولاشك انه لم يتحقق من سماع لفظ
ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا يتبين سر ما اشتهر عن رأيس العقلاء
الشيخ ابي علي ابن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق
وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الي الان فان الدلالة
الالتفات من اللفظ الي المعني من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة للمعني
من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الي معني فلم يتحقق دلالة لا علي المراد
ولا علي الجزء منه ولا علي لازمه ومن هذا يتبين ان دلالة المشترك تتوقف علي القرينة
وليس ما سمع تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة تحقيقا بان يمدح
باذله ويظن فكن عميقا فخا ان ننبهك علي ان القرينة ليست شرط دلالة
المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الي القرينة احتياج المشترك
اذا صار جزءا للفظ اخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان
في دلالتهما علي المعني الي قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي
واسئلك ان لا تسأم من افاضة برد التحقيق لتعلقك بما عودته نفسك
بعقول من غير توثيق وتصغي الي تتمة ما ادي اليه موافقة رفيق التوفيق
اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا
عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح ذلك الي
ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل
والاضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نظره فنقول لك مما الهمني ربي ان
الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية
كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفي علي منصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم
للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة

للفعل

للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا علي ان دلالة المفرد لا تكون
تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع
الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يودي معني الحدث علي وجه يكون متعدا مستعدا لم
لان ينسب الي شيء فيلزم اسناده الي شيء لئلا يكون احضاره علي هذا الوجه
لغوا **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف
بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال الزماني في اسما الافعال ولمغير
الزماني في الافعال المنسلخة والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو
تفهم المعني بلا قرينة وبشهادة صريح تعريف المص لهما بالوضع واما نفع
التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل يزيد يدل علي معني مستقل هو
الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات
داخلا في الوضع الفعلي واسما الافعال دوال علي معني مستقل هو الحدث
غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا
المعني المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال
علي معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في
الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفي ان اسمية اسما
الافعال اعتبرت باعتبار وضعها الحالي للمعني وعدم اقترانه باعتبار
الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللايق ان يكون مدار الاسمية
علي وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شيء وفي اسما الافعال
مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا
لم يكن كلمة ومعتبر فيه الكمال لان عدم الاقتران انما يتحقق به
ووضعه الثاني معتبر لانه باعتبار تكون كلمة ولغو لانه باعتباره

في ادخال اسماء الافعال وفي اخراج
الافعال المنسلخة عن الزمان
الا ان ينكر الوضع للمعني الزماني
في اسماء الافعال وللمعني الزماني
في الافعال المنسلخة عن الزمان
مصحح

لا يكون غير معروف قوله على وزن قوقاة كتب على الحاشية الدجاجة تقوقي
اي تصيح قوقاه وقيقاء على وزن تفعل فعللة وفعلالا قوله اوعن المصادر
التي الخ يعني اوعن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا
والمصادر التي هذه الاسما منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسما لان
اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر لا عن معنى لفظ اخر فكون تلك
المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسما اصواتا تامل قوله اوعن
الظروف اومعنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراك اشارة
الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها
كونه مجازا في الحال قوله فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة
فيدل على واحد معين في ضمنهما قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة
فلا يدل الا على زمان واحد قوله ولما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به او ليفيد معرفة الاسم في الجملة
وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه
وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم
كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذا بيان احكام مشتركة
بين قسمي الاسم قدمه على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته معهما
ذكر في الاختصاص قوله فقال فمن خواصه منها اي منها من اول
الامر ولذا قدمه على المبتدا وليس التقديم للحصر والا لالغا وبما ذكرنا الخ
يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ماذكر ثم
لابد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من
غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة

عن ملاحظة العطف والا لم تفد كلمة من الا ان كل واحد من الامور المذكورة
بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة
الربط اشيع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض الخواص من توضيح الواضحات
بل توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل لا يحمل العبارة على ما تفيد العبارة
لا يرضى قوله وخاصة الشي ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص
بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب
الادب واعرف في استعمال بلغا العرب فيكون ماله ان يوجد فيه ولا يوجد
في غيره فمن قال نحو لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص محمولا
كان اولا ومن جملة عبارة عن الخارج المحمول على الشي اوجب في كلام المص
تكلفات لا تحصى وتعسفات كما لا يخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف
شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى القرينة
وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن قرابتها ولو لم تاب
عن ادنى تكلف لاولته بلام التعريف وما على صورته فتشمل اللام الموصول
فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل والمفعول كما ستعرفه
في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزايدة والالف واللام التي هي جزء
الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد
قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله
عليه السلام على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سايل
من حمير حين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته ولم يخص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول

لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام فيكون تطويلا
بلا طايل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا لكليهم وحروف
النداء لكلها او بعضها فتامل وانما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف
دون ساير الخواص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص
الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب
الدلالة على عدم اختصاص باقي الاقسام قوله وفي اختياره اللام على الالف
اما الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن
سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف
درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم قوله
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه
وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه
للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو
ولم يخلف احد مثله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما الداعي وضع اللفظ
ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام
قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بخلاف الهمزة مع سهولة الاعدام ونصر مذهب
سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فناسب ان يكون
دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض
ما اتصف به دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها ال كهل وكان
همزته في الاصل للقطع حمله للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها
قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وتمام حذفها مع كونها علامة
لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

١٢٠

يدل على اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف حد الانتفاء منه
بمثل عند الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما ومثل
الحسن والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبر في مفهوم
الحسن ولا ترتيب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام
فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتا
التنكير في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات قد
حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف قوله
ومنها دخول الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى
الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فما
اختاره الشارح اليق قوله وفي المجرور به تقديرا الاولى او تقديرا
قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال
ان الاضافة لا يكون المضاف فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل
والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص
الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر
الاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم
يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم
بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه
علامة يعرف بها الاسم لان معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم
الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مسند الحسن الوجه لا يجري فيه
بل خفا لانه يحذف التنوين ونون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل

واما تخفيف الحسن الوجه وان كان يمكن في الفعل لكنه لم يضعف باعتبار حدطردا
للباب وبك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث
الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يحتاج
النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية
قوله واما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة
يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه وتحوج الى اعتبار
قيد بتقدير حرف الجر والاضافة قوله لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا
اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق
في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد تقال
هذا اي احد الامرين من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول
مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه
فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل وانما اشار
بكلمة قيل الى ضعف ما بني على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى
الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة
تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا
فيزيد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك
بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم المراد بالاضافة هاهنا
ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى
اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب
قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد وهو محل

بلغ

اظهار

اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة اذا ازلت الاعراب
فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان
القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو
مذهب المفصل اي اختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر
المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه لو جاز اخذ
صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره انتهى كوريات
ما فيه لان الاسم المعرب محل اختلاف الاخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان
الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل
ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا لنفس القسم لانهما يشملان الاسم
والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا بينها انه يلزم تخصيص تعريف
الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري
لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى
اي تقدير يلزم تخصيص تعميم الاعراب باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي
اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل
مشابهة موجبة للبناء والا كان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار
هذا القيد ايضا لخرج ~~بعد تقييد هذا التركيب~~ بتقييد التركيب بنوع تركيبا
يتحقق معه عامله ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار
هذا القيد في كمال البعد ولا يهتدى اليه قرينة قوله ركب مع الغير يدعو اليه
ظهور كون المعرب اسما فاقبل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه
ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه
اي يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي

اعم اذ تفارق المشابهة في الاضافة الى المبني ليلا يدخل في تعريف المعرب المناسب
الغير المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب
المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الضميمة كما في
المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفجار
وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه
نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا
الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة
بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم
الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة
معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في
البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانه
بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له في فهم
المعاني استقلال قوله وهو الماضي قال المحقق الشريف في حواشي المتوسط
جعل بعضهم الجملة من حيث هي قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى
قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر
باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله فاعتبار العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب الخ لم يقل اعتبار العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل
الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية
دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص
واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند
العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة

القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة لم توجد على
طريقة المص اصطلاح لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد
سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخر عن المعرب او اريد
سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده
والاول تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو انه
يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما لا يدل عليه
هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم
وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر
اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو
النحو قوله فان العارف باحكامه بذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه
لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب باختلاف الاخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم
المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاخر
بالتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة
المعرب على معرفته وتوقف معرفته المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف
على نفسه وهذا من اخس معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص
بانه عدول عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج
المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود
من معرفة المعرب الخ الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان
المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح
يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره
نتيج ان هذا يختلف اخره وقولنا هذا مختلف اخره بعين هذا معرب فقد

في هذا الفن بالتعلم

في معرفة ٢

صرف الكلام الى نحو لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام فان شكل
على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا
يهتدي به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه
من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد
ولد ادم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها
فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي
ومن هو جدي انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوافي استاذ
الائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قولهم
انه ليس الكلام مع المتتبع العارف لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف
اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم
المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه معرفة
المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في
التراكيب اسأل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب **قوله** فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا
من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **قوله** وحكمه اي من جملة احكامه واشار به
اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على صفة الاعراب والى ان اضافة
الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد
بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سبق رده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من
الحكم المذكور حكم معرب مركب مع عامله ابتدأ وتفسير الحكم بالاثر في هذا
المقام مما الى به اقوام وان لم اعثر على ماخذ في افانين الكلام ولا يبعد
ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن

على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع
على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل
صار اسما في عرف النحاة **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخرج عن اختلاف العوامل في وقت
ما ولا يختلف اخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
وهذا اولى ممن قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر المستفهم عنه بكلمة من
باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه كقولك منو زيد ومن زيدا اذا قيل
جاءني زيد ورايت زيدا او مررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة
عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر او الاول وهذا
لا يتصور في الامور المعنوية كما مر **قوله** وانما خصصنا اختلافهما بكونه في
العمل لئلا ينتقض الخ وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو
قوله او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا
التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق باختلاف العوامل لان التعلق
باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على
انهما سيان **قوله** فان اصله فتح وفتيا ويبقى انما ذكر الباء لئلا يستوي المبتدئ
بينه وبين فتى لاتحادهما خطا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الخ قلت لا انتقاض
وان لم يحمل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في
العمل ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الاخر فقولنا رايت والباء ليسا عاملين
مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا ينتقض
مثل قولك رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين.

مثني كان او مجموعا **قوله** وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير ليلا ينتقض
بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثني او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا
القول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثني او مجموعا ومما يقضي منه العجب ما قيل
المراد مدلول هاتين الصورتين فاذا اظهر شموله للمثني والجمع فخذ ما اتيتك وكن
من الشاكرين **قوله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل
سوا اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد **قوله** اذا ركب بعض الاسما المعدود
الغير المشابهة لمبني الاصل مع عاملها ابتدا اي اذا ركب كا بنا مع عامله متحققا
معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب
مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتدا
ويتحقق اختلاف في العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف
في اخر المعرب وفي العوامل واجاب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل
لفظي اختلاف في العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين هذا وفيه نظر
من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفي والثاني انه لا يصح
قول الشارح ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر
والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي
ليس فيه معني الفعل وللعامل المعنوي الذي فيه معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة
للظرف والمفعول معه فصلناها في الفريد وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال
لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتدا حتى يتجه عليه شي لا يقال اذا سبق على
التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع
العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتدا بل ثانيا ومع ذلك
تركيب الاسم المعدود مع العوامل ابتدا اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود

مع العامل وان سبق عليه تركيب لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم
المعدود لم يكن لقيد التركيب بابتداء معني فاعرفه **قوله** غاية الامر ان
هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة فيه انه اذا كان المقصود ان هذا حكم بعض
المعرب لم ينتفع المبتدي المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف
انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا وقيل فليكن المراد اختلاف اخره باختلاف
العوامل وقتاما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد
عليه العوامل المختلفة وقتاما لان الاحتمال العرفي لا يكفي لنقض الاحكام الادبية
وقيل المراد استعداد الاختلاف بالفعل ورجح جواب الشارح عليهما بانه
اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وقيل
لم يصح لما عرفت ان الظ بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم **قوله** وحين يراد
بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما
بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين
يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما وقعت هكذا تحتمل الامرين فبنيه
على الامر الاول اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحركة او الحرف موصوف الحركة او الحرف على مقتضى ما الموصول وانما
قدم الاشارة الي الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه
كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالبا الجارة والاولي ان يسند اخراجها الي البيئة القرينية المفهومة
من الباء الجارة وانتفاء الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد
العامل والمقتضي انه لما يرد عامل ولا مقتضي على السلب الكلي والذي تقتضيه
الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشي من المقتضي ولا يذهب على احد انه

بعد عن المفهوم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا
لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة هي المفهومة من
البا الجارة لكن الاولى ان يخرج الجمع بالسببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد
تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا شعار
كلمة لو باستناع الابقا فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان
يقال فاذا ابقيت لدلالته اذا على التحقيق فتامل وكذا ان تقول يمكن ان
يراد بكلمة ما حرف اخر او حركة فلا يرد ما اورد من امثال البا الجارة
ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته الحركة لم يتجه على مثل
حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل
والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما تتحقق بين اختلاف
اخر المعرب وكل من تلك الثلثة تتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من
قبيل السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين
الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم العامل والمقتضي والمجموع ومن قال ليس
المجموع سببية الا سببية اجزائه المركبة من القريبة والبعيدة لو ربان بكلمة واضحة
فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزيد اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي
هو السبب القريب الحقيقي للاختلاف الاخر فترجح بل تعين في الاعتبار اعتبروا
يا اولي الابصار قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي مالي وتطاير
ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر
ارجلكم فلم يتجه بدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمعوا عليه من كون جر الجوار
والجار الزايد من الاعراب هذا ولو قال المص خرج نحو حركة غلامي
لكان انجح في النحو لشموله ما قبل يا المتكلم في نحو مسلمي في حال الدفع

في جاني مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض
النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في اخر المعرب لغير
من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتوجه عليه شيء فتامل قوله ان ينبه
على فايدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه على فايدة
وضعه في الاسما دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى
وهو ما يقصد بشيء وحمله على القايم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم
ولا يعود اليه فايدة وكذا ما ياتي في تعريف العامل قوله حيث قال في
شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد
انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم يصح الغرض على
الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه بما اختلف ان اختلاف الاخر لغرض
الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب
مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى
الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف على معانيه تفصيله
والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين
السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المص لان تعيين ما به
الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه
امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فنقول
الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل
في مقابلة البنا الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم
الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم
المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني وكل منهما يدل على تبدل المعاني
في المعرب وعدم استقلالها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا للمعاني اقرب من اعتبار

العكس فكذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن
ترك ما هو المشهور الداير على السنة الكافة بمجرد قرب هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة
اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب
فلذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في اخر
المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة
او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون
الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفة
فعلي هذا الفاعلية ونظايرها صفات المدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ
الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال على الوصف
بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متاخر ان وجه التاخير تاخر المدلول
والاوجه ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب
انه يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى
بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل
له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه قوله اى انواع اعراب
الاسم ثلاثة تنبيه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على انواع ووجه تقديره على
الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من غير الاخر قوله فانه يستعمل
في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما في كونه فضلة او شبيها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا
اليه فهو يتقيد بلام مضاف اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية
والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه يقابلهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا
اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد
لان كل ذلك مما دخله المص تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف

اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة
بحيث تشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات
وكذا المفعول قوله لم يحتج الى الحاق اليا المصدرية الاولى لم يصح اليا المصدرية
قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو الاصل
في العمل قوله فاعطي الثقيل للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول
لام التقوية في المعمول المتاخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع
تضمين معنى الجعل فصار مال المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان
حديث الجعل مع الاعطا الغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطا للقليل بان
يجعل عارضا له فالمال فاعطي عارضا للقليل ويمكن ان يجعل للقليل القليل و
المفعول الثاني محذوفا اي اعطي الثقيل ما اعطي من المرفوعات لاجل هذا القليل
فانه المقيس عليه الكثير فتامل قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
اعطا الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثيرا
لا يرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل
فاعطي المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل قوله العامل احتاج الى بيانه
لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في
حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى
المقتضي الاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب
فانه سبب قريب فقد خرج من سوا الطريق وطلب المبتغي من البحر العميق قوله
ما به يتقوم اي به يحصل دون غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب
للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا نقول ينتقض بالاسناد

ومايقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمركب منهما والعامل لانا نقول لانفهم في
العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الما الا النار دون نفس الما ولا مجاورة
النار الما تامل **قوله** المعنى المقتضي اي معنى الخ يريد ان اللام للعهد الذهني الذي
في قوة النكرة والمعنى المقتضي لايوجد في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل
الاسم وتقوم بالبا في بعبد زيد كون الشي مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل
من قال لم يبال بخروجه لقلته **قوله** وفي مررت بزيد اليا عامل اما في غلام
زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النايب عن
حرف الجر **قوله** فالمعرب لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي
اراد ان يفصل اقتضا المعنى فانه تارة يقتضي الحركات الثلاث وتارة ماسوى
الفتحة وتارة ماسوى الكسرة وانه تارة يقتضي الحروف الثلاث وتارة
ماسوى الواو منها وتارة ماسوى الالف فهذه ستة اقسام **قوله** اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى تارة للمفرد وستسمع له معنيين
اخرين كلا منهما في محله ولا تنتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق
المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف
لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف
او لم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف
اجري عليه الحركات الثلاث للاضافة او اللام او ضرورة الشعرا والتناسب
بل يقتضي به قاعدة غير المنصرف ولايبالي به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة
الاستثنا والبيان بطريقة الاستثنا من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في
قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عن ماهو
الاصل فيها لداع **قوله** اي الذي لم يكن بنا الواحد فيه سالما نقض بسنين وسنين

ونظايرها

ونظايرها لكن لايلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث
لخروجها عن القاعدة بالمنصرف **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة ليكون الدال على صفة الشي كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال
وهذا مراد من قال لانها ابعاض للحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا
امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشي
قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي
عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص هذا الكلام **قوله**
والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال
معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية
على معنى انه اعراب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا
بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه **قوله** مثل
جاءني رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب **قوله**
جمع المونث السالم قدمه لانه اوضح ادمعرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل
ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب
التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرنا تكلفات اخر تركناها اله وينبغي
ان يضم اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب
في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه
صفة للمونث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح
جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كانت السلامة حال المفرد **قوله** وهو
ما يكون بالالف والتا يدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج عنه
سنون مع ان مفرده مونث **قوله** واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن

على غير المنصرف قوم

جمع المذكر السالم فانه سيعلم و لقايل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم
او سيعلم بل لانه لا يشاكره في هذا الحكم على انه لم يعلم المكبر مطلقا بل
المنحرف قوله فاعراب هذه الاسما الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات
هذه الاسما بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو
الحكم بكونها بالواو ولا يكون التقييد بكونها مضافة لغوا ووجه ذلك ان الحكم
كما يختص بالتلفظ به بحضرة الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ بمجرد اعن
خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ
علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين
النحاة بوصف الاسما الستة لانه مزيف لتزيف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما
لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوايد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله
وثانيها الاجتناب عن ذكره وغير مضاف لانه خلاف استعمال عند العرب
وثالثها هداية المتعلم لاعراب نحو بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بنفسه
لوجهه قوله لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة الى تجريد هذه
الاسما في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسما الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية
التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية
الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله ومضافة نقل المتن على خلاف
ترتيب اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال
بتحقيق العقود واما لان نسخة كانت في نظره هكذا والثاني في غاية البعد
ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن ضمير
الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما
انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بذهنه النظر الى ما لا يخطر على قلب البشر قوله

عليها

وانما

وانما اختاروا اسمائه لان اعراب الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب
منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به سنة المثنى وكلا واثنان والجمع
واولو والعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه
الاسما الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد الاولى في كونها
منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المبني هو اللفظ
دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الضم والهن ظاهر واما فيهما فخفي
والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعد ما
يتم به الاسم لان نظم الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين
واللام قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
دون غير حال الاعراب تشابه الاعراب في الظرفان والتغيير وهذه الحروف
هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي
ومسوط كلام الشارح ويدل من العين واللام عند المص لان الاعراب لا يكون
من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم
ان الظاهر انه جعل كلا من الانبا عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل
الاعراب في هذه الاسما الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن
والولد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد والاولى ووجود
بدون اعادة اللام قوله وكذا كلتا التا بدل عن الالف والالف للتانيث
لان علامة التانيث لا يكون متوسط وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان
يكون مثنى او ضميرا ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا في الشعر لقولك
كلا زيد وعمرو والحاق التا بكلا مضافا الى المونث افصح من تجريده عنه
واختلف في الف كلا انه في الاصل واو ويا والاكثرون على الاول قوله

فاذا اضيف الى المظهر لايخفى الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله
فلذلك فقد كون اعرابه بالحروف يكون مضافا الى مظهر لايخفى انه مستدرك لما طايل
تحته قوله ومعناه معنى التثنية لانه تكرار الوحد من قوله وهو الجمع الواو
والنون سوا كان مفرده مونثا او مذكرا سالما او معرا وفيه نظر لان المص ذكر في
بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان اسما فمذكر علم باشتراط التذكير مع انه
يغني عن اشتراط التذكير التقيد بجمع المذكر لعاقل عن التعبير او المتوهم انه
اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا فالمص لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم
المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالها في اخواتها
عشرين بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكور وليس به قوله وعشرون
واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظاير السبع وبه فسر
القران العظيم حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارت الاخت
للمثل استعارة عرفية غير مصنوعة للنحاة قوله والافصح اطلاق عشرون
على ثلاثين وعلى كلما زاد عليه بعشرة او عشرين او احد اخواتها او الماية
او نثيها او جمعها او الالف او تثنيته او جمعه الى غير ذلك وهو باطل قطعا ولم يصح
على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم
المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلاثين فما فوقها ليست
جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العامل الخاص وما يفيد
هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار
الاعداد فهذه الالفاظ كالاولى في انها لا واحد لها من لفظها قوله والاطلاق
ثلاثين على تسعة وعلى تسعة وثلاثين هكذا قوله وايضا هذه الالفاظ
لايخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لطافة قوله وانما

جعل

جعل المثنى مع ملحقاته الخ الاولى تذكر مع ملحقاته لان بيان بالوجه في الاصل
يغني عن مونة البيان في الملحق ولانه لا يساعد قوله لانها فرع للواحد
بلا كلفة وكذلك قوله وهو ما عدا التثنية والجمع فتامل قوله وفي اخرها
حرف يصلح للاعراب فان قلت لصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير
والاعراب بتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة
فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف واما الياء
فتبديل الالف بالياء تبديل علامة بعلامة تغير علامة قوله وكذلك
التثنية بالاضافة الى الجمع وقلت الجمع بالاضافة اليها بتوقف الجمع على
الثلاثة والشرط الثلاثة ان كان اسما والكثرة ان كان صفة قوله وحملوا
النصب على الجر لانه السنة في الخلاف قوله اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق في
بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا انتقد ادرج في هذا البيان
فوايد الاول ان قوله التقدير بيان الاقسام التقسيم السابق لا التقسيم
الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بين ذلك البعض ما
ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا الفصل لاختلاف العمل لا الاختلاف
الاخر والثاني ان قوله والتقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالث
ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصال قوله ولما كان التقديري
اقل اشار الى وجه تقديم التقدير مع ان اللفظي لكونه الاصل احق
بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام
البيان قوله التقديري تقديري الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب
المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي في الاسم المعرب
الذي يقدر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما هو موصولة بمزج التبادر

بيان الفوايد

والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه
لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم
من طال عليه طريق الترجيح واطال مع ذلك فانه هذا الوجه الصحيح وليس لك
ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر تعذر الاعراب فيه لانه يصح في الاعراب بالحرف
المقدر **قوله** في اخره الاولى اخره **قوله** كعصا بنبه بذكر عصا على ان الالف
المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستقل ايضا فان قلت الاعراب في
عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر كما في قاض
كما في عصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال
فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال
الواو المتحرك ادى الى القلب وكذا ان تجعل عصا ملحوظ بحبلى وقاض بالقاضي
والفصل للمتقدم فليعتصم به المعتصم **قوله** في الاسم المعرب بالحركة لم
يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مسلماي ومساجدي وعبادي
قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب
فيه قبل الحركة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر
اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون
تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاض مضافا الى يا المتكلم
مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء
المتكلم متعذر لان المحذوف من اخره حركة الكسرة التي اقتضاها اليا لان
حركة الكسرة التي اقتضاها اليا لان حركة الاعراب حتى يكون تقديره
للاستثقال وكذا ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قبل الغلام على التعميم لهذا
ايضا اي سواكان مقصورا او منقوصا او صحيحا **قوله** امتنع ان يدخل

لان الاعراب في
الناقص المضاف
الى ياء المتكلم ٥ح

حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل
علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى اليا المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون
اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية
فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل
خصوص احدهما **قوله** يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط
فابدع تعميم مطلقا نحو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولذا جعله البعض مخصوصا
بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذلك لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامي
بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا فان تقييد
المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال تريد بعصا مطلقا
ماكان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياوه
مذكورا وما كان ياوه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياوه مبدلا بالالف نحو
يا غلاما ما فتوجه في وجه تقدير الاعراب في غلامي انه لما استثقل اخر
الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاض والوافي انه لما استثقل بالكسرة
والفتحة لساول نحو يا غلامي ما ويا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا **قوله**
كما في الاسم الذي في اخره يا مكسور ما قبلها بخلاف اليا الذي ما قبلها ساكن
كظبي **قوله** ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون
مجرورا ووجه النفي ان يكون ذلك النحو مستدركا ومع ذلك لا يتبعه
ان الاختصار يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض **قوله** نفي تقدير الاعراب
للاستثقال وقد يكون في الاعراب بالحرف يعني ان غرض المص من تكثير
الامثلة بيان ان اليا التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد
يكون في الاعراب بالحرف لا لاستيفاء الاقسام للمستقل فلا يرد انه

وسلمي
رفعا مح

بقي اقسام من المستقل لم يذكرهم وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي
عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستقل
فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم غير المغضوب
ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
نعم يتجه على الشارح ان ماذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية
في التثنية والجمع واما على الغير من يجوز فتقول في جواب هل عندك تمرتان
وعني من تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحو نقول يعني — بلغ
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد
بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلاثة ولما كان تميز المستقل
عن المتعذر باختصاص المستقل ببعض الاحوال دون المتعذر ولان مقصود
من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستقل
تقديريا في الاحوال الثلاثة نحو جاني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت
باخي القوم وجاني مسلموا القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم
وجاني مسلمي القوم في الرفع فقط في حكم مسلمي قوله رحمه وقد يكون الاعراب
الاعراب بالحركة تقديريا في الاحوال الثلاثة للاستثقال وضابطها اذا
كان الاعراب ملحا ولاقى ساكنا نحو المقيمي الصلاة بجر الصلاة ونصبها فيخرج
نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون ملحا اصلا قوله
اي فيما عدا ماذكر مما تقديري فيه الاعراب او مستثقل يعني ضمير ماعداه راجع
الى ماذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ماعدا ماذكر من الامثلة حتى
يرد الامثلة التقدير الغير المذكور على بيان اللفظ فما اورد بعض
افاضل تلامذة الشيخ الشارح رحمه الله على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف

في دفع بعض الامثلة مما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض
الامثلة لا محالة مما يقضي منه العجب ولا المنع وعنه رعاية الادب هذا وفي ما ذكر
يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ماعداه مع رجوعه الى التعدد اي المتعذر
والمستثقل الى تاويل التعدد بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد
الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف
بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع له لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى
المجموع قوله لما ذكر في تفصيل المعرب المتصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير
المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولاحتياج بعض احكام
تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من
تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا شرع بالتعريف وترك
المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المونث و
المذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكرها المص متصلا قبل الشروع في المرفوعات
فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث
المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدا
والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرها اخلال ببيان هذه المباحث قوله
وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان
يوثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مونة
البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت في الاقل والاكثر حتى يقال ينبغي
الا ان يقال — تعريف ما هو الاقل لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يوثر على الاكثر
او اثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للتعريف منزلة البيان بالتعداد — البيان
والاوجه ان يقال اختيار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي

والعدمي يعرف بالمقايسة على الوجودي **قوله** واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفة
ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف
فان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم
في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلاث والتنوين
وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب
بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف
الاخر لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فان كان المنصرف وغير
المنصرف عنده قسمين للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف
وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما
فيما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل **قوله** غير المنصرف ماخوذ
من الصرف فانه يتاثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف
المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون
غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر
والتنوين او زيادة التمكن **قوله** اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة
وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر
لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم ينبه اليه بعض افاضل
تلامذة الشارح الا في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا السامة فاعرضنا عنه
بالمرة كما هو داب الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من علل
تسع لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه على ما يخفى للعارف به لكن جواز
ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف
فلم يتر ما لا يعنيه **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير

هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام
اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب هذا
وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصوب النزول ولم يذكر
الابيات كلها يستغني عن التعريف لاشتمال سابق غير المنصرف الذي يستفاد
من البيت الاول على معانيه الاول انه يفيد ان يخرج غير المنصرف ما فيه
علتان فيخرج منه ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه
اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع
انه ليس الا للتانيث بالف **قوله** وذلك المجموع يهل لفقد منع تنكر الاسباب
في هذين البيتين بهانه لحسن اذ السبب بهل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون
علة البناء وكذا السبب وصف ما هو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب
ذكر النون ايضا الا انه لم يساعده في احسن ما قال بعض الشارحين
ان الالف واللام فيه زائدين **قوله** والعدول في عطفها بثم ح ثم للتراخي
في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون بالعدة اعلى رتبة مما قبله او ادنى
ولا يخفى ان للجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة
الجليلة **قوله** جعل الالف فاعلا لعوض زائدة للجر هذا مما لا يقصد بالزيادة
قبل شيء في عرف ارباب التاليف او لا يقصد به الا التقدم في الذكر ففهم
في عباراتهم مفيد جدا **قوله** وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه
الثلاثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مساهلات وقعت للناظم
في هذين البيتين لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف
والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض
المساهلات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في شكرنا

والنون وحده
لا مجموع الامرين

ومنها ما في قوله والنون زايدين مما ذكره الشارح ومما نذكر لك من ان السبب مجموع
الالف والنون وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد **قوله** بان لكل واحد من الامور التسع
علة قول تعريفي قيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع
جمع مانعه والتانيث لانها بتقدير العلل موانع الصرف **قوله** وقال بعضهم انه
أثنان لا احدي بمعرفة القولين الاخرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره **قوله**
من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية
احكام اخر من حيث انه معرب حكمه تارة ومن حيث انه فاعل حكمه الدفع الي غير
ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي
فيه الاصل كما في سلسلات على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اي
حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد
سلب عن القايل الحيثية **قوله** ان لا كسرة فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه
علم سابق اشارة الي تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين
تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين
على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة
الي نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع
الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم
ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية
كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** فتشبه
الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلاث مراتب اعلاها توجب البنا وادناها
عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يتسع المقام لتفصيله **قوله** لا بكل تقول
قايم ثم قايمة المعوض لساد القايم المطلق لا القايم المجرد عن اليا وهو المذكر

وكذا

وكذا المعوض للالف في اللام الوصل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة
فالعرضية التانيث والتعريف والعجمية والفرعية العشر في منع الصرف اعم من الوجه
والحقيقة قوله والاصل في كل كلام ان لا يخالط لبيان لا اخر وخلاف الاصل بمنزلة
المتوقف على الشي لانه كما ان تحقق الفرع بتبعيه تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل
بمنزلة التوقف على الي لانه كما ان تحقق الفرع بالتبعية تحقق الاصل تحقق
خلاف الاصل تبع لتحقيق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الي خلاف
الاصل فلا حاجة الي جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه
والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف
وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية **قوله** لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر حقيقة او حكما دون النقل الذي فيه احدي الزوايد الاربع
في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر **قوله** اي لا يمتنع الجواز يجي
بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع
والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا
فسره بقوله لا يمتنع **قوله** وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم
عنهما فيه ان غير المنصرف بانه علتان موثرتان فيجوز ان يخرجا من التاثير
بالضرورة اذ اعتبار التناسب فلا حاجة الي صرف الصرف عن ظاهره **قوله**
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي الظاهر ان الصرف معناه الاصطلاحي
والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الي غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة
تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم **قوله**
للضرورة لان الضرورة ترد الاشيا الي اصولها ولا يخرجها من اصولها
ولذا لم يجز صرف غير المنصرف لها عند الجوهري للجمهور من البصريين مالم

بجر جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون
وطايفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة **قال** فكقوله صبت في
الحاشية هذا البيت لما قالته فاطمة رضي الله عنها في تربة النبي صلى الله عليه وسلم
واوله ماذا علي من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الدهر غواليا وفي حاشية
جمع غالية ربي خوش انتهى تربة بالتخفيف مرمردي سناس كردن الدرحاكر
المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وقع علي من شم تربة احمد ان لا يشم مدى
الزمان واشد انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه
شيء لانه استغنى لشم عن شم الغوالي او المعنى فاذا اوجب من شم تربة احمد ان لا يشم
والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغنا عن شم الغوالي قوله
ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واحسن مباني الشي
وما في معان الغمام ابي رسه في المرسل سبل الحلوق والعدة واللغة المشهورة
سدار وى ان بعض البلغا قال لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد حار واي
بضم الدال في يا حار فقال الكاتب يا سيدي الا يصح كسر الدال فلم يلتفت اليه
لاهتمامه بامر التناسب **قوله** وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة
اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان
التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب تضارب فضاربة
فاعل تفاعل مفاعلة منصرف مفاعلة لا محالة لتناسب مضارع وجعل من هذا
القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يقابل مقابلة اذا اريد به معناه
مع انه قد يكون غير منصرف ح للعلمية وسبب اخر فنون قول المص فيما بعد
واما فرازنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما بنفسه ومونثا ويعبرون غير

هذا التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي
يليه وقرى قواريرا لتناسب فواصل الاي فتوح ثلثة لم تقصد به اتمام
التعليل **قوله** سلاسلا واغلالا لامثال المجموع نحو اراد ان ذكره اغلالا ليس
زايدا لان المقص مثل المجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في
هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامها مما قيل هذا من تتمة بيان التعريف
فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف
فهذه جملة معترضة ولا مساحة في وقوعها اسما وقعت وانما الاهتمام ببيان انها
لا تصلح للتعريف قريب الى هنا **قوله** فانه لا يكرر فيه الجمعية فقام مقام
السببين لهذا التكرر عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولا نه
لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسع المقام
كتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب واساور جمع اساورة جمع سوار واما انعم
جمع انعام جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساورة واكثر ما يقع النعم على
الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصحاح
قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر المحقق
الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به
عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا
وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا
في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى
مصدري حاصل بالحاق اليا والمصدرية الى المفعول كما يقال مضروبية
بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق مثل التاء في
غاية السعة يسع فيها في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين

العدل

ما الاسماع

ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرد ما ذكره
المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل
ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع
شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا
على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على
قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر
لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي
تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف
والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار
وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان الفعل
بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة
جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء
بمعنى التبعيد يقال عدل الحمال المحمل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون
العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم
معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدول بمعنى الميل
عن الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الصيغة الاولى الى الثانية فسمي الانشاء
الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت
الى هيئته ولله در نظره للحاجب محاذيا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا
قوله وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اولا يسمى عدلا قوله عن صورته
في الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضه
من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها
كونه

في كونه لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازمة لا فعلا لتنفصل مكان
اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار
علما بالعلمية فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال
اخر الى تغيير تعريف البدل بالخروج عما هو صيغة من الصيغة او استلزام كلمة حقه
اخرى واما توهم من ان ما غير الراد لتعريف ينتقض بيوم الجمعة في صمت يوم
الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في خلاف تعريف
المص فانه لا يدخل الجر في الصورة حكما كاللام للفرق بينهما وبين اللام لجواز
الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام معنه ان يوم الجمعة
لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقديري ايضا ما هو حقه قوله
ولا يخفى ان صيغة المصدر لخ فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة لعرض
محروفة الاصول فهيئة الضرب للضارب وان كان ما تعرض المادة في وضع
بمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست منه ثلثة لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد
وما وضع له ثلثة الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر
السماعية بقيد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر القياسية بما خرجت به
المغيرات القياسية قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة ان تكون ذلك
الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس
هناك اصل وقاعدة تقتضي ان تكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما
اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل
من النعمان خرج من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى
عمر قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
اللام مجازا وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسطة كقولك في

ولا يبعد ان يقال لخرج عنه كل ما غير بابدال الحرف الاصلي الى حرف اخر كالمقام
والاملا فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية كالمقام
الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا
المقام فما قيل في بيان قوله لخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد
عن المقام **قوله** المقصود ههنا اقل يرد عليه لان في المعرفة بالتعداد يستحق
بيان الاقل ان يوثر على بيان الاكثر وترك الاكثر بالمقايسة بما يشتمل عليه
من تعليل مونة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا تتفاوت فيه الاقل والاكثر
حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاصل في بعض البيان
يستحق ان يوثر على الاكثر ورجح البيان بالتعريف ايضا تنزيله للبيان بالتعريف
منزلة البيان بالتعداد **قوله** واكتفى بتعريفه لانه نعرف بمعرفته ولم يقل
والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللطيف لاشعار عنوان غير المنصرف
بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا يخص
عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات
الثلث والتنوين وغير المنصرف بالسلب عنه الكسرة والتنوين على ما عنه
الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة
ثم لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس
اليه واما عند المص فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسما للمعرب بالحركة
اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف
بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب
منحصرا عنده فيهما على ما قيل **قوله** غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف
فانه بنا تربا الصرف عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر من تاثر غير المنصرف

حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف
وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين
او زيادة التمكن **قوله** ام اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه (ليه)
لانه اقرب بامراج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره
واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يبينه له بعض افاضل تلامذة
الشارح الا في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الا سام فاعرضنا عنه بالمرة
كما هو داب الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع
علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه **قوله** على ما لا يخفى للعارف
به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات ترجيح
تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين لا وجه للتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وايراد رفع ونصب (في سايلوا)
وجر الى هذا المقام كتب في حاشيته هذا المقام انما اخر ههنا عن العدل عن العلل قد زيف
هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن بان المقصود من تفصيل
العلل وبيانها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه
لا يحصل هذا المقصود **قوله** اعلم انا نعلم قطعا الخ قد دل كلامه على ان ما
اشتهر في كتب النحو ان خروج عمر محقق لمخالفته للعلم القطعي بل هو امر تحكم
بالتكلف لاضطرار اليه بمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه
عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا
لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي
القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ثم بالخروج انه كان عليه ثم خرج
وهذا لا يحكم به الا الاضطرار ثم نقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا

بالخروج محققا الخروج عما هو القياس الا الخروج عما ثبت للمادة ومتى ما حكم
الشارح للخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف
العدل ويتجه على ما ذكره انه يحصل معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمسمى لانه لا يعرف
غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه
لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده للمتعلم النحو قوله لانهم تنبهوا للعدل
فيما عدا عمر من هذه الامثلة بجعلهم غير منصرف للعدل انتبه لذات السلب
في ساير الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب في العرف بدون منع الصرف
واما العلمية فلا تعرف في شي منها الا بعد معرفة منع الصرف كما في ساير الاسباب
وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله بجعلهم
غير المنصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يحصل كون
الحكم بعلته العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين ساير الاسباب
على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود الساير قوله اي خروجا
كاينا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى تحققا صفة لخروج فقدر بحال متعلقه
وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا الا ان حمله على
الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصف الخروج بحال بنفسه بعيد
عن الفهم جدا قوله جاني القوم ثلثة ثلثة حال عن القوم ماول بلفظ
واحد منفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال اكمل اللفظين
اوجريا اعرابه عليهما قوله والصواب محصها الصواب بجي اعسار
ومعتبر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضي مستعمل على وزن فعال من خمسة

المعرة

المعرة وساالسبة نحو الحامي قوله وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع
ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع قوله والسبب في منع الصرف قصد بهذا
الكلام رفع اشكال عرض في اعتبار الوصفية عن جعلها في الاصل اعدادا لان
الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها
فان مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار
او الاسمية الى الوصف وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امرا اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التي كانت
في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم
تستعمل مجازا في ما له الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في
الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشي لانه يوجب عدم انصراف
اربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدى
اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يريد الثاني انه لا
يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد واخراي صح
حمار اخر بل رجل اخر قلت ولم على ما قالوا يجي الاستعمال في الاشد تاخرا يقال
جاني زيد في اخر باب الناس اي في جماعات هم اشد تاخرا على ان
صيغة التفضيل موضوع للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل
تاخرا ليس فيه تفضيل في التاخر بل بعض فيه قوله على انه معدول عن احد ما
هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه
ولله در الرضي حيث اختار قوله وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة
اي لم يذهبا اليه حفظا لقاعدتهم المذكور في تقديراتي اضافة او لو
ذهبوا اليه لا حتاج الى تغيرها وتقدير الاضافة يوجب احداث مور

الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تعريف الاضافة
في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاني الرجل
والرجل الاخر وجاني رجل ورجل اخر لو فرض للتفضيل لم يكن للمفضل عليه الا ما
ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فرد على المناسبة من الحال
والاصل وهو بانه معدول عن احدي الصورتين فتذكر برفع درجات من نشا
وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين **قوله** او اضافة اخري
مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة
الاولي نحو ما تيم تيم عدي وقولهم من ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يسوق الشارح
بيانه ولا بيان شي من احرم لان لكل منها محلا لا يتوقف المقصود ها هنا على
بيانه فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان القياس في جمع النكير
الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها **قوله** وعلى
ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل هي من المفردات الغير القياسية وانما
خص ذكرها لانها مما اردت على العدل وطلب بانه يفرق بينها وبين المعدول
حيث حكم في احدهما بالشذوذ وفي الاخري بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا
انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره ها هنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر الخ
فايدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق على انه يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد
الجموع الشاذة لتوطية لذكره واقوي ما يدرج ما ذكر ولم يحضر انه لولا ما ذكر
لوجب كون الجمع واخر ايضا معدولين مع انه انكر المص اجتماع العدل ووزن
الفعل **قوله** ولا قاعدة للامام المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا شيء
شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله
عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في المعدول **قوله** كعمر فعل اسم جنس كصرد ونغر لا عدل

ب

فاسقه

فيه الاجمع واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة
كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء
اسم جنس فلا عدل فيه الاعمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان
ثبت فاعل من جوهره ولم يجي اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كعثم
فانه وجد ولم يوجد الا علما الا اذا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس
بعدل فيه الملخص ما ذكره الشيخ الرضي ورد ما ذكره في قسم ما في القاموس
كزعم ابن العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطا معدول عن دايم
والجموع للخير وللعيال كالغوم والجموع للسرمد وتم للضبعان ولا شك في بين
تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا تدل دليل على ثبوت اصل في
هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة
ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى
ثلث **قوله** نحو حصار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل
بين اليمامة والبصرة والحان او الحمر من الابل وكما رالمكان المرتفع وفي
بعض النسخ دبار في القاموس ارض بين اليمن **قوله** فانها مبنية وليس فيها
الا بيان فيه انه لو اريد انه ليس فيه شي الا البيان فهو ظاهر المنع وان اراد
انه ليس فيه موجب بنا الا البيان ففيه انهما ليسا فوجب بنا وفيها وزن فعال وهو
يوجب البنا فالصواب وليس فيهما الا الوزن لا يستقل في ايجاب البناء

والوزن

فانهم اعتبروا العدل بظاهره انضم لبني تميم وكل ان يحمله للنحاة فان
قلت العدل موجب للبنا فاعتباره في نظام يوجب البنا والا لم يكن
وجها قلت المعتبر لجار الا يوجب البنا بل اصالة **قوله** فاعتبر فيهما العدل
ليحصل سبب البنا وهو العدل والوزن لا للجموع **قوله** ولهذا يقال ذكرنا بنظام

ههنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لصرورة منع الصرف تحقيقا
اما لو كان تفسيره بجريا على ماهو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل
في المرتبات قاصرا فذكر باب نطام في محله ونظام اسم امرة على ما في الصحاح
قوله الوصف وبهو كون الاسم لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل لان غيره
اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما
بين المحصلين او عرف العدل لعدم له فيه من تعريف السلف بخلاف الاسباب
الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر بين الاسباب الباقية ما لم يفسر المصنف
في محله **قوله** وبهو كون الاسم والاعلى ذات مبهم ماخوذ مع بعض صفاتها
لم نبين بتقييدا لابهام باعتبار معنى معين لو لم نقيد الابهام لم تخرج اسم
الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله بعض
صفاته فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل
على بعض صفة تلك الذات لكن قيد به لكان مرضيا ككون اسود للحية غير
صفة حالا ايقول لم يفيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع
افراد الوصف فان رجل فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والغياض
فيه وصف ومعناه الما الكثير لان الغيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة
الما لانا نقول رجل معناه رجل صغير لا رجل له صغر فهو على ذات مبهمة
وبعض صفاتها وان دل على ذات معين ايضا ومعنى الغياض شي له كثرة
الما لان معنى المشتق شي ماله المبدا واما استبعاد من قال كون معنى الغياض
شيا ماله كثرة الما بعيد فليس بشي فانه لو كان الماخوذ في مفهوم الغياض الما
لكان المعنى ماء له الغيض فيكون المعنى ماء له كثرة الما والاستبعاد بحاله فقد
عرفت ان معنى طلحة الطلحة للمعز وهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج لحدوث الوصف

غاية الإبهام

بعيد

بالتصغير

بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحه للمسامحه وعدم
الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر
قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي في الحمرة والمذكورة ايضا **قوله**
مررت بنسوة موصوف بالاربعة الصواب متصفه **قوله** اي شرطه اي شرط الوصف
ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زايدا بالعلمية
عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو الوضع كتبت اه في الحاشيه وانما كان الوضع
اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا
صح نسبة الدلالة اليه في الزمل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف
على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال
لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال
عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرد لا الذات الفرد بحيث
لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفيه الى الاسمية
بالتغليب لا يضر النقل منها ابتدا لا بالتغليب الا انه لما لم يطلع على مثال له لم
يصرح به في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل **قوله** فلذلك الفا التفريع
عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكوره فلذلك جمع مع اللام ومن
قال الفا تدل على ترتب العلم واللام للتعليل فتفيد ترتب المعلوم فلا يغني
احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجايب كيف والفا في النتايج لترتب النتيجة في الواقع
على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم ولان المعلوم العلميه
واللام لترتب الصرف **قوله** المذكور من اشتراط اصالة الوصفيه وعدم مقطع
العلمية اشار الى ان ذلك اشارة الى متعدد ان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور
وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة

رحمه الله

هذا الكلام الى تنوع الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه م

وكذا ان تقول صرح به المصنف في التفريع ايضا الا انه اراد بالغلبه غلبه بحسب على الوصفيه سواء كانت تلك الغلبه بحسب الاستعمال او بالنقل وليس بيان الكلام ايضا قاطرة اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبه الا انه قال حيث قال كان اسود الخ م

ورد امتناع اسود الي عدم المضر وورد ضعف افعي الي الاصالة فجعل مجموع الامور
الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد علي فطانة المخاطب ولقد عجبوا من
ذرق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الي الكل لانه صفة لجزئيه وغفل عن انه
جعل المنسوب الي الكل الكل لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر
ان قوله فلا تضر الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات
وقوله وذلك اشارة الي اشتراط الاصالة ولذا اتي بذلك وشرط تجرد الاصالة
علي الكل واحد من الثلثة **قوله** لعدم الاصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع هذا مما اشكل علي علماء الفن وتحيرهم الي الان حتي قال الرضي لم يظهر لي
الان دليل قاطع علي عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال باطراد اربع
مدخول الجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء
وطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا
عن الاطالة الي الطول وقلنا لا حاجة الي عدم اعتبار في اربع وكون الصرف
لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف علي عامله ان المعتبر في
وزن الفعل عدم قبول التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي
قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشي قال قوله وامتنع
اسود اي صرف اسود لو امتنع اسود من الصرف ولم تحضر ان الشارح افاد
الثاني **قوله** الاول للحية السوداء هي الحية العظيمة سواد اسود ا... ما في الصحاح
قوله وضعف منع افعي لم فان قلت لو وجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف
منع الصرف لا اوجب تقدير العدل ايضا في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت
تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف
لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعي كما في عمر **قوله** اشتقاقه من الخال بمخيل
مصدر

مصدر له **قوله** ذي خيلان جمع خال وهو المعروف **قوله** التأنيث اللفظي الحاصل
اي الحقيقي بالتاء قيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكها بينهما وانا اظن
ان مراد المص التأنيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء وبل بامارات
تدل علي اعتبار العرب تأنيثه فاعرفه فانه دقيق وبالاقتنا حقيق يقال المراد
تاء تنقلب هاء وفيها احتراز عن تاء ليست للتأنيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث
فالحال كعرفات فقال الزمخشري عرفات منصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين
لان هذه التاء ليست للتأنيث ويمنع من تقدير تاء التأنيث اذ لم يعهد في كلامهم
اجتماعها مع تاء التأنيث وقال غيره يمتنع من الصرف ولا يمتنع من غير المنصرف
وكسره جمع المؤنث وسوق المقابلة **قوله** ليصير التأنيث لازما فيما كان التاء فيه
للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كتجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع
الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت علي وتيرتها **قوله** كما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم تأثيره اي اشار الي ما ذكر من الامرين وهو ان العلية في المعنوي شرط
الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب **قوله** او تحرك الاوسط عبارة عن اوسط
الثلاثة المذكور في قوله زيادة علي الثلاثة ولزم ان يكون المتحرك شرط
الوجوب في الثلاثي وعلي هذا القياس تكون العجمة شرط الوجوب في الساكن
الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او غيره فاذا سمي بابراهيم
من لغات ابراهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب **قوله** ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلاثة عن خفتها ولا يبعد ان يجعل الضم لمعنوي الثلاثة لا نظر
اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من
العدل بل هو منشأ الخفة كما ترشد اليه امثلة ولو اعترض علي هذا الكلام في غير كلام
الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير

العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف لشرط مع الاخر
فالمناسب ان يضاف الشرط الي السبب لا الي العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا
الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال لجعله شرطا لتاثير التانيث لان الكلام فيه وليس
بشي لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج
الي تقوية ولهذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان
الاوجه ما قدمناه لك قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الي وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة
وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يخير فيها اي اعتبار اي ما شاء المتكلم او السامع
ولما لم يسمعوا فيه شيا في كلام العرب جوزوا الوجهين وكذا اسماء
القبايل في تاويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شي ينبغي ان ينصرف
لا غير لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما
قال في قول المص وامتنع اسود داعيا عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب
ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه قوله واشار بقوله صرفها الي
انه يحتاج تذكرا لعايد الي هذه المونثات الي التاويل ولم يشر الي وجه
التاويل لظهور امره وهو انه عوض عنها مقابلة اللفظ والاسم قوله فان
سمي به مذكر فشرطه في سببه منع الصرف الزايد على الثلاثة قيل فاتحة
شروط ثلاثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعني سحاب اسم امراة
فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فرجال اذا سمي به مذكر
انصرف لان تانيث الجمع لتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الي
المعنى الجنسي فان تساوي تذكيره وتانيثه استوي الصرف ومنعه وان
غلب تانيثه ترجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه

من بين الثلاثة المذكورة الزايد على الثلاثة ولا ينبغي الشرطان الاخران على
انا نقول اذا كان المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمي به العرب المذكر تانيا عاملين
بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المونث بالتاويل منقول عن
مذكر اذا العرب لا يسمي به بالتاويل واما ما استوي فيه الطرفان فمن حيث
انه سمي بالمونث غير منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف لجواز الوجهين
فيه لاجتماع الحيثيتين لا لا شتمية اللفظ بالمونث لا يكفي في منع الصرف وقس
عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول
عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمونث فالمص لم ينبه بيان شرط قوله لان
الحرف الرابع قبل فكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في
الزايد على الثلاثة سادسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة
قلت جعل الحرف الرابع قايما مقام التاء عبارة التوهم ولا تقصير لهم في البيان
والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو
بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا تزيد فسموا ما يقال اللام الثاني
في المص حرفا رابعا الا تري ان في مميرش الرابعة قايم مقام حرف التانيث
ولا يمكن اعتبار حرف الخامس كذلك لان تصغيرن حجيم رفي مصباح على المونث وان
كان الثاني اي وهو حرف خامس الا انهم جعلوه حرفا رابعا لانه في مقابلة
رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل فتقول مصيبيح فاليا ان بمنزلة الزايد
لانها اليا في مقابلة التا والعين واللام فلم يعتدوا بهما وجعلوا حا مصابيح
حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف
للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين الموصوف والصفة فان اظهار وان
كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا التوافق

الاجمال الى التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم بعيد لعدم موافقته بما في بيان العجمة قوله بان يكون حاصله في ضمنه الاولى فيه كما جعل البعض اي جار الله وليستغن عن الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر نحوا ولتكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب على ما يختص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية موترع لجعل العلمية سببا وانما وضعت بالتاثير الاعادة بالسبب لمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لمريات بتو يعتقد
قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله ليلا يتصرف فيها اي في كلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وما يعاقبهما اي التنوين وحذفه تخفيفا نحو جرجان في كركان وجبريل في جبرائيل وجبرين في جبرايل قوله لانه امر معنوي الضمير للعجمة وتذكيره بسبب امر معنوي وضمير لاعتبارها للعجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم لم تعتبر المانعة من الصرف في ما وجد فيه العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي تقوية احد سببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوم سبب اخر دون ان يقول لتقوية سببين قوله وشرط هو اسم حصن بديار بكر فليس اعتبار العجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف سيبويه وكثير النحاة بتحرك الاوسط ولم يعتبروا ابدا من الزيادة

قوله

على الثلاثة لان نحو ابو نوح عليه منصرف ولم يجز الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بمجموع لمك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث وابراهيم ممتنع صرفه لوجود الشرط الثاني وابرهيم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده فان منع صرف نحو شتر ايضا خلافي ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نحو نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا ولهذا اظهر ايضا ضعف قوله ولهذا قدم انصراف نحو ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا ستة قلما تخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد اصدق شيث وعزير فلا عجب ان يقضي فيه العجب قوله وقيل ان هود كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال هو وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعل من عداد نوح دون شعيب وقوله وسيبويه يحتمل ان يكون من تتمة ما قبل وان يكون من كلام الشارح والولد جا كفرس وجبل مفردا وجمعا والاولى والعرب واسماعيل واولاد قوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل واولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة قوله شرطه اي شرط قيامه مقام سببين الاظهر شرط تاثيره

عليه السلام

لم تقل مع

وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها وهي اما اشار اليه بالمثال
مع انه الاخصر الاوضح لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره
جماهر وجماهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لاكمالات ايضا
على ما وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان
بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يحاش من دخول صحاري
في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف
التانيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتها وبالجموع
ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما يجمع ايام الاوائل كاجمع فافهم
قوله بغيرها غيرها هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مالي اي بلا مال فلا يرد انه

المصدر

غير منصرف لا محالة يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الها
وهو خبر اخر لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق نكرة في تقديرا لمعرفة تكلف لا يروج
عند المناقدين الا الفروع قوله والمراد بها في لطافة وعلى التوجيهين المراد
السبب المطلق اي لا يكون معها اوقا اصلا لان المراد ان لا يكون معها
حال الوقف ولا ان يكون معه تا حال الوصل كما قيل قلنا انه لو لم يقيد
لا يعم القيد لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد بنته على كلتي هما رتبتي تاء
التانيث وهما الهاء والتاء بقوله التانيث بالتا وقوله بغيرها قوله فلا يرد
نحو فوارس جمع فارس لا فاعل كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في
حاشية الفارس للحادث ويقال للبغل والحمار فارس بين الفروسية ويقال للفرس ٣
جواد هذا كلامه والانسب بجعله جمع فارسه ما في القاموس ان الفارسة الحجارة
المليحة والاكمة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها بغيرها وههنا
نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال الشرح هنا بغيرها وفي وزن الفعل

نكتة جليلة

غير قابل للتفارق بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه
عن التا لمجي يعمله وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجي
جواربه قوله ولا حاجة الى اخراج مدايني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد
الجمع بكونه بغير يا النسبة ايضا ليخرج مدايني ومن اجاب بان المراد بالها حرف
يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمرة وتمر فاشار بقوله ولا
حاجة الى انه لا النسبة بتي ولا الجورب وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان
قرازنة ومدايني بجميعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفه
عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازنة ومداين فيهما عن الحكم فانه اذا
ثبت بما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرف النسبة والتانيث
لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومداين جمع في
الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدايني غير منصرف لان الاعراب
الذي يظهر في يا النسبة اعراب مداين قوله واما فرازنة اتى بكلمة التفصيل
مع عدم العديل لان مساجد ومصابيح عديلان له معنى كانه قال اما مساجد
ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف فلو جعل قوله بغيرها وايضا مقصودا
بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف
ويكفي لكونها استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام
نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح وبنه بقوله وامثاله على وجه تذكير
منصرف ولو قال واما قيل فرازنة لكان التثنية واضحا لتذكير وجه اخر لوحه
مر في بحث التانيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء
على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهو علم وتنوينها لمثل كلمة
سماه وبنه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في

حكما للفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في
معناه ليلا يكون في احضاره اخلال ومنهم من عقل وقال لك ان لا تنون فرارا
فلا يحتاج الي هذا التوجيه ولو لم يكن القايل عبد الغفور لكان امر مشكلا
نسال الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله حضاجر علما حال من المبتدا اخرج بجواز
ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشار به واما نفسه
بتقدير اعني فمذموم لا يستدعايه المدح او الذم او الترحم والمقام بريء عنها
وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي على تغير الغير وجعله بمعنى لا لان معمول
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف ويفسد عدم انصرافه مع اطلاقه وان لا باس
بالتقييد لتنزيله منزله نعم صهيب لو لم يخف الله لم يعصه **قوله** هذا جواب
عن سوال مقدر شاع هذا البيان في الشرح حتى انه صار مجمعا عليه وانما
يحسن تقدير السوال لو كان ثابتا كما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على
من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه
اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف
الا للجمعية ويلغو فيه ساير الاسباب ولهذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية
الاصلية ولم يفيد بالتانيث والعلمية **وقوله** يطلق على الواحد والكثير يوهم
ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على واحد
واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير
مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير **قوله** لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية
لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وبين ما يتوجه به من ان قوله لانه منقول
على الجمع تعليل المحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع العلمية

العدم

وان كان منافيا للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال
العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود
الضد **قوله** لان الضبع هي انثا الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان
هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **قوله** قلنا عليه مونث والا
لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب
مونة رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ هي الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير
بسبب اخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين معتمد والجمعية والتانيث غير
معتمدين وغير المعتمد وان قل يغلب المعتمد وان كثر **قوله** والتانيث
غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الشرح
ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل
اللغة هي مونثة ومرادهم انها مونثة تانيثا اخر واعلم الغرض من منع التانيث
تحقيق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا تونث
قوله لانه علم جنس للضبع قال في الحاشية فيه هذا معنى قوله علما للضبع وانه
علم الجنس الضبع للجنس على الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه **قوله** ليلا يتوهم
بل لانه لا شرط له حتى يشترط به **قوله** جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد
نقضت عن الاشكال في القاموس التي تخلص من خيرا وشر كتحقيق هذا كلامه
وقد اشار بهذا التقرير الي وجه تقدم حضاجر على سراويل وله وجهان اخران
احدهما انه اقوى ودفعه اوضح **قوله** وهو الاكثر الضمير الصرف اي عدم صرفه الاكثر
ولا حاجة الي تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب
الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته تتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه **قوله**
لانه حمل على موازنة الدخيل والدخيل الي الجنس بيل **قوله** بنا هذا الجواب على تعميم

والمراد ان الضبع علم لجنس الضبع فلا يتناول الا التانيث

اذ يكفي الجواب وهو وقف بسوق الكتاب

شامل

و فيه نظر

لعدم

كونه اقوى لانه غير منصرف لا محالة ودفعه اوضح لانه جمع في الاصل من غير تكلف

لانه

وان اشتهر

للجمعية دفع لما في بعض الشروح انه ح يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها
الحمل على الموازن ونحن نقول في ماذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع
الصرف الجمعية اوكون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع
سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط
تاثيره ولا يخفي بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهي الجموع
فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الاكون الاسم على
صيغة منتهي الجموع ثم نقول لا يخفي ان الانسب ان يجعل شرط العجمية صيغة منتهي
الجموع او العلمية في العجمية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف
سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قايما مقام السببين **قوله** فكانه سمي
كل قطعة من السراويل سراولة دل كلام القاموس انه جاء سرواله وسروال و
سرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سرواله وسروال او سرويل وقال
الشاعر **قوله** عليه من اللوم سرواله فكان معني لجعل سراويل جمعا تقدير ابل
ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع لحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الي الواحد لم يجي
في كلامهم الا في الاشخاص كمداين يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل
لم يجي صيغة الجمع بعد النقل الا اسم جنس لم ينتجه هذا وما يقال ان السرواله
لم يجي بمعني قطعة من الازار بل بمعني القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع
سرواله تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الي الازار على كونه جمعا لسرواله
بمعني قطعة من الازار ولكن وجه الاحتياج الي تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في
كلامهم بمعني الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سرواله الا انه لما
قدر مفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا
للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه غريبا محمولا على موازنه

تقدير

قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد
من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب
يتمنى من يؤمه ويجعله مرقيا بعيه **قوله** واذا صرف لو قال انه صرف لكان تركيبه
من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات
البلاغة لكنه راعي حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعني
قوله واذا صرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل اي يغني
لجنس الاشكال اي لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجموع التي
على وزن مصابيح كما هو على صيغة منتهي الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن
مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية واشار الي *وطواعية*
انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام للكف عن الاشكال وبالجملة
دفع هذا الاشكال ايضا عرفي من دفع الاشكال بان يقال لم يوجد بمصابيح *الاولي*
موازن مفرد عربي وهو جمع سرواله تقديرا **قوله** ونحو جوار اي كل جمع
منقوص لو فرض نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض اسم امراة واعيل
تصغير اعلي لكان اعم فايده **قوله** اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا
فهو ظرف متعلق بمعني النحو ولما لم يتقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع
والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد
ان علته حكم قاض بحسب الصورة **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال
في جوار نظرا الي نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب
فالاولي ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف
الذي سببه شبه معنوي **قوله** فاصل جوار الي قوله بناء على ان الاصل

الخ والاظهر ان المراد به انه مراد المصنف انه لو تركيب الصورة لا من ... ان يكون حالا بانه ...

في الاسم المعرف فيه ان المعرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فتاخر عن الاعلال
بناء على ما ذكر من ان الاعلال متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها فاصل جواري
قولك جاتني جواري بالضم والتنوين لو قال بالضمة والكسر مع التنوين
لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حالة حالة الجر بلا تفاوت
قوله في لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق قوله ولو ان
عبد الله مولى هجوته ، ولكن عبد الله مولى مواليا ، واستعمال الفرزدق لا يدل
على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو او للتعريض بانك من اهل
اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان تكون اليا للمتكلم
والالف للاشباع وفيه قريد هجو وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة وكذا ان تقول
الالف عوض عن ياء المتكلم كما في غلامي قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسم وفعل نحو نصر ويرد
عليه انه غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيدا وامثاله واجيب بان
المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس وبحث
عليه انه لا تكون العلمية شرط تاثير تركيب بعلبك بل شرط وجوده وكلام
الشارح وان لا يا باه حيث لم يصرح في قول المص وشرط بانه شرط باسر
لكن الظ من كلامهم ذلك ويمكن ان يراد بالصيرورة بالقوة القريبة منه فانه
بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس او نقول
التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئيته
الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد
جعله وكذا المركب الامتزاجي مع مهري وبقري فتقول جاني مهري فالوجه
ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبجري خارجان

بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه
نجم معين وبجري رجل منسوب الى البجرة ولو حمل التركيب على معنى سيجي في باب
المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية
فلهذا لو يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حملا للتركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى
والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبجري ولا
ضاربه فانه مركب من الضارب وهاء الضمير لو اشترطه العلمية ليلزم الزوال ومن
قال او ليتحقق السبب الاخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه لا فرق بين التانيث
والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط
العلمية في التركيب بهذا دون اخواته يحكم على انه لو سمي بعلبك مونثا لزم ان
لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه الا العلمية مع
ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث لان الاعلام المشتمل على الاسناد
من قبيل المبنيات اي عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية
عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر فيه اثر منع الصرف
والاصل في الاسم المعرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عنهم في بحث
المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه اكتفى انما قال كانه
لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان
قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي
تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما
بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة جعل
بعلبك منه مع انه مركب في الاصل يعني انه فيما بعد انه سيبويه ونفطويه من
قبيل المبنيات بل هما ذكر وهو كون المركب الذي لم يتضمن الثاني فيه

حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني تبل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربة
قوله من غيران يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله
علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل **قوله** الالف والنون المعدودان من
اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير
الاسباب فلماذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون لحاصل لا لمطلقهما
بخلاف نظايرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد
دون ساير المواضع او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب
لفروق اي بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا او مخالف صورة البيان
السابق بهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد
لانهما معدود واحد من الاسباب **قوله** مزيدان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوايد في الكلمة ولا يكونان اصلين والثاني ارجح **قوله** والراجح هو القول
الثاني لان اشتراط انتفا فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل
انه لتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصلين
للتاء الزايد عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شي عليه لضعف بزيادة
في التنبيه **قوله** يعني به ما يقابل الصفة يعني له ما يقابل الفعل والحرف واما
من قال ان الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف
اللازم الظرفية اي بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير
المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه **قوله** وافرادا الضمير باعتبار
انها سبب واحد فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد
الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتها لانهما كانا ن هذا من فوايد من هو
استادي وجدي وبه طلع انا رجدي وظهرازها رجدي مولانا حسام الملة

والدين

والدين وارد للخواقي افاض الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الولي **قوله**
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في
المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلايم ان السبب الاخر في هذا
المقام لا يتحقق بدون العلمية **قوله** او كانا في صفة لم يقل وان كانا في
صفة ليكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان فيجعله من عطف
شرط او جزا على شرط وجزا بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف
شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزا بحرف عطف واحد
من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد ولا كلام في جوازه
ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما
العطف بكلمة او هو الشايع في نظاير العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التساوي
بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين تامل **قوله** يعني امتناع دخول
تا التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة فيفسره
بامتناع دخول تا التانيث تفسير الاعم بالاخص القرينة وقيل وجود
فعلى فانه يدل على ان المراد انتفا فعلانة في مونثه لا في نفس كلمة فيه
الالف والنون **قوله** ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة
لا يكون على وزن فعلان بكسر الفا وبضم الفا لا يكون الا مع فعلانة بخلاف
الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة **قوله** لانه متى
كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا
الى اصل وضع الصيغة بخلاف احمر فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال
بالمذكر لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فالمبهم فانتفا فعلانة
فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمونث بالتا اغلب

انتفاء فعلانة بنفيه لظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه

عطف

رجحان

ولحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في احمر في انه منصرف او غير منصرف الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف الاولي في انه غير منصرف فلا يحصل لبرفانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في نوع وقع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال احمر على هولاء الاعلام

من علما اللغة والنحو حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احد منهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغا قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادي قوله دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حيث لو انتفي الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران قوله فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الي تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغوا ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافه الي الفعل ماله زيادة نسبة الي الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولي وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الي حمله على هذا المعني فان قلت فاية جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الي شرط تاثيره مع انه لا يظهر الفرعية زيادة نسبة للفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الي النوع الاخر قلت اراد رعاية

المناسبة بين الاسباب في كون كل منها موثرا بشرط وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا لتمييز المعاني غاية تمييز واما جعل شرطه بمعني شرط تحققه لا شرط تاثيره كما وهمه بعض فمما يجب سمع العقل قوله بمعني ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل ويفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان التبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشي من احد لا يمنع اختصاص المستعار على ان لك ان تجعل كثيرا قيدا للاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله وهو علم التثنيه وهو بمعني المرور جادا او مختالا او التقليص على ما في القاموس والمناسب لعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور جادا والفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينه تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب ويريد كونه علما تقديره على ضرب مع كونه تلاشيا محمودا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وكثير لتحقق اسمية فهو اولي بالتقديم قوله وكذلك بذر كما في القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلي على ما فيه اشرف او جرب قوله وعثر لموضع في القاموس هي فاية وجعل معناه الفعلي جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملء الفم بالماكول او خاص بالشي الرطب كالقثا قوله وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيله لكثرة اكلهم انتهى قوله وشمر علما لموضع بالشام في

في القاموس شلم كبقم وكيتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو با لعبرانية
ارزشلم قوله فانه على البنا للفاعل غير مختص بالفعل بخلافه في بنا المجهول
فانه لم يجي في الاسما الا الفاظ قليله ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئم
بمعنى الاست ودئل علما للقبيله مع انه اول بانه مروال بمعنى منقي شيا مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل
منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الي معنى اسم الجنس قليلا كما
في قيل وقال قوله ولم يذهب الي منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح
وجها للتقييد بالبنا للمفعول وانما يوجه بشرط الاختصاص بالفعل
او الزيادة وذلك لبعض يونس فان الوزن المشترك يوثر عنده بسبب
مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يوثر بشرط نقل
اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير
المختص مع انه يصح ان يكون اوما نعه للحلو لان المختص مما في اوله زيادة كزيادته
لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعلها ومانعه للخلو اظهر كما
قيل قوله اي اول وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجازا عقليا قيل
لرعاية ظاهر العبارة او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظ وصرف التعبير
عن الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية
لما هو اقرب نظرا فيه الاول قوله من حروف اتين اما في الحال او في الاصل
كما في هرق امر امعر الارق ولو تصرف في الوزن بما يخرج عن الوزن مع بقا
الزائد لم يضر قوله اي حال كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال
من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه
اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابرهيم

حنيفا

تمام

حنيفا قوله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف به قيل اراد عدم القبول بحسب
الوضع فلا يرد النقض باسود قوله ومن ثم امتنع احمر قيل وجود الشرط
لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود شرط الفرعية ههنا لانه اما رع لثبوت
الحكم ويذكر ليعرف بعض بمعرفة ثبوت الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل
جعل ههنا علة للحكم بامتناع احمر لامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب
للحكم المذكور وكيف لا وان لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم قوله بان
يؤول بواحد من الجماعة المسماه به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد
انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين الاثنين والمعنى مؤول بمفهوم المسمى المنكر
فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة كما ظن
بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام
فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه
عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ
بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لغير معين لا ما اريد
به غير معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به
لو اول بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر
لا كتفائه بالمشتهر من التاويل قوله لما تبين اي ظهر حين بين يعني
ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرايطها
ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف معلق ولو قال
وكل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد لما تبين الخ لكان واضحا قوله استثنا مما بقي من الاستثنا الاول
اي استثنا من تمام الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع موثرة الا ما هي شرط

سببا لتحقق الحكم

المسماه به يعني سمي به لا بالاعلام
الثابت وله بمفهوم صادق على
واحد من الجماعة

الكلام على
صرف غير
المنصرف

فيه اي انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى
من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع موثرة غير ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط
فيه والفعل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى
منه بالاستثنا الاول على طبوع تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد
فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون
مقيدًا بالمستثنى وليس معنى الاستثنا على وجه يكون قيد المستثنى منه
ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل
ما يجامعه العلمية الموثرة فهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان
العلمية يجامعه موثرة قيل اختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل في
اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة
الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة
الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع
صرف اخر وجمع واخواته اعلاما واكثرهم صرفوه ولا يخفى عليك انه لا اختلاف
في تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال
الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الداير بين مجموع هذين السببين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه
ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحا كما بين في محله
والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا
احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثنا شيء من نفسه لان المستثنى
منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى

والعدل وهو

احدهما المقيد بالوحدة والانفراد دون المستثنى منه سبب لمنع الصرف
لا يكون العلمية الموثر شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما يصدق
السبب عليها لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله لم يبق فيه
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة
قبل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله ان اصمت بكسر الميم بنا
على جواز ورود اصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ
اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت
ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط
لا معدول ولا يدفع الا النقض باخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه
العدل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم وهما العلمية قوله
فاذا نكر غير المنصرف مع الشرطية ممنوعة انما يلزم البقا بلا سبب لو لم
يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه بكون الوصف الاصلي معتبرا فلم لا يكن العلمية
التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة
لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يوثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار
الصفة لو لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه
الاخفش لصح ان يكون جوابا لسوال يتوجه على هذه الشرطية من انه
يلزم البقا بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية
من اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال
العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا
المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة
مبنية عليه في قوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه

يقطع اللهجة ووسطها على ما في القاموس صح

وزن الفعل صح

يبقى بلا سبب في غيرها احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على
سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما يصرح به الشارح قوله وخالف سيبويه
في القاموس سيب وهو التفاح بوفا ربيه ومنه سيبويه اى رائحته لقبت امام
النحاة عمرو بن عثمان قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل اخفش مفعولا وهو
المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا
اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور
كون اعتبارا مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ
غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل
عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه
يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف
الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا تعرضه
شبهة قوله في انصراف نحو احمر علما على الحال والعامل هي المماثلة او المخالفة
وعلى الثاني دون الحال في نحو ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم
حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر غالبا في مثل احمر
قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان معه
من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تغيير نحو احمر بما مر يتجه عليه
دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يغير نحو احمر بما يكون
الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في التلفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من
التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق
ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه
لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وترجح عليها

تعريف العهد

تعريف العهد والفرق قوله لزهران يتجه في العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان
يلزمه لئلا يكون نحو قوله فاجاب متنافرين تامل وقد يجعل يلزمه من اللزوم ولكن ان
تجعل من الالزام قوله فان العلم للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام
والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة
والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع
صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادين في هذا الحكم بل هما توافقان
ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما توافقان فيه ومما يقضي منه العجب انه جعل البعض
اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو
منع صرف لفظ واحد شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو
واحدي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى
على احد انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين متقابلا حيث اعتبار ضد لم
يعتبر ضده الاخر قوله وجميع الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية موثر كما توهم
كون الكلام فيه قوله اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعمال
للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هي حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فلا نقض علما مما لا يزول
العلمية فيه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا يوجد
ثمة طائل ولذا لم يلتفت اليه المص وكلى ته بعض الكلمات قوله المرفوعات دليل على التبع
والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا ثبوا لتبع وبعضاءه ذكرت معها صح
الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسما فالظاهر جعل الموصوف
الاسما لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم
الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم

بحث المرفوعات

لان المرفوع

الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضي به اولوا
الابصار الي وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع علي الرفع وهو ان
ما اشتمل علي الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعروف في هذا المقام وهو وجه
بديع اخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف ان المرفوع الذي نبه علي انه انواع
اولا وصرح به ثانيا علي المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشمل غيرها **قوله** كالصافنات
للذكور من الخيل كتب في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم علي ثلث قوايم واقام
الرابعة علي طرف الحافر هذا كلامه والسجل علي وزن القطر الفحم كالكتف العظيم
الجيد والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان بمعني مات او مضي ليس علي الايام علي
ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي ليس علي الايام بل حال اهلها **قوله** اي
المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع علي واحده والكلام يحتمل معين المرجع
وتقدير المبتدا **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغوا ذكر العدد
والاشعار به في مقام التعريف وذلك ان يقول السنة فيما بين الادبا وتغيير المفرد
المذكور لا فرعه **قوله** ان يكون موصوفا بها الكلام مبني علي عدم الفرق بين
الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا
بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الي الكلمات
ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج الي محالها وتبعيتها لها **قوله** ولا شك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي ولما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال
الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هولاء في جاء في هولاء مرفوعا اذ معني
الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك
ان المرفوع وما اشتمل علي الرفع لا يشتملا بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب
من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح للفاضل ثم شنع عليه تشنيعا

لطيفا

بليغا بان دليلك ينقض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا
علي الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل علي الرفع لفظا ولا يخفي ان
الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراة
عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما مقصوده التنبيه علي عدم الاشتمال حقيقة ولكن ان
نقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه علي كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا
في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل فان قلت المعرب
محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف او هو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان
معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بان اعتبار
ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا **قوله** وهو
تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من
الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثله غير ما ورد في كتب العلوم
قوله اي من المرفوع بوجه وروده التعميم ح علي ما ورد عليه التعريف كما هو
الشايع ويوافق الضميرين البارزين المتاثلين في المرجع وان ياباه قوله ومنه
المبتدا والخبر **قوله** اوما اشتمل توجيه يوافق اي غالبا لياه يشكل بزيد قايم ابوه
قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزين وهو الفعل
بالاخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشا وضعا لجوهرها من غير حاجة الي التوسل
بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون
ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم
تدلك اي داي ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه كيف
بالعمر وان تعذر بانه نادر غير مطرد والنبا ذا بدع لكن حديث الاطراد ضعيف
لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد **قوله** ولان عامله اقوي لانه لفظي كالفاعل

الضميرين التاليين توجيه المرجع وتوجيه اوفق بقوله لانه ومنها المبتدا وقوله كونه جزء الجملة الفعلية اي حرف

ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لنوع عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب
علي عامل المبتدا او بنسخه فان قلت كون عامل الفعل اقوي من المبتدا لا يوجب كونه
اصلا بالنسبة الي المرفوعات قلت المراد انه اقوي من المبتدا اصالة فيدخل في الحكم
خبر المبتدا وخبره اصل بالنسبة الي ساير المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الي ساير
المرفوعات ايضا **قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه المشتق ليشمل
للخبر والانشا لعدم صدقه لانه يسند اليه المشتق المصدر ومولين بمشتق ومن حكم
بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن
الحكم **قوله** وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق علي ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة
المبتدا بالنسبة الي الفاعل والمدعي ان المبتدا بالنسبة الي الفاعل والمدعي
ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الي المسند
واصالة المبتدا بالنسبة الي اسم ان امران محققان ظاهران فاعتمد عليه
في ثبوت المدعي **قوله** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه الخ فان قلت لم لم يقل
بعموم كلمة ما يستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما
يستدعيه المقام سنة موكدة تؤدي تركها شبهة **قوله** اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بد اولا ان ينبه علي ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شي بشي سوا تعلق به
ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلبا وانشا فيعم ما فام سلب الوقوع
لا سلب الاسناد ومن ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في
شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الي ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد
اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه علي ان التقييد
بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مفيد فالا ولي

فعال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الي قوله او شبهه فيصح
تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما
ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية الماخوذة في التوابع وثانيهما ما لا
يعرفه الا الا وحدي الالمعي ولا يعجب اذ لا يجد الالمعي وقل لنفسك اذا
جاك الحق ابتعي والتعصب والا فانبه دعي فان الملك لله يورثها من يشا
من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الفاعل
وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف علي المسند اليه والابدال
منه ويتبعه الاسناد اليه المتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة باي
معني يريد ويجب حمل العبارات في التعريفات علي ما هو المتبادر بقوله
يقرنه ذكر التوابع بعدها لمزيد التوفيق فما قيل من قال لا يخفي بعدها
عن التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها
وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الي التابع الا فيهما بخلاف
النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما شبهه في العمل لم يقل
في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة علي الحدث لئلا يخرج
الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل علي هذه الامور قبل العمل لانهم
يعللون عملها في هذه الامور لمشابهة الفعل فالاولي ان يفسر بالمشابهة
في الدلالة علي الحدث والظرف ايضا يدل علي الحصول والثبوت كانه
قوله وقدم عليه عطف علي اسند وجعله حالا بتقدير قد محال
عن الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل وعلي المص ومن
تجدد حدوده في جعل **قوله** وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال
المذكور بناء علي توهم اسناد ضرب الي زيد والغفلة عن الضمير المستتر واما

مطلب في معني الاصالة

احتاجوا الي هذا التكلف لحملهم الاسناد علي الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو
الظ واعلم ان تعريف الفاعل علي راي البصريين انما يتميز عن تعريفه علي راي
الكوفيين بهذا التقييد فان زيد في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم
مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح
اولا كما ذهب اليه غيره **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح
لحمله الاسناد علي الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يحمل زيد في
زيد ضرب مسند اليه ضرب فهو علي غنى عن التكلف لاخراج كزيد من يكون مكم
نعم دفع التوهم لا يشمله والامر فيه هين واما من اختاره الشارح
فمع افضائه الي تكلفات على بعيد لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند
اليه الذي يجب تقديمه بنوعه انما يعرف بعد تعين نوعه ونحن في تعين النوع
فيه فيدور **قوله** اي اسنادا وانما جعله مفعولا مطلقا فزن الي الاسناد
لعدم استقامته رد الي التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول
لغير المعمول والاولي جعله حالا من ضمير قدم اي مشتمل علي طريقة قيامه قوله
به كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله**
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
موضح للخلاف ترجيحا بالقاعد الوجوب اود ونه فيباحث وجوب
تقديم الفاعل داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولي الحرف المنفك
عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل ثم هذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه اي الوجوب
ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك
لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن الفاعل
فقد عدل عن مكانه ورتبته بحسب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين

من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل به
فتقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع احدهما
ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا علي ان الاصل تقدم الفاعل
لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لا تمنع ايضا لعدم تقدم المرجع
رتبة لانك قد عرفت لانه متقدم رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قوله ولذلك
جاز لان الجواز لا يصير دليلا علي ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه
مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه
زيد **قوله** الفعل مسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان
يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الي احد الامرين فيكون احضر
واشمل لايهام الاخر وايهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم
ان الداعي الي الاول هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالته الاقتصار
علي ذكر الفعل علي ان الشبه اولي بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان
لا يرضي الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فالطريق الاولي ان لا يرضي ولي
بالفصل بينه وبين ضعيف العمل **قوله** اي يكون بعده حقيقة ولا يخفي
ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه
كانه لم يسبقه له فاهمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية
لوجوده او هو خلاف الاصل لمانع الاستتار **قوله** لانه كالجزء من الفعل
عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل علي ذلك اي كونه كالجزء
عند العرب كتنكك اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليله
ثانيا كما توهم فقيل اي يدل دلالة اي كما ان السابع دل دلالة فان لم يدل
قلت اسكان اللام لم يدل علي كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه مضمرا

متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن في صريك فتامل قوله لتقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من
الفعل لوجود سببه نزل القريب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير للمفعول
او بالمفعول به ضمير الفاعل لم يخالف في عدم جواز الاضمار قبل الذكر مطلقا
لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا عليه وخالفا في لزومه في المثال
المذكور ونحوه اوضحناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر ولك ان
تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز
قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعا عليه واختار باجابة
دعايه فقال ومعناه قيل قيلا هدر الاثار له فان كلب غير الماشيه
وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي ليس له الا العوا فيقتل من غير
مبالاه بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هدرا فانك طلبت التوتر
عندهم مما لا بد منه وهذا المعنى بديع للبيب يليق ان لا يتجاوزه كتب
في الحاشية عوي الكلب يعوي عوا صاح انتهى قوله وبانا الام ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر جعل الضمير الى العدي هو
المعنى الجزلة الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة
الرجل المسيء الى ربه ولان الرب هو الملجا وللرجل فاذا انتقم لمظلوم
منه يكون اشد عليه قوله اي الامر الدال عليها لا بالوضع ان اراد لا
بالوضع او لما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة داله على الشيء بالتضمن
والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال
عليها من غير الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه الشبهة

الجزلة

ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء اعجاب
ليس الشبهة شيا ولا الجواب اذا القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على
تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحدف
وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان للاعراب الساقط ما هو ح لا وجه لتوهم
صحة الاكتفا بانتفا القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه
الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكن يجوز
تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان
يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على المفعول صرح بذلك فاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هذه
القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح تقديمه
المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا فايدة في قول الشارح
بالفعل بل توهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في
رويدا زيدا مثلا قوله اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
قيده في جميع هذه الصور لغو لا فايدة فيه في جزا الشرط لان الشرط يغني غناه
فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم
كلام المص وان كان ظاهر عبارته بل بذكره التنبيه على ان الجزا جزا لجميع
الشروط السابقة قوله اوما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فللمنافاة
الاتصال والانفصال وكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة من اجزا
كلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر قال من افتتاز
في زمانه بحسب الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال

ومعكون الضمير ما الاستعمال ... التقاط ما اذا كان الفاعل ...

جواب

الادم

ودفعها

المذكور ونظائره فيما كان الفاعل خاصا اما اذا كان فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه اذا ابقي الفاعل على عمومه لبداهة كذب خصوصا ربه كل احد في زيد والكواذب الظاهر الكذب مما لا يبالي في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها بحيث قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصصة التي تخصص مقام الاخبار العام به وح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهور فيما كان الفاعل خاصا فقد هو عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال ان المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا للغير ولقد فتحت بابا للنقض تاتي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول الا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المصنف على وجوب التقديم بانقلاب المعنى وذلك ان يتكلف في التعليل فيقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي على طرد الباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لان مثل

قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل يخرج فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه وذلك ان تحصله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبرا لمبتدا قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السوال والجواب في حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بيزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة وقعة بسبب موتك بما يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة قوله كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح الفحل قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكي المقدر مما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما

حذف وقدر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا
والتقدير لو ثبت انهم صبروا والحذف ثبت وقدر بان الدلالة على الثبوت الذي
خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط وللتمني والعقد
ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم وقد
عدفان معا لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل او من الفعل وجميع
متعلقاته قوله دون الفاعل وحده وان توهم نعم قام في جواب اقام
زيد فاعرفه قوله ليكون الجواب مطابقا للسوال ولان فيه تعليل الحذف
كما لا يخفى قد يقع في الكلام فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن
نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة في
ما هو اقل قوله معمولا للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي يستحقه قبل
وجود الثاني فلا يكون فيه محال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن
ان ينازعه فيما اخذه الفعل الاول لانه استحقاق الاول قبل استحقاق
الثاني وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا ينفك
فطن ذكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبي وحسبهما الزيدان منطلقان
او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن كونه معمولا لواحد منهما الا انه يمكن
وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته يكنان لا يلزمانه
حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا بما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه
معمولا لكل واحد منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني
لا يمنع وذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولا يخفى انه
وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع

بعدهما

بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل اقايم ام قاعدات فان
قايما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية
والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قايما مع استتار فاعله هنا مبتدأ اذ ليس
مبتدأ في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة
لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج
الى تنبيه مبتدأ في محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا
يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع
فيما بعد الا مما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى قوله واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه تكرارا لتنازع فيه لكنه لم تقطعه العرب كذلك
معنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في
كلام العرب الاضمار بحسب بادي الراي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت
هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق مذهبهم
الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع التنازع
ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يتجاوز كما جعل مذهبا له في هذا المثال
من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول يبعض حذف الفاعل فيه سواء
اعمل الاول او الثاني مما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضرب
واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فنقول ما ضرب الا انا وما اكرمت
الا اياي قوله فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية
ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار
بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ

انه لا يمكن قطعه

علاج

ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية بخاطب على اصطلاح الغير
اولا رادة الفاعلية حقيقة اوحكما واما داخل في المفعولية انما يصح بظاهره
لوكان المفعول لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله
لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله لما يطلق عليه المفعولية وبعد وفيه نظر
ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر وفيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول
من الستة والظاهر انه جزء من الاسما الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في
عباراتهم للخمسة يشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به
قوله وليس هذا قسما ثانيا من التنازع لان القسم في كل قسمة معتبر بالوحدة
وكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما
واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن القسم ومن لم ينتبه لهذا
سعى ومنوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم
واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال
المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله
يعني قد يكون تنازع الفعلين به على حالة مختلفين وعلى ذي الحال والعامل
ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير
كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون
لو يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعادته في البيان
اوفق لانه ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار
قوله وبدايته لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري
في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمروا قوله وللاحتراز عن الاظهار

قبل

قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا
بل لغرض اخر ايضا كما في نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق
النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا
بشرط ما هو محض التفسير ولو يفرق الكل اي بين الاضمار قبل الذكر في
العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر
اي بالاظهار لبل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار
وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير
المصدر وينتقض بما اكرم الا انا واسمع لهم وابصر واضربن واضربوا القوم
واضربن يا هند واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم
الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوفيه المذكر والمؤنث
خوارج بحي وقتل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد مذكر
لا غير قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر المص خلاف الفراء عن محله
فصار بيانه معلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين
واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان الاولي
يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون خلافا للفراء مع الفريقين
فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده
اعمال الاول قوله ورواية المتن غير مشهور عنه يقال للتفسير عبارة
المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فتفسيره عن مخالفة
المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول
والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في

في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفرا فانه لايجوز اعمال الثاني مع الاضمار
في الاول بل اما ان نقول بتشريك الاول للثاني فيما اقتضيا الفاعل او ذكر
الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه
ان حقه ان يتصل بنحو ويختار كما يتجه على التفسير الاول **قوله** وعن الاضمار
في الفضلة قيل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر من غير محض
التفسير في الفضلة **قوله** لانه لايجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض
عليه بانه واقع كما في قوله تعالى فلا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله هو
خيرا لهم فيمن قراه بالتاء اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الاية
من موضع الضمير المرفوع موضع المنصوب **قوله** لئلا يلزم اضمار قبل الذكر
في الفضلة لابد ان يقول لا في الفصل لكثير من الفعل ومفعوله الشديد الاقتضا
له لئلا يتجه انه فليأخذ الضمير عن الظاهر **قوله** على المذهب المختار الاولى على الاستعمال
المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال **قوله** ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه
الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا
لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه
مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو ههنا ما ذكره **قوله** ولكون
الضمير في راجعا الخ فيمكن الاضمار ولا حذف مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا
الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد
وان اراد انه لا يحسن تم بالوجه الاول **قوله** الا ان يمنع مانع اي اضمرت على
المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار

والاظهار

والاظهار جميعا **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور التنازع وفيه بحث لانه انما يتصور امتناع
التنازع لو كان الافراد والتثنية او التانيث والتذكير لازما للمتعلق وشيء منها
غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في
المفعول المفرد والمثنى في مطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون
منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده بان يطلب احدهما ان يكون
منطلقا مفعوله الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده **قوله** ولما استدل
الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال
الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول وهو حذف
المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب
الالباب انه ليس الشبهة شيا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى
عندهم بدعيه سوا حذف المفعول عن الثاني او اظهر والبيت شاهد له
فشاهدته مع حذف مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل
البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول الثاني
على غير المختار **قوله** لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وكفايته قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي
فظ واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما فيكون الطلب
الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور
السعي البليغ مني لاجل ذي ما يسر لي المعيشة تحقيق كفاني قليل من المال لا مال كثير لان
جوابه يغنيني قليله ولو اطلب القليل من المال للمعيشة لانه كان يليق
من الناس من غير طلب لمصالحة الكل منهم حيث قنعت بادنى ما اعيش
ولكن يسعى للمجد المؤثل فكل شريف تنازعني فيه وبقي لي في المعيشة فلم يكفني

قليل من المال ولم يحصل الحيلة طلب ويبتغي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا
المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البصريون **قوله** اي الطلب والمجد فيه انه يلزم الفاصلة
الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوف على جملتها في غير صورة التنازع
فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجواز
للضرورة فان قلت فما وجه الاستدراك بلكن قلت لما ذكر في البيت السابق
انه لو كان سعى في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه وللمجد فاستدرك بجعله
يجد المجد من الناس من ذكره فيه توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اذ لا
اذا كثر لا يترجح بسماعه ادناك **قوله** وانما يفصل عن الفاعل ولم يقل وفيه
ان داب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المنصوب
بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون
ما ترك فيه الفصل **قوله** اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول
عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل
المحذوف وعلى مفعول الفعل الفاعل نحو اضرب القوم واضربي القوم وامثالها مما
لا يخفى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا **قوله** حذف فاعله اي
فاعله الحقيقي فلا يشكل بما نبت الربيع البقل **قوله** واقيم هو اكد الضمير
المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه
وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص في الفاعل نظر لان
مقام الفاعل ليس قيام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل تمام اسناد
الفعل المعروف فربما في ضرب زيد في مقام المفعول الفاعل فتدبر **قوله**
الي فعل اي الي الماضي المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته المشهورة بها
فعل هو الماضي المجهول لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل ونظيره

وفيه

وفيه ان الصفة المشهورة لفعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي
المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد
لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مصروف
غلامه وزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله
فعل ويفعل صيغة المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح
واكتفى في اصلاح بيان المص بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد
الي مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك
قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه ينتقض هذا بزيد معلوم
ابوه قايما اذ لو اقيم قايم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام
لان اسناد اسم المفعول الي مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على
انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين
تامين فليجز كون المفعول الاول مسندا ومسندا اليه بهما **قوله** ولا الثالث	الثاني مح
من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث يصح لانه لا ثالث الا لباب
اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا لا يقع **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية
قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه
بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف
المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها
قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك فيه على ان الكلام من
عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد
فانا نبحث هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول

معه وفي هذا الاحتمال تحديدا سلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تغير
كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعينه قوله
لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قايم مقام الفاعل
كذلك غير المفعول به قايم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل
المجهول وضع لان يقاع على الشيء فاذا اسند الى غير ذلك المفعول به او قع
الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فحيث وجد المفعول به لا يصح اقامة
غيره مقامه لعدم جواز اجتماع المناسب والمنسوب وهذا يقتضي ان يكون
المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة لجعله مع غيره على السوا لعدم
تحقق المقام وقصر النظر على الظ وان نكون ذكرك في قولهم ضرب في الدار لغوا
مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى ضرب وبيقا الدار بضرب من التنزيل قوله وفايدة
وصف الضرب وكذا فايدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولو نقل زمانا
وفايدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولو نقل مكانا التنبيه على ان الزمان
المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفايدة لدلالة
الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم
نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من
باب علمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ
الاوجه ان المراد من الفاعل وفايدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل
الرفع علم الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما والاشتراك احوالهما حيث ان بيان
وجوب تقديم المبتدا يكون بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العايد
في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدا حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسايل

ايهام ثبت

ايهام ثبت على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المسند لان القسم الثاني مما عرف
بالضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتدا وقال النحاة العابد في توجيه
رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا في اقايم الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا
عن التكرار فصار اقايم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل
المسند مبتدا وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في نحو في
بيان المبتدا على القسم الاول قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني
ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود قبل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل
امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البير وصغر جسم البعوض قلت
بنه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي وكانه جرد الاسم عنه
ومن فوايد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العوامل
مجبول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد
عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم عسى زيد لانه
يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسند اليه ومن
قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما لو ارتكبه اثر دح ايضا بمبروه
قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه نحو
عسى درهم هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام معنى والاوجه تعميم انه ص
تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان
اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي
مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتدا بل
مضاف اليه حكما فتدبر قوله والثاني قسمي المبتدي اي ثاني قسمي ما يطلق
عليه المبتدي لان المبتدي مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا

مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر
وابعد لانقول فليكن معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما قلت هو انما لايلتفت اليه
في تعيين المعاني ولايعد مما وضع له اللفظ والالم يوجد مشترك اصلا فكلية او
تمنع للخلو لان المبتدأ لايخرج عن ان يكون ما وضع له هذا وذاك دون الجمع ايضا
لوبان بينه فقد تبعد ومما احترز عنه بقوله مسند اليه جميع الاسما المعدودة
واسم الفاعل الان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد
عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولايكون لفظا لكن ح ينبغي
ان يجعلها في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا تقتصر على ما
ذكر بعد حرف النفي والف الاستفهام الاخص الشامل لهل قوله بعد حرف النفي
والاستفهام والاخص منه الشامل لهما وغيره وهل وكلمات الاستفهام بعد النفي
والف الاستفهام مثال الغيرما قال الشاعر ونعم ما قال غير ما سوف على زمن
قد مضى بالهم والحزن كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان
يكون ما ومن مفعولين قوله وعن سيبويه جواز الابتدا بها من غير استفهام
ونفي والاخفش يرى ذلك حسنا وكان المص لم يعترف به فلذا ولم يرد على
من جعل اسما الافعال مبتدا ات اي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا
في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره ليكون
ردا لكون الصفة مبتدا من غير نفي واستفهام قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن
عند الناس منكم لخير مبتدا ونحن فاعله فيه نظر لاعتبار كون فاعل اسم التفضيل
اسم ظاهر في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدا وكون منكم مفسر المحذوف في تقدير
فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير
نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين بدلا من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة

لان خبر ليس مطابقا للمرد فانهم قوله رافعه لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض
بحمل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه
الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لايحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر
وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه يخرج صفة رافعه
لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد
اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد
فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة
بان لايكون غيرها صالحا لان يكون مبتدا وهو مع بعده يشكل بما قائم
زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى الرجوع
بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتمادها عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه
زيد اعتماد على المبتدا في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام مشتمل على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ
لو كان للزم ان يجوز في الصفة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر
فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله
تعالى اراغب انت عن الهتي فانه مطابق للمفرد ويتعين لكونه مبتدا والا لزم
الفصل بين راغب ومعموله باجنبي هو المبتدا ويشكل باقائم رجل فانه
يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يتخصص به قوله ويشكل ايضا
بقولنا الطالع الشمس فانه يطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتدا اذ لو كان
خبرا لوجب الطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا ينبغي
ان لا يجوز اقائم زيد لانه تقديم للخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل
كما في زيد قائم واجيب بان قائم زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا حيث

تحقيق احتمال كونه مبتدا بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدا
فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف اقايم زيد فان الفاعلية تشتمل على
كون اقايم مبتدا على خلاف الاصل وكونه مبتدا يشتمل على تقديم الخبر على خلاف
الاصل فلا يختفي المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفا فيجوز الامران
اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى لو يرتكب الالتباس لاجلها وفي
اقايم زيد يجب تقديم قايم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل
على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول فالضرورة قايمة في اقام زيد قلت
لا ضرورة لجواز زيد اقايم فتامل قوله اي الاسم المجرد ثم قيل ان اريد بالاسم
حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب
وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد
هو الاعم وعند محققي النحاة الجملة على صرافتها خبر من تاويل المفرد فهذا كلام
الشارح عليه نعم يتجه ان المهم لمن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في
ايضاح المفصل وبنا قوله فيما سبق ولا ياتي الكلام الا في اسمين او في فعل
واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق
التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على
تقدير الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما
يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب
عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يوقع الاسناد به يشعر كلامه بان
التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة
لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار

والمجرور والبا للسببية اي الاسم المسند بسببه لان اللفظ سببا لاسناد المعنى
الا انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فنقول اللفظ مسندا
ومسند اليه كما في سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة الى ذكر البا السببية
قوله او يجعل البا بمعنى الي والضمير المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب
ان يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل
الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل يلابس بالمعمول
للعامل اللفظي ابدا الا بالمجرد وكتب في الحاشيه وكان النكتة في تغيير
العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر
لقوله به فايدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس
لا يندفع بالتعبير عن معنى الي بالبا وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف
المبتدا فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه
فالنكتة ليس بذلك قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به
راجع الي به لكنه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدا لانها مسندة الى فاعلها المسند
لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد
هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه ان جعل
الاسناد في تعريف المبتدا بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف
الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد
الى المبتدا اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق به ضميره ويتجه عليه
انه يدخل في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر فيه اذ
مجموع الصفة ومعمولاته كالفعل الا انه اجري اعراب الخبر على جزء القابل
له وهو الصفة قوله اي يجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شي كما في القسم
الاول

الاول من المبتدأ وهذا الابتدا بعينه عامل في الخبر لاقتضائه المبتدا والخبر على السوا
كذا استفاد من الرضي فلا تحمل عبارة الشارح على تجرد الخبر للاسناد الى شيء
عامل فيه وسمي بالابتدا فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتدا صادق على ما
قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد الاسم المسند الى غير المبتدا فقط عن العوامل
اللفظية او تجريد الاسم المسند اليه عن العوامل اللفظية قوله لان المبتدا ذات
والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا
زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري فيبطل هذا الدليل جار في الفاعل
فيلزم ان يكون اصله التقدم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة
العامل التقدم وذكر الفاعل لداعي الفعل والداعي متقدم على ما دعا
اليه قوله جاز في دار زيد واختلفوا في صحة دارة قيام زيد جوزه الاخفش
لان المضاف اليه المبتدا الشرعي لاتصاله بالمبتدا في حكمه وقد جا في الكفاية
ومنع المبت ومنعه اخرون قوله وقد يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المطلوب
هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام الى اخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه
قدم بحث تنكير المبتدا او افراد الخبر تنبيها على اصالة التعريف بما يراد كلمة
قد في قوله وقد يكون المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد
يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير
والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم
عن الاصلين الاخرين قوله اذا تخصصت بوجه ما يقال الاخص الاوضح
اذا تخصصت بشيء ولعبد مومن الخ ويدفعه انه يوجب التخصص بما ذكر

بما ذكر بخلاف عبارته فانها لا توجبه قوله او بالتخصيص بقلة اشتراكها فيقرب
من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان من زيد ادخل السوق على
ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهر وكانه يقل الاشتراك بالتخصيص
قد يتقدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدا قوله وحيث
حيث وصف بالموصوف تخصيص بالصفة قيل لا يصح لعدم صحة انسان خير من فرس
وصحة حيوان بالحق خير من فرس بل صحة جسم تام خير من حجر قلت ما ذكر
سر النحوي لا التزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتدا ولا مناقشة
في الاسرار لذوي الابصار قوله ومثل ارجل في الدار ام امراة ومما فوكلمه
تخصص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال
امراة فانه تخصيص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال علم زيد
فكانه قال ارجل احتمل عندك انه في الدار قوله فكانه قال اي من الامرين
المعلوم احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم
والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند
المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن
تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع
به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكر ينبغي
ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم
انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل
واحد منهما يخصص بحذف الصفة تجعل اللفظ جملة ضميره الى كل واحد
منهما لكن مراده رجل كامل يتفضل عنه وفي الدار خبره ويمكن ان تراعي
اللفظ وتريد بكونه مبتدا كونه مبتدا حقيقة او حكما فان المعطوف على

المبتدا مبتدا حكما قوله فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم
الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانه وان لم يحصل
فيه تقليل الاشتراك او رفعه لكنه صار في حكم ما قل اشتراكه في التعين فلا
يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد ولم يتحقق هنا
قوله وكذا كل نكرة في الاثبات نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين
عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود انه
يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدا كثير وفي الفاعل قليل
نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدا
والفاعل وغيرهما قوله يشبه به اذ يستعمل الخ اولانه كان في الاصل فاعلا قدم
للتخصيص قوله بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير صوت للكلب دون
نباحه على ما في الصحاح قوله قد يكون خيرا قيل الا بالنسبة الى الكلب اما
بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الحبيب للنشاط لانه يراه عدا اجنبي
ونباحه اذا رأى العدو فلاضطرابه حيث يراه اجنبيا قوله وبتقدير وصف وقد
يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم
المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص بما يخص به الفاعل اذ يستعمل
في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة
قوله وهذا مثل فتصحيح الابتدا انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب
واما باعتبار المعنى التمثلي فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدا
قوله على ان ما يذكر بعد موصوف بصحة استقرار في الدار اورد
عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا نحو لا يطرد اعتبار
ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقدم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور

نظر

فيما

قوله ص

فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدا
في تكون وقال بعض المحققين منهم نحو عديلا له واما اشارة الى ما ذكر
في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات
التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع
اليه ان كانت لك المرام قوله وقال بعض المحققين منهم يقال لا تنافي
بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا ان المبتدا
لا يتوقف بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة
فلما تخلف عنه الفايدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة ولما كان الخبر
المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المهم الكلام
فيما هو من اسمين او فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد
يقع جملة ايضا خبر المبتدا من الجمل التي لها محل من الاعراب في حصروها
في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزا شرط جازم وقع بعد
الفا او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي
لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المتلسمه وتسمى ابتدائية
كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والجواب
القسم والواقعة جوابا للشرط غير جازم مطلقا كلوا ولولا ولما وكيف
او جازم ولم تقترن بالفا ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف
والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة
حتى تفصل كذا لها رسة تفصيلا معينا قوله ولم تذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال

اسناد الفعل الى الظرف استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولكن ان تقول لم
يذكر ثم لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة **قوله** فلا بد في الجملة
وكذا في المشتق والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من ضمير
عايد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير اجيب قالوا معنى كان زيد
اخاك موافق لا فرق بين خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان
المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عايد الظاهر فلا بد
لا شبه مضاف لتعلق من عايد به كما هو الظاهر الا انه عمل ببعض اللغات في
شبه المضاف وجعل من عايد خبرا بعيد من رعاية المعنى **قوله** كالكلام في نعم
الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر يصلح لوضعه
موضع الضمير باعتبار لام العهد فلا يصلح لجعله فتامله **قوله** ووضع المظهر
موضع المضمر جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جملتين مطلقا
هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش مطلقا او كون الخبر تفسيرا للمبتداء الاولى عند عين المبتدا
يشمل قولنا الشان زيد قايم ومقولي عمرو افاعد **قوله** وقد يحذف العايد
اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكون الضمير الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع
المظهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا يتبادر
الذهن الا الى الضمير **قوله** لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شايع كلما
كان قرينة وليس كذلك بل يختص ذلك بالضمير المجرور اذا كان في جملة اسمية
يكون المبتدا يكون منها جزء من مبتداها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف
وفي المنصوب والمجرور سماعي نحو البر الكر كتب في الحاشية الكر دوا زدع
شتر وار مذهب انتهى وتفصيله ان الكر اثني عشر وسقا والوسق ستون

كان زيد اخاك ام

صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وقوله اي الكر منه للجار والمجرور
المحذوف ههنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي
فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جايز في الحال الظرف وقوله السمن
منوان منه في هذا المثال صفة منوان **قوله** وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم
يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم
الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير تعميما للفايدة وظرف الزمان
لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف
الهلال ليلة الجمعة ومن العجايب ما وقع لبعض في المقام حيث نقل الحكم
مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان
بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان
الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان
الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا
تامل **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة
من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا مقدر بجملة خلافا
للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص قوما منها بل يعم الاكثر
وقوله على انه اشار الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل
المحذوف مضافا من المبتدا اي حكم الاكثر انه مقدر بالجملة لكان اخف
قوله اي بتاويل الجملة الاولى التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل
والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا
مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب

هدام

ان تغفل عنه الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق فيقال
قدر هذا بذاك اي الحق به اي الظرف ملحق بجملة ومحمول من جملة ومما
يلقى اليك ان التقدير بمعنى الالحاق التعيين فيقال الفروض المقدرة في كتاب
الله اي المعينة فالمعنى ان الجزاء الظرف مبهم غير محله عند الاكثر ومفرد عند الاقل
قوله بتقدير الفعل او ذكر الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا جعل حكم علامة
النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين انه
قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما
قوله تعالى فلما راوه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول
العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد له
في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم
الفاعل لانه من قبيل اما حاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان
قيل والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر اخر هذا قلت الظرف
يكون ظرفا لامر ملحوظ من زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك
فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق
الركنان او لانه اسرع قبولا للربط قوله اي على معنى وجب له صدر
الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك
وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا يتوقف تتابعي
سيبويه لمن قال لغير سيبويه فقد غفل قوله لكونه معرفة وكون من نكرة
لا يخبر بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن لمعنى
الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا
المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان

معناه

معناه اي رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفا فاعرفه ومما جاز
سيبويه في الاخبار بالمعرفة عن النكرة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة
وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كان متساويين
لو اكتفى به عن قوله او كان معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوي
في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا قوله او كان الخبر
فعلا له اي صورة تخرج بقوله قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة
خرج الزيدان قام لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام
ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله
او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقديم المبتدا
على الخبر في هذه الصور ليس لازما مقيدا بقوله في هذه الصورة والا
لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على اشارة الى ان الجزاء
جزاء شروط متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموع
قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب
على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر
من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما
يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر
في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضي صدر الكلام
ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه
قوله لمقدرة في جملة وجملة ما يغير قوله او كان تقديمه
احترز عن كون الخبر ثابتا حتى متصلا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا
انما يصح كونه مبتدا لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله

اي لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المص او الجزا الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزا
ليشمل مثل قرين كل رجل صنعته والاحضر الاوضح ان يقول اي المتعلق الخبر
الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزا بالكل دون تعلق
العامل بالمعمول بالعامل ليشمل لان لمتعلق الجزا تعلق العامل بالمعمول
ضمرا بالمبتدا في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديمه وقد يقال
اراد تعلق الجزا بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل
صنعته والفضل للمتقدم **قوله** او كان الخبر ايضا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون
خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر
عما يتركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المص على ظاهره
ان قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى انه لا عندي انك قايم في تاويل
عندي تحقيق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا
اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك خارج ولولا انك خارج
وخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق الفطن
قوله اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور فان قلت ان كان
المعنى على ما ذكر الشرط ماخوذا في الجزا قلت ه لم يرد بيان المعنى بل
اراد تذكير ما يرتبط به الجزا من الشرط وموكل واحد من هذه الصور
فالاولى في كل من هذه الصور **قوله** وقد يتعدد الخبر من غير تعدد
مخبر عنه قيده به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر
تعدد المخبر عنه كثيرا ومنه زيد قايم وعمرو قاعد ولم نفيده بوحدة الكلام فيكون

تعدد انا نحو اما انك خارج ولا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما

المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما زيد ابوه قايم فانه تعدد
الخبر في الكلام الواحد ومن قال قد للتحقيق او للتقليل يرد دا للفظ بين المعنى
الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة **قوله** وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى انما يتم اذا لم يتعدد المبتدا نحوهما عالم وجاهل فانه
ح العطف واجب لانه يجمع المتعدد ولا في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل
خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر
المشتق عن ضمير المبتدا فهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل
جاهل **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة فان قلت فان قلت يلزم خلوه الحلو مثلا عن الضمير فيكون
الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حامضان قلت
المعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع واما **قوله** ولا يبعد ان يقال المراد
المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع
تعدد الفاعل **قوله** وبينه الاول للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه
جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول
فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة
قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خبر وجه
فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه
الورود على ما قالوا ان ذكر النعمة منهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل
بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سببا الى الظهور تضمنه معنى الشرط
نو قوع الشرط الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال
على قاعدة الاعتزال **قوله** فشبه المبتدا الشرط قصد السببية لازم للشرط

حلوان م

ملت ه

يكون المـ

اذ لا فايدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء
الفايدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في
الجزا ومن لم ينتبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفا ههنا كون المبتدا دخيلا
في معنى الشرط غير عريق الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه
او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى الاول ههنا
قليل والشرط ايضا لا يكون ظرفا قيل لا يتم هذا فيما ذكره لان المبتدا الذي
دخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسما المتضمنة لمعنى الشرط ايضا
كذلك وهذا مما يقضي منه العجب فان مدخول اما والاسما المتضمنة لمعنى
الشرط كالشرط في الفا بصحيحة لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم
الفاعل والمفعول لان الموصول بفعل بمعنى قوله او النكرة الموصوفة
بها اي باحدهما فالاولى به افراد الضمير قوله ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا زايدة اذ المتضمن لمعنى الشرط
يجب ان يقيد المعمول بكلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان
ذلك لا يجب فيه ويتجه بان معنى الشرط هنا منتف اذ لا سببية للفرار
بالنسبة الى الملاقاة ورفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة قوله كل
غلام رجل ياتيني فيه انه صفة رجل فان قلت كل رجل ياتيني
ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف
اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف
معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى قوله
والشرط والجزا من قبيل الاخبار اي الجمل الشرطية لا تكون الا خبرية
فلا يرد ان الجزا قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية

قوله

وليست

فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد ان يكون مهملا نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يندفع بانه لم يقع التنازع لاستفهام
وحرف الشرط في الصدارة وتدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان
كان الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه ايضا ان وجه المنع في ليت
ولعل لو كان كونهما من ملحقات للجزية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت
فالاظهران يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة
الشرط الذي تضمنه المبتداء فيضعف معنى الشرط لانتفا لازمه الذي
هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتداء لضعف متضمنه وحق
كان القياس عدم الدخول على ان خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في
المعنى كالعدم وعدم منعه ان المفتوحة لالحاقه بالمكسورة قوله فان قيل
باب كان في التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق
في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة
واما المنع او الاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه
كل تخصيص وقع من المص في المتن في هذا المقام قوله ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان
المانع بالاتفاق تفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه
عادته الى بيان خبر للحروف المشبهة بالفعل ههنا لا وقع للحكم المذكور
فيما بعد المتصل في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا
لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال
كون المخصوص خبر مبتدا محذوف لا يتعدد به بل يتعين كونه مبتدا ما قبل
خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر وبيان المص

انه لا وقع [illegible] ... مثال ههنا [illegible]

احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر في عدم
ذكرها هذا الموقع ان الاول في كتبهم من مبنيات بحث النعت والثاني
من مبنيات بحث افعال المدح والذم **قوله** اي المبتداء المحذوف جعله
مثالا للمبتدا المحذوف والظ جعله مثالا لحذف المبتدا وعلى الاول في الكلام
حذف مضاف اي كمبتداء قول المهل وعلى الثاني حذف مضافين اي لحذف
مبتدا قول المهل وكانه لتقليل الحذف ترك الظ فقوله مثلا لمبتداء
المحذوف في قول المهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته **قوله**
المبصر الهلال القمر الى ثلثة ليال هلال وبعد القمر كذا قيل لكن في القاموس
الهلال غرة القمر لليلتين او الى ثلث او الى سبع ولليلتين من اخر
الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد
بالمنهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي
الدافع صوته حين يولد في القاموس المهل الصبي رافع صوته بالبكا
وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال لا لرفع
صوته وفي بعض الحواشي قيل الهلال ماه يود بدن فاوما نك كردن
وكلاهما مستقيم هذا وكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى
استعمال اللفظ المشترك في معنيه **قوله** لان مقصود المهل فيه
منع الاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شي بالاشارة والحكم به على
الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين
تصرح بالمحذوف لا تصرح الا بالمبتدا **قوله** جريا على عادة المستهلين
غالبا العادة ما انتفا خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة
من اي قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر ولان امتياز اي من بين

المتوجه

المتوجهين الى الروية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يتوهم
نصب الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه
وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف **قوله** فان تقديره على المذهب
الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان
منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروج السبع وافق
ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اي خرجت
فوقت خروج وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقفت
خروج السبع وافق فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة
هذا المذهب عندي ان العرب اذا لم تصرح تقول فاذا السبع وافق
وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه
ايضا وهو ان اذا معمول فاجات المقدر والتقدير خرجت فاجات
وقت السبع وافق ويحتمل ان يجعل ظرف مكان ح على هذا التقدير
ثم كلمة الفا اما للعطف واما فاء الجزا والشرط محذوف **قوله** فيما التزم
يقال التزمه الشي فالتزمه اي قبل ملا زمته وقوله فيما التزم اي في
تركيب التزم يقال عليه الاظهر في حيز لئلا تخلو الجملة عن العايد الى
كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفيته للخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح
والعايد محذوف اي خبر صحيح وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد
ما فر قوله وامر كامر خبر المبتدا بان امر كامر في اقسامه ومن
اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبرا ايضا كذلك
في تضمنه استفهاما وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضرب فانه والفساد وانما طرا من فوت بعض الاشتات وينبغي ان يقول الا بقوله

لا يجوز جواز زيدا فاضربه ومما لم نذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره
مع تضمن اسمه لمعنى الشرط لكنه لم يعتبر لسبق ذكره وقوله ان من اباك انما اراد
على مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المص
مع اختياره مذهب سيبويه **قوله** الا في تقديمه اي في تقديم خبر ان
فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز او الوجوب
وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قد يترك
لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا **قوله**
الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم
اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن ما له صدر
الكلام ولا يجب تقديمه لجواز نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتدا له
صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه لان ان تصحح وقوع النكرة مبتدا صرح
به الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول
المص الا اذا كان ظرفا قاصر **قوله** خبر لا الكاينة لنفي الجنس قدر
المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب
التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول
مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا كاينة لنفي
الجنس على جعل كاينة حالا من كلمة لا ابتداء وعلها بالمفعول لمعنى الفعل
المستفاد من اضافة الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية
جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانه العادة لاولي الالباب
قوله اي لنفي صفة اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام لا لنفي الرجل

بلغ

نفي

نفي فيه الان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي انفس الرجل لا الصفة
لنفي وجوده وان كان صفة لكن اذا نفي
عن
الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ انفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي
الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما تكون لنفي صفة الجنس تكون لنفي
الجنس فلا حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم تتم التسمية
فيما هو لنفي الجنس فلا بد من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد وح يصح
حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان من الدخول لا يراث اثر لفظا او معنى اشتغ قوله فلا يرد نظر كما
عرفت لظهور ايراث اثر لفظا مضمون في يضرب وجعل في الدار صفة
قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان
يستغني من الايضاح وكما في الدار ولا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة
رجل يحتمل ذلك في الاعلام رجل فلذلك عدل عن جزء المثال **قوله**
لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة
فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظ يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب
خلاف الظ فالاحتمال في لا غلام رجل ظريف للخبرية دون الوصفية
في هذا يكفي لوضوح المثال وحسنه **قوله** لا يتقيد بالظرف يعني من غير
حاجة ويريد بنحو الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم
يصح صار زيد ظريفا فالاولى ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد
الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام
الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير معقول والمعهود في مثله نفي
الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة **قوله** وليكون مثالا النوعي

لعله

خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه اخرج الى الايضاح فلو ترك
بيان نوعي للخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اقدر
موصوف كثيرا مصدر الفعل والمشهور في مثله تقديرا لزمان وهو
الملايم لقوله وبنوا تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه
يقال لان النفي يقتضي ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل
لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه
وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه للوجود وهو ليس بشي لان المتبادر
من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فيصرف
عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل
الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة
ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه
هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يتحير في تعلمه الاذكيا ويتعجبون من كلامه
هذا وانا واضحة لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الله
اله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلوا ان قول الخاه
بالتقدير لدليل لفظي هو ان لا تطلب خبرا ولا تحتاج اليه المعنى قوله انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر في المص بان لاح تكون اسم
الفعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل
الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولا يلتفت الشارح الى تزيفه
لانه يجوز ان تكون نافية لا ينفي كنايته ما مناب ادعوا وتكون فاعل الفعل
الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها وعلى التقديرين يحملون ما يري خبرا
في مثل لا رجل قايم بنصب ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل

دلي

والحق انه يجب اثباته اتفاقا فاذا تم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف
وعند الحجازيين يجوز هذا تنقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا القيام قرينة الا
اذا لم يصرح باشتراط قيام قرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة
وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف الندا وقوله وقد حذف
المنادي وقوله وقد يحذف ان معا يتعلق الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف
في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الاستفاوح
معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ودايما
عند بني تميم لكان اخصر ولما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك عن
القبول اي عمل ليس هنا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا تقول المستفاد
من الاضافة عملها الا عمل ليس قلت للحكم بالشذوذ على معمول عملها لا على
عملها عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل اخر وانما قال الشارح اي عمل ليس
تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد
وكذا يجوز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ
وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفسه ودخوله على المبتدا
والخبر قوله شاذ قليل حمله على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى
الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة
ومن قال وهو الشعر فبيانه محل عن اصله كتبت في الحاشية الصدود الا عا
والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب
فلا زوال عنها الي قوله ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي
حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار
انما يجب مع الفصل بين معمولها بنفي احتمال ان يكون لا براح من قبيل

من

اللاينبغي لعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يحصل عين العدل في رجل عدل و
احتمال ان لا تكون عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد
في البيت على عمل لا **قوله** اعلم ان المراد بالمسند هو التعرض بينه على الغفلة
عما ذكره في تعريف الفاعل علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون
الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات
بمررت بمسلمات ومسلمين بل مررت بزيد **قوله** وهي اي علامة كون الاسم
مفعولا لا معنى قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية **قوله**
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فتصح الاطلاق على
كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لغاية ولم يسند اليه ذلك الفعل و تعلق به
تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم
يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل
مفعولا لا اصطلاحيا **قوله** بخلاف المفاعيل فيه نظر لا نتقاضه بان
ضربته تاديبا وكرهته اكراها وفعل الضرب والتاديب وقلت زيدا في ضربه
فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها و يتفرع من
هذا وجه اخر لوصف المطلق فيما نحن فيه فاحفظ فان قلت صحة اطلاق
المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الضرب الفعل به و وقوعه عليه
فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول
المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد
المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول
بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلنا دا

صح

صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المفعول المطلق
من لوازم من صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد في اللفظ وتقييد
في التحقيق فان المفعول فيه ضمير تقييد منه الصفة والمفعول به خال عنه متقيد
بالاسناد الى به فقيد به مغير لمعنى المفعول لا مفيد وليس صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا القيد **قوله** فلا يرد عليه مثل مات
موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام
بفاعل معنى الفعل المذكور اي لما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة
مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل
فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن **قوله** وانما زيد لفظ
الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مزيد فيه انما الشان في تخصيص
المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى
ما قيل انما زيادته لاخراجه ضرب الثاني ضرب ضرب زيد فان ضرب
الثاني ما فعله فعل مذكور ويتجه فيه امران احدهما ما قيل ما ضرب
الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم يخرجون صفات المعاني التضمنية
على الالفاظ وانما يخرجون صفات المعاني المطابقية ونشا فيهما ما
تقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة
الاسم هنا وتركه في اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه **قوله** او اسما عطف
على قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر
والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشارح قوله وخرج به
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
وكذا خرج نحو ويل لك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت

تعقب في البيان والشارح
جعل الاسم محذوفا في
تعريفات اخواته صح

لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربني ضرب شديد وضربني انواع او
الف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعله مذكورا انه اسم يدل
على ما فعله فاعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب
فعله المتكلم فعلى هذا اسم فاعله فاعل فعل اخرجه جميع المصادر ولا حاجة
لاخراجها الى قيد زايد وهو فعل مذكور اما هو لاخراج مثل ضارب زيد
وضرب زيد شديد والاولى ان يجعل قوله او اسما عطف على فعله معتدا
كما شرحه قوله بعد وخرج به المصادر التي لم يذكر ها فعلها لا حقيقة ولا
حكما فتدبر ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا وانما هو لاخراج اقا يلاو
ضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القايل
بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع عن التعريف
ورود نحو كرهت كراهيتي فان كراهتي لا تدل بحسب التركيب انه فعله فاعل
قوله صفة تانيثه لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور قوله بل المراد ان
معنى الفعل اشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء غفل الشارح عما ذكره ان الفعل
اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل غير معنى المفعول فانه قد يكون معنى
الفعل غير معنى المفعول المطلق ولا يكون شتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله
على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ما ضربت
انواعا فان ضرب يشمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب
المقصود منه عين الانواع ثم لو كان التاديب خروج تاديبا عن الضرب
اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت
قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي

انما يتم اذا كان
تاديبا عينه

لتاكيد

لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا واذا كان غيره نحو
ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت
ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على
بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان
دل على انه عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن
المثنى للعدد الشخصي لانه دال عن الماهية المعراة عن الدلالة عن التعدد
والاحكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون اي المفعول
المطلق بغير لفظه ومناط فايدة هذا الحكم كله قد المفيد للمتعلل لانه
وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم نعلم انما هو بغير
لفظه قد ليل او هو عطف على انتفى ولا يجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه
فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي
بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التعريض
بانه ليس تابع سيبويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق
الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد
القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية والظاهر مع سيبويه في مثل
انبت الله نباتا حسنا دون مثل قعدت جلوسا قوله وسيبويه لم يقدر
له عاملا اي فيما عدا مثل ضربته انواعا ولا يخفى انه مثال للغاير بحسب الباب
ايضا قوله خبر مقدم من قبيل انواعا من الضرب وخبرا اسم تفصيل مخفف
اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خيرة
الرجال وفلانة خيرة النسا قوله والجدع قطع الانف والاذن نحو في

الرضي كله او بدل كله واو وهو الموافق للغة وهو دعا عليه بالذل وقبح الحال
قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف
سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف لانه لا يوجد في كلام العرب
استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال
الافعال العاملة ولا قاعدة لم يعرف بها فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب
للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان
هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يذهب
عليك ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته
لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الخ انه قيد
لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان تكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي
فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر ان لا وجه للفصل بين الصفة
والموصوف والحق انه صفة لقوله لنفي او معنى نفي بتاويله بواحد من نفي او معنى
نفي والمص في الحقيقة صفة لواحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه او معناه لارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر
خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول دخول صورة او معنى
ليشمل ما كان زيد الا سيرا سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه
داخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في زيد الا سيرا وخرج بقولنا لا يكون
خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون
خبرا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير الخ

الا سيرا يعني

انه ليس محذوف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية قيل ولا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان
المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه
معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى
ان يمثل بما حالك الا سير اشديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك
الا انك تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على
مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه عن قوله خبرا قوله اي في موضع
الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا نفع للعبارة بتقدير هذا
وكانه جعل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقد بعد اسم لا يكون
خبرا عنه لانه مما ذكرنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع
مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد المبتدأ الا يكون خبرا عنه قوله وانما بين جمع
الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان
يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون الجملة لاشتراكهما في الوقوع جملة مضمون
جملة قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر نحو او على انه يكون للتاكيد
والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا النوع الوجه لانه يتوهم الحصر فيهما او على
انه قد يكون بحيث يجب حذف تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول
اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب
كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير
الا سير البريد قوله البريد يعني دم بريح هو اسم يعني استر ايام ان علامته
قطع الذنب نصرانية اسما يعني شك في قوله ومنها ما وقع تفصيلا
قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثار فيه

نظرا ذ لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة
عليه بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون
بمعناه **قوله** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما
اذا كان مناط الفائدة نسبة الى المسند المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان
مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح نقول او المصدر المقيد بالحال فاذا
كان مناط الفائدة الحال نحو اعجبني مع زيد مسرورا فاما ان تشفعه او تنفعك
فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور الا اذا اثرها فاحفظ فانه
من المواهب الدقيقة الجلية **قوله** وباثره عرضه وعرض الشيء اثر فاعله بواسطة
بجي اثراله وح تقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا
مفعولا له فتستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات
القيود واعرض عن بيان احترازاته المبنية لفرع ما قيل ان مضمون جملة احتراز
عن مضمون مفرد نحو لسفر يصح صحة او نغتنم اغتناما لان مضمون المفرد كلا
لا محصل له لان صحة اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا
ما قيل ان متقدمه بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال وكذا ما
قيل الحذف عن واجب في صورة تقدم التفصيل ولا ذوق له فلعدم تشخيص
فائدة المتقدمة لم يتعرض له **قوله** وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة
هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق
منا بعد وفداء او فتقدا واثم وفداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله **قوله** ومنها
ما وقع في التشبيه اي لان يشبه به امر يد بر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا
له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق هنا يشبه به شيء لا يشبه شيء
فالاولى ان يحمل التشبيه على معنى لان يشبه بشيء والمفعول المطلق الحقيقي

في مثله لا محالة مشبه اي بمعنى التشبيه اي هو فعل المتكلم وصفته اي وقع
في الكلام لادخال التشبيه سواء كان مشبها به كما في له صوت صوتا مثل صوت
حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد
من تصحيح النقل **قوله** لزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه
خارج من المفعول المطلق لان القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة
لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة
الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص المفرغ عنه
بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن
بدل او وصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة
واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا **قوله** واحترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان
او صفة بتقدير مثل او بيان تاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا واما اذا
عرف فرفعه لا يكون بالوصفية لا عند الخليل لانه بتقدير مثل ولا يعرف
بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح
تاويله بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل
مرجوا وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله** صوت التكلم قيل هو اسم
بمعنى المصدر **قوله** لا يحتمل لها غير الحال الموطئة الحال التي يكون صفتها
حالا في الحقيقة كقوله قرانا عربيا الاوضح وقع مضمون جملة لا تحتمل غيره وفي
مقابلة وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابلة وقع مضمون جملة تحتمل
غيره واما هذه العبارة فقعه مرفوع لانه على انه خبر لما والمحتمل
اسم مفعول كما هو الظ وقوله لها صفة محتمل اي لا يحتمل ثانيا لها غيره وقيل

غيره منصوب منقول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة
اني اعترف بان اعترافا ينبغي ان يكون في خلاف سيبويه في القسم السابق
جاريا فيه وفيما بعده **قوله** ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق بحث التسمية
من متاخر النحاة في هذا القسم وقسمه فالاولى ان يكون تسمى على صيغة
المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين **قوله** ما وقع
مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج به ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال
غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا **قوله** لانه من حيث انه منصوب
به يعني لان معناه من حيث منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فقد جعل الموكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد باسم
معناه ونحن نقول المناسب بان الغرض ان الموكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ
السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل
قوله تاكيدا لنفسه ووجه انه يؤكد جملة كانها عينه لتضمنها الدلالة على
ما يعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه يؤكد
لفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزله منزلة نفسه لانها لم تشاركه
في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيد لاجل غيره وهذا ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل
فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل
لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لتكرر وتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع
غيره تحسين التقابل انما يكون لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **قوله** مرعياه
ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فرد على من قال
المراد ما يكون مثنى للتكثير واشار الى ان المراد به اعم ما يكون للتكثير او غيره

قوله مضافا الى الفاعل والا هذا المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضرب
الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد
ضربه فالوجه ان تقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد
الرضي **قوله** ويحصل المثال تم التعريف لا فادة هذا القيد تكلف ان
الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره
ظاهر اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول الا الفاعل
قوله ويجوز ان يكون طلب بالمكان فان قلت بل تعين لان يستغنى
عن الحذف الذي لا يتركب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل
اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا
مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدي واتجاهي لك من
قولهم داري قلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة
لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص
قوله لحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع الكلية فيامر بسرعة وقيل
ليفرغ المتكلم بسرعة فيفرغ بسماع المامور به وفي الاول انسب بمقام رعاية عن التكلم
الادب فانهم **قوله** وعلى هذا القياس سعديك جواز ان يكون غير
محذوف الزوايد فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه **قوله** المفعول به
قال المص ان سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء اما للسببية
فتعلق بالفعل او المصله فتتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفي عليه
مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال
قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به
من اقسام الاسم او تعاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة

فان المفعول به في قلت زيدا اوقلت زيد قايم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق لانه المفعول المطلق او تضمنا
فنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول
على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال
قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام
او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي
مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولهذا عد اسما
ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرح بوابه ولو سلم فقد سلك
في التعريف جادة التغليب **قوله** والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف الجر فانهم يقولون يعني ان ارباب اللغة يقولون لكن يعني ذهبت بزيد
فانه يقال الاذهاب واقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد
واذهبت زيدا فوقوع هذا الفعل تشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا
التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتعين المعنى وتعيد هذا التعيين
تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به
بدون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قايما ضربته في الحال القيام وخرج المستثنى
والتميز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز تعلق بما بين به وفي المستثنى
بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج حال والمستثنى والتميز
لم يكن على تميز فيما بين الاحوال على انه تيكل بالمفعول الثاني والثالث
اذ ليس التعلق بها اولا ومما يحكى انه تيكل على بعض عمرو في اشترك
زيد وعمرو فاحتاج الي تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما يعرف

ان

ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد
لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمروا نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق
الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل **قوله** والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرته لاحاجة الي هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال
الضرب وقع على الضرب والضرب به بل يقال وقع الضرب والضرب به **قوله**
والمراد بفعل الفاعل فعلا عتيدا اسناده الاولي فعلا سنده وكذا الاولي
في قوله فانه لو يعتبر اسناده لم يسنده **قوله** فخرج به مثل زيد في
ضرب زيد الاولي ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطي زيد
درهما فاخراج زيدا انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح
الالبق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به
وفيه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم
يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه ~~او مفعولا~~ كما لا يخفي فمن عدم كونه مفعولا به
حجي عليه المانع لدقته **قوله** فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر وله دفع اخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي
فيحمل عليه ويلزم في اسناد الموقوع المسامحة وكذا في الاكتفا بالفعل
الاصطلاحي لخروج شبه الفعل **قوله** لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل
هنا ليس من قبيل الاكتفا بما هو الاصل كما في نظايره لكن ينبغي ان يعلم
ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل **قوله** كوقوعه في حيزان وكون الفعل
موكدا بالنون لان التاكيد توجب كون الفعل اهم فينافي التقديم الدال
على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام
قوله اي تريد مكة اي تريد مكة **قوله** تخصيصها بالذكر ليس

للحصر للجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فايدة ذكره قلت لينضبط
المذكور عند السامع ولا ينقلب منه شيء لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب
على طريقة المص فرعاية مذهبه تقتضي ان يجعل الابواب خمسة **قوله** لوجوب
الحذف في باب الاغراء كتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو
الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين **قوله**
نحو امراء ونفسه معناه الحث على الفرار من المراة وقصر اليد والنساء عنه
فعلى الاولى الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا **قوله** وانتهوا خيرا
لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعرف فيه الزمخشري واما ما قال المحقق
الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه مع انه قران لا يصح فيه وجه اخر
مما يجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون الحذف الجايز واجبا **قوله** سهلا
من البلاد لا حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله او بوجهه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف
حقيقة لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال
بالوجه ممن كان بينك وبينه حايل ولما كان خروج اكثر المنادى من تعريفه
مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى حمل الاستقبال
اعم من الاقبال بالوجه او القلب قدم حمل الاقبال بالوجه او القلب اعم
من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يحمل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير
الاقبال بالقلب لخلل في الاقبال حكما **قوله** او حكما مثل يا سما ويا جبال وقسه
نداء الله تعالى لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك الا تنزيله
امر منزل باعتباره وجعله اعيا الى التنزيل وبيانه على علم اخر تعالى القول
تنزيله منزلة تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد

بالاقبال

بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القران نزل على لسان العباد فلا باس
بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة البتة لانه لو اريد
بالاجابة انعام ما سئول فهو لا يستفاد من تقديره ادعو اعم انه قد يكون
المقصود بالنداء الحزن فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون
مطلوبا منه تعالى **قوله** وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع
كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف
ما عداه فانه قليل الوقوع **قوله** فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله
صاحب المفصل وكانه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة واحدة وا
من حروف النداء **قوله** بان يكون المراد الطلب لفظية الطلب اللفظي
يتوقف على لفظية المطلوب فانهما لو قد صار الطلب تقديرا فالاحتمال
الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل **قوله** او للمنادى او للحرف في جواز حذف
حرف النداء مع كونه نايبا دغدغة يمكن دفعها بان النايب يجوز حذفه
اذا كان للنايب كما في ضربا زيدا قايما والقرينة هنا ثابتة ويتجه على جعل
التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون
المفعول المطلق والمفعول به والمبتدي والخبر الى غير ذلك وعند المبرد
حرف النداء ليس سدا لفعل كان المبرد زعم ان الفعل مقدر عزل
عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه
سادا مسد الفعل كان فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره
فلا مخالفة بينهما **قوله** فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم
الا في اللهم **قوله** فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا انا
هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت

ولا لفظا وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا قوله
وعند المبرد حرف الندا قايم مقام احد جزء الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم
مقام الحرف الفعل والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر
فيه المتكلم ونقض بان بعض اضنجر وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان
اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف الندا الهمزة واورد عليه
وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزءا الكلام لتم الكلام بدون
المنادى مع انه لا يفيد باوحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها
عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض
ههنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما
لا يفيد حرف الندا والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي
انه استعمل الجملة ههنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل
قبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود
بدون المنادى فاعرفه قوله ويبنى اي يجب ان يبنى لا انه لا يجوز
ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسايل لا الجواز فالعلم الموصوف بابن
مستثنى عن الحكم كما سياتي قوله لقلتها اي لقلة كل منها لا لقلة الثلاث
لتساوي المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلاثة كاقسام المرفوع او
المخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان
مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانه ثلاثة مضاف وشبهه
ونكرة غير معينة يردها ان اقسام غير المنصوب ثلاثة مفرد معرفة ومستغاث
باللام ومستغاث بالالف قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب
لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالالف وينصب المضاف

بدون المنادى لانه متعلق حرف الندا ـه

وبك

وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار
في بيان البنا على ما يرفع به فلا بد من طلب ترجيح الاختصار فيما هو اقل
منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البنا على ما يرفع به اهم لانه من
خواص الندا بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه
بحرف الجر وبخلاف الحرف الفتح فانه للالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال
بينهما للبنا والتغير عن حاله الاصل قوله يرفع به المنادى في غير صورة
الندا فيكون اسنادا يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده
فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على
الاول فقد غفل ولكان يحمل الضمير الى ذات المنادى فيكون اعدل او هو اقرب
للتقوى قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على
سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل ويبنى
على ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع الكوكب وكانه لهذا اختار
البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته شبه المضاف
فلا مقابلته وقد ينصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس المضاف
قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط
له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف
في باب الندا دون باب لا فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون
لا حكم تعجل كما لا يخفى المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف
او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد تبعها
فيه الشارح واخل بكلام الشارح الرضي فانه قال اذا اسم يجامر بعده

اما قبل الندا ـه

هو تمامه فظن ان المعنى انه
من تمامه من حيث المعنى وليس
كذلك المعنى انه ـه

من تمامه في اعتبار انهم اما لداع معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول فكان يكون
ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء
اما علما نحو يا زيدا وعمروا اذا جعل علما او اسم جنس او اسما جنس نحو يا ثلاثة وثلاثين
رجلا فان ثلاثة وثلاثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما
الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة او الظرف فانه لابد وان يجعل من تمام
الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف
وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المبني لا من تمام الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى
العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة
او ظرف وفي باب لا الاولان فقط **قوله** لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابه به لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فهو كالمبني ما ناسب
في الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة
البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة
التخاطب كالضمير للمخاطب فبني لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة
وان فقدت في العلم لكن لا يعتبر فقدانه طردا للباب **قوله** وكونه مثله
افرادا وتعريفا قيل اعتبر لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء
النكرة غير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب
قوله ويا زيدان انما اشتبها انما فيما بينهم اذا ثني او جمع بالواو والنون
لزم ان يكون لام التعريف مخصص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال الاول
والصواب يا رجلان **قوله** اي بلام يدخله وقت الاستغاثة يعني
الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر

قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام التعريف التعليل اي اغثني لنفعك
وفي يا الله اغثني بمقتضى ذاتك وكرمك **قوله** نحو يا لزيد لا تكون الاستغاثة
بغير كلمة يا ولا تكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التهديد او التعجب
قوله واجيب اي عن الاعتراضين قبلا وبان قوله يا عبد الله من تتمة لعا علم
بنبي عن الغفلة **قوله** كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد والتعجب منه
وانه لا معنى للاستغاثة بشيء فيتحض فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه
لما الوجران يقال يستغيث بالمهدد ليغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه
فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغيث به له بان ينجي
نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب
منه ليعينه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه
ما يوجب هذا التعجب **قوله** لانتفاء ما يقتضي فتحها لا يخص المقتضي
بما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة **قوله** ولا لام فيه لظاهر
كلام المتن ان الجملة حالية فيخل بالمقصود لانه لا يفيد تقييد الفتح بالالف
بعد اللام لا نقول لا اعتداد بهذا الاضمار لظهور انه لا يكن غير الفتح مع
اللام ايضا لان الالف توجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير
ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض فقوله فبين اثريهما
تناف فيه بحث لانه لا تنافي بينهما في يا لا حداه لاخير غير المعرف بالفتحة
الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركة الحرف
الفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ما سواهما فيه
انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال
ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو مبني على الفتح لانه

لم ينصب لفظا و لا تقديرا بل محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سواهما
ويمكن ان يقال اراد و يبنى على ما كان عليه من النصب ما سواهما و بهذا اعترفت
فايدة **قوله** ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغنا عنه لا ان على
فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث
المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا يعتقد
لم طالعا و تقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر الموصوف يكون موصوفه منادى
مفرد معرفة ويجب لم ترفع طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف و ذكر من الامثاله
في حله ماشا **قوله** ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا
ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا
وجهه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان
لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوسا فانه لا يجوز القدوس
ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة **قوله** وتوابع المنادى
يريد التوابع من كل وجه ليخرج التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه
تابع صورة المنادى حقيقة وسيجي في كلام الشارح فلم يتبع كلامه ادبي تتبع
قوله المبني على ما يرفع به قبل هو المنادى من لفظ المبني هنا لانه تابع
~~هو منادى حقيقة~~ قيل فيه ويبنى دون غيره **قوله** لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو فعمرو فيه
تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس
بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاتي حكمه لم يساعده
حكمه وكذا يا لزيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على المحل **قوله**
لان توابع المستغفات يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني

~~لانه حكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني~~ لانه حكم مخصوص ببعض افراده
عقلا و انما خص فايدة المقيد بالنظر الى تابع المستغفات دون تابع العلم
الموصوف بابن مضاف الى علم اخر نحو يا زيد ابن عمرو العاقل فانه لا يجوز في
العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغفات لانه لا يعلم حكمه
بعد **قوله** ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه
الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه لادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله** ولما
لم يجر الحكم الاتي اه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل
التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المفرد سوى البدل فالمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يعتبر لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثنا
كما هو عادة فالتفصيل لتعرف التوابع اجمالا وبينه بذكر التاكيد اللفظي حكمه في
الاغلب الظان يقول عند الاكثرين ليلايم **قوله** وقد يجوز فانه يدل على
ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان
المختار عند المص ذلك **قوله** ولذلك لم يعتبر التاكيد بالمعنوي واقوى منه
انه لم ينقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمهما
حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر
بترك التقييد هنا مبني على الغفلة **قوله** والصفة فيه رد على الاصمعي حيث
لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم
ورفعه في يا زيد العالم فانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان
التاويل في وصف المنادى المستغفات الان يقال مشابهه المستغفات
بالمضمر لم تغير المفرد المعرفة حيث لم يبين خلاف في المنادى المفرد المعرفة
قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان

يفيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص المعطوف المعرف باللام مع انه
اخصر واوضح **قوله** يدفع على لفظه هذا من عوامض العنوان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل
تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله الظ والمقدر قاصر لانه لا يشتمل الجملة على محله
نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع **قوله** واقتصر
على مثالها اولانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء
وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له **قوله**
وهو اسناد سيبويه وهو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم
تقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو على
كعما من سيبويه **قوله** لان المعطوف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حالة التجارية عليه الحرفية انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه
المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغي ان لا يختار فيهما الرفع **قوله** ان
كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب
المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما راى
ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا تنبغي
الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس وما
في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه
وهو علم كان في الاصل مقدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم
كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك خبر ليس مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا
وعليا لم يجز دخول اللام عنه معرف باللام قصدا بلامه التعريف او جعل
لامه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية له

عليها او ما لا يجوز نزع اللام

اقتضت

اقتضت ذلك التخصيص وسمي علما غالبا وتلك العلمية ما تحققه كما في الصعق
لخويلد سمي به لانه اصابته الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور معنى جنسي
كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالابعا فانه يتصور له معنى جنس هو الرابع
لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصوره ويثبت لكنه لم يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمثري
قوله والمضاف عطف على المفرد وتنصب على ترفع عطف امرين على معمولي
عامل واحد لان العامل في صنعه المبتدا والخبر واحد هو الابتدا **قوله** حكمه
اي حكم كل واحد منهما او الضمير الراجع اليهما بتاويلهما بما يجي من التوابع فعلم
منه انه لو قال وما يجي حكمه حكم المستقل لكان اخصر **قوله** والعلم الموصوف
فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت عن
مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بنا المنادى
على الفتح **قوله** البني عن جواز ضمه لانه لو يعرف من البناء الا البناء على
الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبني اختيار الفتح عن جواز الجر في يا
لزيد بن مغيث **قوله** مجردا عن التا او ملحقا بها يعني من غير تغيير اذ لا
يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو **قوله** بلا تخلل واسط بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر ربما هو الاعم **قوله** اي اذا اريد نداؤه وفيه انه اذا لم يجز
جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما
انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مرادا للنداء
فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ايضا ان هذا
من مباحث التابع لانه بين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم
الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى **قوله** فيل مثلا يعني
الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز

ف

المتبادر صح

ان يقال يا هولاء الكرام ويا هذه المرة ويا هذان العالمان الى غير ذلك
ومن فتنة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان
العالمان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف الاسم العلم
حين تثنيته وجمعيته باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان
لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف الى
بالتعريف على المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الي استثناء يا الله
من هذه القاعدة وفي هذا السوال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه
ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الي تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد
الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا
بلغت اعلا المقام الذي لا يناله الا الكرام **قوله** يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة
المحذوف ما اضيفت اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة
عند الاخفش بتقدير يا ايها اي هو الرجل على حذف صدر الجملة لان المنادى
طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا
واي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم
او الضعف ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب با فان كونه مقصودا
بالندا فمن رجح قول الاخفش بندور الوصفية احتجب عن هذه الوجوه
المكشوفة **قوله** معها التنبيه ليجبر بعد المقصود بالندا عن حرف الندا
بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف الندا في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر
بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون
مقصودا الى النداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها والتزموا فيه
رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الي

نكتة

الي نكتة التزام الرفع **قوله** ولهذا لم نذكر هناك ما يخرج الاسم المبهم اي
صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الي نداء المعرف باللام اذ لا يجوز
اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا
الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة **قوله** منادي معرب الخ ولهذا
لا ينصب تابع المنادي المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد
يتبع محله لان تابع المنادي المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين
في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع
لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب
باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه
الامن لا يتحاشى من التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب
فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة
قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظ الله في باب
النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص
نداء ايها وابتها ذكره في مغني اللبيب ونداؤه بلا واسطة المبهم وتخصيصه
بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام لمن ضيق العطن الذي لا يليق
بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان
تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه
حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص
بالدعا **قوله** بانه اشد شذوذا الظاهر اشد وكانهم توسلوا في التفضيل
بصيغة اشد والم يبنوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة
العيب **قوله** ويتم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما

مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه
فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن
ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير
اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت وكما حذف تنوين الاول بلا تعيين
للاضافة كرر بلا تنوين فجا الثاني بلا تنوين وان لم يضف معنى وذلك مذهب
سيبويه المذهب لاستاذه وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسيرافي اجاز
الفتح مكان النصب وكان المص اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب
بتقديم الخبر قوله لا اباكم قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد
مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن
رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك
ولا اباك ولا ابك ولا اب لك لكل ذلك دعا في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر
قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز
عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط
الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد
المعرف في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفا بالكسرة او ما في حكمها
واما اذا كان اكتفا بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب
احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي في يا فتاي اذا اشتهر اضافته
الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفا بالكسرة مخصوص بغير
يا فتاي كذلك القلب بالالف وقوله المفتوح بالحذف او القلب مغير عبارة
الرضي حيث قال لم يدخل النهي على الياء المفتوح او المحذوفة وهو الاولى لانه
لا يسمى المحذوف مفتوحا قوله وقد جا شاذا في غير يا بني فانه اكثر فيه

الفتح

الفتح لثقل الياء بين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالتاء
في هذه الوجوه كلها وقفا جعله بالها متعلقا بيكون فيكون الجملة معطوفا
على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الها
في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامي بسكون اليا
فبالسكون اجود ويكون ويجوز بحذف الياء واسكان ما قبله فاذا وقفت
على غلامي بالفتح يجوز الها والاسكان فالاولى ان يكون وبالها عطفا
على محذوف اي بلا ها او بالها وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل
الجواز على ما يشمل الوجوب ليلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي
ويا امي على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالها والاخصر الاوضح ان يقال
ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء
بالياء الباء خصه الابدال وانما يدخل على المبدل فهو التحتانية ولما
فوقها الفوقانية الذي لا يليق بالكلام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة
دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وقد جا الضم ايضا وفي لغة
الضم جاء الها على ما في القاموس وطولت التا لانها غير متمحضة للتانيث
لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالها لكونها عوضا
عن زايد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي او مكسورة
لمناسبة الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب
الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالياء والتاء فاقتضت كسرتها
آت التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء
ومحفوظ بعد حذف للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير

المستثنى بما احدث فيه من الاعراب **قوله** وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت
فانه في معنى ويا ابت او يا امتا او عطف على فتحا اي كاينة مع الالف وقيل
عطف على مقدر محذوف اي بالالف والفضل للمتقدم **قوله** اي وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم نحو الاخر وقالوا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي
فتحا **قوله** فانهم يقولون بنت ام لوكان اعتبار الاختصاص بالنظر الي
لام والعم دون المضاف لافادة العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام
عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الي الجزئين ويجعل المونث داخلا
تحت ذكر المذكر كما شاع مثل باب يا غلامي فقالوا الخ وقالوا بالهاء
وقفا **قوله** الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو
رخيم وللجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء
لانه تسهيل للنطق بها **قوله** اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز
وقوعه في سعة الكلام ليتحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء
معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفيه غيره مقيد
بالضرورة **قوله** اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا
على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة
الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجي وهو
المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ترخم
في غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اي جايز وقت ضرورة ولك
ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم واقع في غير المنادي لاضطراره
الي الوقوع **قوله** اي لمجرد التخفيف وسماه حذفا على سبيل الاعتباط وهو
ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في المقام من كتب النحو

ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة ولم يشبه القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه
حاشية قوله جعله معنى المجرد اي جعله معنى الاعتباط يعني العبط تامل نحو يد فانه
حذف لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة
لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم
حذف بعد التركيب والحذف في نحو يد قبله **قوله** او شرط الترخيم اذا كان
واقعا في المنادي على التقدير الثاني لم يلتفت الي ارجاعه الي ترخيم المنادي
ح استبعادا بجعل الضمير لترخيم المنادي بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف
في مطلق الترخيم من لم ينتبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الي ترخيم المنادي
قوله امور اربعة ثلاثة منها عدمية الثلاثة العدمية رابع فانهم وهو
ان لا يكون المنادي الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الالف
الاطلاق فانك تقول فيه يا صاعا في الوقف لا تحله باضاعة بالها الا في مقام
الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا صاعا فترخيمه بحذف التاء وتقف بالف
الاطلاق لانه ليس اخر اجزاء المنادي نظرا الي المعنى لان المنادي في يا غلام زيد
الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد **قوله** وان لا يكون جملة وبعض
العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير **قوله** ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص
الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن
معربا او ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي
في حكم المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما في عصا الف المحذوف لعلة موجبة
قوله واما اسما ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم
نحو فقيل قيل للتفرقة فيقال في يا طلح يا طلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق
فيه يوقف بالها **قوله** ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم

نحو اونقول لما فرغ من بيان شرايط مطلق الترخيم شرع في بيان خصوصيا نه
اونقول لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان اقسامه **قوله** زيادتان
قبل لابد ان يكون ليخرج نحو عصبقصب **قوله** في حكم الواحد في انها
زيد تا معا وان كانا بمعنيين نحو سلمان وسلمان علمين وهاتان الزيادتان
زيادة التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادة عمران كذلك هكذا قيل
وفيه نظر لان زيادتي اخر شملل للالحاق ولا يحذف منه الا الها ويمكن رفعه بانهما
ليسا مما زيد تا معا لان اللام الزايدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة ونية به على وجه حذفهما معا **قوله** اوكان في اخر
حرف صحيح اصلي لتبادره الي الذهن كما فاعتباره اولي من قيد اعتبره الرضي
حيث قيد بغير التاء لاخراج مثل سعلاة والسعلا بكسرهما الغول اوساحرة الجن
كذا في القاموس ويمكن ان تريد باخره اخره للحقيقي وما التانيث في اخره حكما
وهي كلمة حقيقة **قوله** وهو اعم ان يكون حقيقة اوحكما يمكن ان يفسر ما في حكم
الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح **قوله** اوالف اوواو اوياء
ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مدة **قوله**
حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو جيل وسنون فانها لا تسمى مدة **قوله**
والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الي الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما
هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن الذهن مدة في اصله وانما صدر مدة
بالاعلال **قوله** وانما لم ياخذ هذا القيد ويمكن ان تاخذ فيهما ويجعله بثبوت
اكثر من اربعة احرف في الاصل **قوله** لان نحو ثبوت جمع ثبة واياك وان
يجعله بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغي ان يقيد القاعدة بما
يخرجه حذفنا الذي للحرفان الاخيران في كلا القسمين لا يوخذ الجزا القيد

اخره ج

فيلا يرد جعله ... الذي يقبل ...

بالشرط

بالشرط لانه لغو فتقديره ليس كما ينبغي ولو قال الملم فان كان ما قبل اخره مدة
حذفتا لورد نحو سعلاة ويبعد لمن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه
لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل **قوله** وبلت
منا البول والنقد صغار الغنم على ما كتبه في الحاشية **قوله** اي فيحذف حرف
واحد قدر المضارع مع بعض اخواته الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا تجوز في
الجزاء الماضي بغير قد وانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد
فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا نحو واحد
ينتقضان بيا ضاربة فان ضاربة مركب ولا يحذف الاسم الاخير بل الحرف
الواحد ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة
مفردة حكما **قوله** وهو في حكم الثابت مع الحذف لا لعلة موجبة وما هو في
حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم وشيخ
من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون
وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلي ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع
التقا الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو
اسحاد بفتح الهمزة وكسرها البنت فانه يفتح الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا
عند غيره دفعا لالتقا الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل
قبل الف نحو راد فانه يرد الي حركة واسم قبل اخره مدغم ليس قبله الف
على مذهب الفراء نحو يا محمر فان الفراء يبقونه على سكونه والفرا يرد الي
حركة **قوله** فيقال الفاء فالنتيجة ومن قال هي فصيحة خرج عن الفصاحة
قوله وباكر وفي للحاشية كروان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال
في الصراح هو طاير يقال له الحبارى وانرا شوا لظ كونيد كركي يرقي

كروان جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كما دل اذ لو
لان المنادي في حكم المعرب لعروض بنايه فاعل بما يعامل به الاسم المعرب ولو جعل
في هذا حكمه مع انه مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لايراد المندوب في اثنا
مباحث المنادي والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يوخر عن بحث المنادي
برمته قوله لكونها اشهر لصيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة
لانصراف المطلق اليه ولو بقيل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخص والظاهر
للتنبيه على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او
عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكي عليه لا ما يبكي لاجل وجوده فالحمل على
ماذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المص واويلاه وامصيبتاه
واحسرتاه كناية عن الميت لانه كان هلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله
واختص المندوب بواو متمازا به يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص
تيضمن معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي هي صلة
الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني
انه حيث قال العرف في دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان
الباء انما تدخل على المقصور عليه قوله ايراده لا يقع نكرة ليس وروده هذا
باعتبار قويا على نا وبل قوله وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي بما اوله
به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في
الاعراب والبنا حكم المنادي قوله وجاز ذلك ان زيادة الالف فيه رد
على الاندلسي حيث قال عجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع
الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لكا التعبير بالنفي اشعار لوجه زيادته
قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة اخر

اغرابه

اعرابه كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص فان
خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل
والاظهر ان اليا منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب
لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وح كلمة الفاء في عبارة
المص اوقع في مكانه قوله واغلامكيه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف
الى المخاطب على خلاف المنادي فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام
واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج
المندوب عن المنادي وعدم جعله منادي على ضرب من الدعوي والتنزيل
كما في ياجبال لانه لو كان منادي لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك
قوله لانه حي بتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام
او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي
دايما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان
قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه
لاوجه لتقدير اذا كان قوله والجمجمة القدح ومن غرايب هذا المقام انه قال المص
في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله ويعني به ما كان نكرة سوا كان نكرة
مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه
قوله لان نداءه لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لتزايد المناسبة بالعلم فلا
يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا
من المعارف التي حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سوا كان مع
بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضي انه
لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف الندا فيه لان منه الله ولا يخفى

فانهما شيئان اي الجملة
والا فالمضاف والمضاف اليه

وانما غير التعليل من المعارف
وانه لم شيء كثرة العلم

ان الرد ضعيف لان المستفاد من ~~لا يجوز حذفه حرف الندا~~ بيان المص انه يجوز
الحذف من لفظ الله مطلقا كما في ساير الاعلام فالوجه ان يقال **قوله** فيما سبق
وقالوا بالله خاصة من جملة معاينة انه لا يقال بحذف حرف الندا فلم يحتج الى
بيان عدم جواز حذف حرف الندا عنه **قوله** نحو يوسف الاصح انها عبري
وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه كما تغير الاعلام المنقولة غيره
كما في شمس ابن مالك بضم الميم والاصل شمس كحزب مجهولا **قوله** وايها الرجل
ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف
حرف الندا عنه ليلا يختل البيان **قوله** قالته امراة امرو القيس فلما اصبحت
اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشي وقيل مثل يستعمله المغموم **قوله**
قاله شخص صار مثلا للحث على تخليص النفس من الورطة الشديدة **قوله** واطرق
كرا الاطراق جشم در پيش افكندن و سرفرو كردن **قوله** حتى يصاد بان
يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه **قوله**
فان ان ح ناصبة وان لا يسجد والمفعول لا يتعدد ون قبل ولا زايدة او بدل من
اعمالهم او متعلق بصدهم او بزين تبعد بلام التعليل **قوله** اي مفعول بخ
اضمر فاعله فسره بطلوع المفعول لانه بصدد بيان ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم
بحصة العاقل بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل جنس
التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل عليه تنصيصا على انه اعم من المفعول به
وهذه من فوايد لفظ الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفرد ق به وله
بعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا لم تختص بالمفعول به بل ذكرت
على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه **قوله** اي اضمر عامله بنا

فتر

قدر لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بنا وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول
له وكذا ان يحمل على بعض مع ظرفا لغواله **قوله** الربطية والشرط واحد والتا
اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة وتطبيع للحقيق **قوله** احتراز
عن الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احتراز عن صيرورة التفسير عبثا ليلا
ينتقض بمثل جا رجلا اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا
ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا
لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار
قصد اطراد الباب **قوله** مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او
وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف مذهبه
وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين **قوله** مشتغل عنه متعلق بالاشتغال
على تضمين معنى الفراغ والاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق
المجرور الثاني به **قوله** او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول
المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله
او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة
المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس **قوله** اي ما يناسبه
بالترادف قيل فيه مسامحة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه ابحاث لان
المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية
قوله كما هو الظاهر
قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فيه انه خرج جميع صور ما اضمر عامله لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال
بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع من العمل

فلو قيل ادهنت زيدا ضربت
غلامه ح

صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع من عمل ما بعده
فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه لانخ
انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب
لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول به ولكان تقول
كل اسم اعم من المفعول والتعريف المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لاخراجه قوله والاحسن
في ترتيبها ح وجه الغير المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل
بالضمير عن الفصل بما ليس منها ولما فصل المص ايضا وجها حسن الاول عدم
الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اذ حسبت عليه والثاني
تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم
في هذا القسم ما هو عرفي فتامل قوله بنصب زيد بجعل ضمير بنصب
الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضا قوله اي ضربت
الى اخره وذلك ان تجعله تفسير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن
البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمرت ضربت الاول لوجود
مفسره فان الاصل فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج
الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية
الكتاب في مواقع تظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء موضع تظن فيه وجوده
ومتنه ان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم

جز ١٤

الرفع عما اختير فيه

ما اختير فيه النصب مع ان المناسبة للثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد
من الباب فيه اهم وقيل لانه ارجح لسلامته عن الحذف قوله بالابتداء يحتمل
امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدا والخبر لا يتعين بذكر كونه مبتدا
والثاني مصدر المبتدا الذي يجي كونه مبتدا وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا
مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو كشفنا
من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد
اخر وهو الاسناد لمعرفة الداعي لمعرفة الابتدا وفيه ان تجرده يوجب رفعه
بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده تصحيح فتدبر
قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي
لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه في صورة استوا الامرين
ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد
عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها
لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل
لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن
ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في
التركيب والا لاستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها بل هو لم يكن له
صحيح لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب
فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما
لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب
لا تجامع قرينة اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي الصحة
ح تتعلق بمختار لا تتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع

التوقيف

كما توهم قوله لسلامته عن الحذف قيل يقال يعارضه كون الخبر جملة على تقدير
الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه
الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب
والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه
قوله كاما الاخصر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا للمفاجاه
فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه او اذا هذه قوله مع
غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا قوله فان
الدفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الي اخره قيل ولانه يلزم كون الجملة
الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا ثابتا قيل لا تكون
الجملة الاسمية انشاء قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل
اللزوم في غير باب الاضمار علي شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية
حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمروا وهندا يقتلها فان اسم الفاعل
يشبه بالفعل في حكمه واستثني سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن
بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض اعتراضية لا معطوفة
والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرا يضربه استعمل في انشا التحزن
والتحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثني ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو
قال زيد عمرو قايم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقولي القول باعتبار
اشتراكهما في التحقيق حتي تتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار
انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشيا قوله ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل كانه اراد ان لا يقدر وجوبا لانه يكفي في ما هو بصدده نفي
وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل

لما دون لم

لما دون لم كما سياتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر جواز
حذف الفعل بعد لما فيما سياتي يعني يقابل الامتناع لا الوجوب قوله وانما قال
حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو من
ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل بعده فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما
يصير نكتة لذكر بعد واختيار مع الاستفهام فتامل قوله واما وجه ذكر
الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا
ضربته صرح به الرضي قوله يشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعني قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير
الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا تفارق لفظ الفعل اذا ذكر في
الفعل ولا يرضي بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام
فعل فتدخل على الاسم نحو هل زيد قايم في الكلام فنقول انما قال حرف
الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا انت ضاربه فان
المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الي التمسك
بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح
وغيره حكم بعدم جواز هل زيدا ضربته بل بحسن فلا وجه مع القول
بتجويز هل زيدا ضربته لا يجوز على بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته
على بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول
بتجويز هل زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفيما ذكره وما
ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل
زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضي بالفصل
بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا

للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة للنصب لوقوع الجملتين
بعدها على السواء خلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها
قوله وفيما قبل الامر قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير
حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع بقاء المضاف اليه
على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت
الامر لان حذف الزمان في المصدر كثير ولا الى الثانية لانه يصح تفسيرها باسم
اي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله ان مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل
لا انها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس
المفسر بالصفة اي عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف
اللبس دون اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه
يمكن رفع اللبس لقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن
قال اذ يرجح لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع
اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد
فايدة تامة على انه كلما يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي
ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما
اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلقا يحتمل جعله خبر اذا رفع
المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر
متعلق فلو قيل انا كل شيء خلقناه بقدر بتبديل كل باللام للاستغراق فلا التباس
وكذا لو قيل شيء خلقناه ثم اعلم ان مواضع اختيار النصب ما استخرجته من الفوق

الكوفي

من الفوق الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وبوفيها اذا التبس المقصود
بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد ضربت غلامه فان المقصود بالافادة ارد
اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب
غلامه وربما لا تلتفت النفس الى اهانة اللازمة قوله فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق بقدر بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة
فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود
صفة الى الاستدلال بانه تستدعي فساد الا ان المدعي ان في مقام قصد
الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه
على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين
متفقان في ذلك فتدبر قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك نحو فان
قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح النصب باستغنائه عن تقدير
نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على
تقدير النصب ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف وكذا ان تقول
فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قلنا هذا باعتبار
المنتهى اما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب اذ لم يعهد فيما بين ارباب
العربية اعتبار مثل هذا القرب فلا بد لاعتباره من شاهد قوله والا فالشد يد
ليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حروف التحضيض
فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب
ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض والمصنف قاله اما هنا او
فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من الفوق مواضع وجوب
الفوق لا

النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير الشرط نكرة صرفة نحو رجلا
ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفرغ في العقد
ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب اذهب احد زيدا اودل قرينة عليه
فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه
ليس مما يقصد به هذا المعنى مثاله ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله
زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه به فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل
ضابطا مما لا يعول عليه نعم كل ما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر
عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب
الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا
لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد صرح الرضي بان
المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما
نحن فيه ليس كذلك مريد به ان الذهاب وان ينتصب باذهب فيقال
اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبت الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد
مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك
وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت
الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتدا تقييد الدفع
بالابتدا لتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المص به ايضا
اي في حاشية شرحه ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيدا مرجوح لاحتياج
الى الحذف المستغنى عنه بالابتدا وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجح
على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتدا قوله

وكذا

وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى الخ يريد المصنف ان مرفوعا وقع
بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي
ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار و
يفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب
فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد تقييد
المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما
اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين
كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن
حمل عباراتهم على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم ان قوله تعالى
وكل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار
ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله
في الزبر اي في صحائف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه
زبر كسور قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل
عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز
حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام
نعم ان هنا ما نعا اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وانه لم يكتب في
صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون
مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان
كانت صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف

قوله لان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد وانفحه لعدم موافقة
لما في الاية الاخري فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه
ليس في افادته غرض لايق بخلاف فايدته المعنى السابق فلا نسلم لان فيه بيان
انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم
قوله بحيث لا ينقاد راي يترك قوله والظاهر ان قوله تعالي نحو كون دخوله
تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الي المبتدي لغير العارف بقاعدة
اعمال ما بعد الفا فيما قبلها او باعتبار ان حمل الانشا خبرا خلاف الظاهر
ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا محلا في اخراج الاية من هذا الباب مع ظهور
كون الفا بمعنى الشرط **قوله** عن بعضهم هو سيبويه بزعمه **قوله** الفا فيه مرتبط
نحو تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كان او كاين وجعل الفا
للسببية **قوله** ومثل هذا الفا لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفا
فا الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفا عن
موقعها ولمعرفة موضع الفا ومقام اخراجه عنه مقام اخر **قوله** والاية
جملتان نحو اشار الي ان قوله والزانية والزاني عطف علي قوله وكل شي فعلوه
في الزبر وقوله جملتان بتقدير والاية جملتان عطف علي قوله الفا بمعني
الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله كل شي فعلوه في الزبر
ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا اخبره **قوله** الفا
بمعنى الشرط والعايد بتعريف الفا فانه في معني فايه فمن قدر العطف فيه
فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطفا علي الخبر وتكون النكتة في
قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها **قوله**
وجملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال

ان يكون

ان يكون ذكر احدهما متفرعا علي حذف الفعل من الاخري وكذا ان تريد ان
الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يصلح
ان تكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال **قوله**
او للتفسير بعد الظهر **قوله** واختيار النصب باطل لاتفاق نحو يعني ان قوله
والا فالمختار النصب دليل علي اثبات احد الامرين السابقين وكذا جعله
دليلا علي دعوي ان الاية ليست من الباب وعلي التقديرين يتجه ان
السوق ح يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه
اشار المص الي جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه ما هو القراه المعتبرة فقال الاية
ليست من الباب لان الفا بمعني الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان
كان من الباب كما ذهب اليه بعض فالمختار فيه النصب ولا يبعد ان
يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعني انه ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة
من الباب والا فالمختار النصب فيه اما في الاول والثالث فظ واما
في الثاني فللالتباس بالصفة **قوله** لضيق الوقت عن ذكره لانه
لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي يحتاج فيه
الي تكرار المحذر منه لعدم اشتماله علي مخافة يشرع السامع لها الي الاحتراز
عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر منه **قوله** اي اسم علي بنيته بدليه
علي ان المعمول تاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل
تحذف واه مصبال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال علي المحل **قوله**
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له
للتقدير غنى عن تقدير ذكرا او حذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة
اليه قلت دعاه الي التقدير تصحيح عطف او ذكر لانه لا يصح جعل تحذيرا

فانوصه

مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا الا انا نقول
بذكر العامل يفوت غرضه التحذير فقصدا للتحذير داع الى التقدير ومن لم
يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق
دون غيره والاولى جعل ذكرا مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير
اتق ما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به **قوله**
اي مما بعد ذلك المعمول هذا بظ يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به
ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو موافق او فق بمصلحة الضمير المتصل
فتامل **قوله** فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا مم بل لا بد من
عايد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب
فالاولى ولا بد من عايد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب دفي حمل الضمير على العايد
بعد العجز عن افادة ما في الضمير **قوله** مثل اياك والاسد به بكثرة تكرار مثال
اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضمير المخاطب
وقد يجي متكلما نحو اياي والشر والظاهر فيه تقديرا لاتق على صيغة المتكلم على
ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره
من ان التقدير على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما
ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسما
الظاهرة والمضمرات كلها **قوله** ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال الخ وكذا تقدير اتق تقدير بتضمين معنى التبعيد لان القرينة
لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتقدير تضمين معنى التبعيد فقد حنف
ومال ونحن نقول اياك والاسد بمعنى تقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير
عن الاسد بنفسك وتقديره بالاسد واياك من الاسد تبعد بنفسك عن الاسد

[illegible]

فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه **قوله** وان التقدير
بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق انما
انما يكون بتبعيد عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل تقدير بعد لنفسك
عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد
الا ان يقال يلزم نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي **قوله** فان المعنى بعد
نفسك عما يوذيك كالاسد فيه تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا
لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول
ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد مما بعده ما بعده لفظا او تقديرا
وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيدها عن
الرذايل التي توذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا لان المراد تقدير
بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية
الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام يعجب الافهام ويدهش
الاوهام وهو ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا باتقاعها الشخص
في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة في المال فاذا نظر الى المال صح
هذا المعنى **قوله** ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فذكر المحذوف
وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف معا **قوله** اياك
ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم
من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد
بامتناع تقدير من ولا يبعد **قوله** فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره
في الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال ان فيه اي امتناع تقدير من لا يثبت
المدعي بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وبيان ان امتناعه اشد من امتناع

[illegible]

تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان
قوله شاملا اسما الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم
الاصطلاحي وهو ظ **قوله** فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيه صوابه فيه
قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور
في هذا البحث فلا تغفل **قوله** مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول ما من يوم الجمعة
الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم
يفعل فيه والا لكان للزمان زمان وكيف ان نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد
ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة
مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم
من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه المذكور ضمنا **قوله** فلو اعتبر
في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب
اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي
لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا
بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل
بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد
معناه الحقيقي واعتبر فيه قيد الحقيقي كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور
ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لا مع هذه الحيثية
لانا نقول يستفاد من الكلمة كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة
فيه الخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت الجمعة
لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا تكون هذه الحيثية مما شاع

اعتبار

بلغ

نيعكس

[illegible]

اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى
عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية حينئذ يصدق عليه
ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على
الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فتامل **قوله** ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغنا وهاعن المذكور واغنا
المتقدم عن المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على مكان
الاختصار **قوله** مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له
حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
قوله وظروف المكان ان كان المكان مبهما جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان
بتاويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على الكثير والقليل
واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا
يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا احتياج الى
ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة البيانية كانه
رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم
من الظروف **قوله** وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة
فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج
نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غيره ومثل في عدم التعريف بالاضافة
صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان
المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا
الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا المعنى **قوله** لابهامها
مهما اراد الابهام اللغوي لا ما شتق منه المبهم الاصطلاحي **قوله**

بيان
قيد

والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الى اخره معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية صح

فعل
حينئذ
صح

التعبير
نخ

ولم يذكر وجه حمل شبهها يجعلها بمنزلة المشبة به والمشبه به وكك ان يجعل الضم
الي عند ولدي وشبهها لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبهها لاجل
ابهامها فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما
هو الظاهر والظاهر رجوعه الي عند ولدي وشبههما ويحتمل الرجوع الي الهاء والمبهم
قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل
لا يقال كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه
او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته علي كثرة استعماله وهو بعيد عن
العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء
يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت
قوله فانه ذهب بعض النحاة الي انه مفعول به وخلافهم في انه مفعول به
يدل علي انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الرضي
ان دخول في لازم في غير مكان جايز فيه وسيجي ان استعماله مع في صحيح وحكم
سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية دَرْ آمَدَمْ دَرْ خَانَهْ قوله
يصح ان ينسب الي مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح علي كل كلية اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح في جميع اجزاء الدار والمحلة او البلد
وفعل الدخول بالنسبة الي الدار ليس كذلك فيه يصح ذلك في دخلت الباب
دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما
بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد
نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق
عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه

في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت قوله اللهم الا ان يراد بذكر معه ايراده
معه للعمل فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته علي انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لنصبه لدار وفيه ايضا انه يرد
عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت من اجله بل اعجبني التاديب ايضا
لانه يصدق علي التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب
ضربت زيدا التاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا مثل ضربته تاديبا الي
قوله فان التادب يحصل بالضرب قبل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به
واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب
لتضمنه التادب ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة
فالجواب منع ان معنى التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب
والضرب سبب الاحداث ووسيلة قوله تخالف خلافا ظاهرا للزجاج
لا فايدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر تخالف الزجاج هذا التاويل خلافا
لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج
هذا القايل
بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في
المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول معناه الي المفعول المطلق بل ادعاه
ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه يمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه
ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس قوله للتاديب
مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم
فليس علي الزجاج رده الي المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر للتنبيه
لوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه مبني علي الغفلة عن ان الباء
ايضا من دواخل المفعول فيه نحو وقفت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كانت عينا

ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل يشتمل نحو جيت للسداد **قوله** اي
اتحد فاعله وفاعل عامله اشار الي ان الميم فانه الاخصر الواضح **قوله** ومتغايرا
له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الاوضح
الموجز وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما **قوله** او
يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الي هذا التعميم
المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق
عليه الا ان يقال بعد الجبن من اوله الي اخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة
قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصلح هذا التركيب وان
لم يوجد مع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا في الوجود اذ لم يجب الوجود
فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم
من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل **قوله** وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي شريف جدا لجعل ما هو محض الغاية قايما مقام الفاعل
مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه
متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قايم مقامه تقديره الذي فعل كاين معه
اي مع فاعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو في الدار زيد وفيه تامل
قوله العير والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحش والاهلي والنزوان
الوثوب **قوله** احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لا نقتصر الاحتراز
على ما ذكره بل احترازا عما لم يذكر بعده شي ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز
عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته الي اخره **قوله** متعلق
مذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر **قوله** او مفعولا نحو
كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير ينبغي

كون

كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا اذ لا فارق بينه وبين ضربت زيدا وعمروا لجريان
الحكم وانما اجراه الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يستقيم ولا يخفى ان جوع
لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف
المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمفعول فعل ما عدا المفعول به المنصوب **قوله**
وسواكان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجي فاندرج
فيه فالمشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا
لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
ويجعله شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون
قوله او معنى اشارة الي معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل عامله
سماعي وهو ما عدا اسما الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى
الفعل هنا ولا وجه لتاخيره الي قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** المراد
مصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد
هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى
الماء والخشبة بل صحة الماء اذا ساوي للخشبة واجاب عنه صاحب العباب
شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى
الرجل وليس بشي فانه لم تستقم الخشبة ولم تبلغ كماله بل الماء فقط وغير
الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل
والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصلح فيه العطف ويتعين فيه النصب
لا في زمان واحد كما هو المتبادر المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء
بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد **قوله** او مكان
واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارات العباب قبل اذا عبار

بلغ

له

[illegible]

الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم تعتبر الوحدة في المكان
خلاف المشهور الزمان ايضا في الزمان المذكور لم لا ان تركها في مكان واحد
مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود منه
المشاركة في مكان واحد وتحصل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة
يعني لو لم تحفظ الناقة واهلها لم تحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركها
في مكانين من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها قوله ونحو لو تركت الناقة على صيغة
المجهول ولو جعلت صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمروا ولم يكن مما نحن
فيه قوله وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه شتران شير بان كودم ورضيع
البچه شير خوردر كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احتراز بقوله
جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعند مذهب
الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو وكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها
كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم
المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للرضي فيما
اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا
او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الرضي في بحث الحال
مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي لم يجب
حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمله على جعل معمول الفعل اعم
من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك زيدا ولا يخفى انه حينئذ يدخل في
التعريف ضربت زيدا وعمروا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت
زيدا وعمروا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا
في ضربت زيدا وعمروا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على معنى عدم الامتناع

لا ينتقض

لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا له ومعطوفا الا
العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله بغير النصب ذهب غير المص الى ترجيح
قوله تعين العطف عند غير المص يرجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج
عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح
بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمروا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم قوله
ولم يجز عطف عمرو على الثاني فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف
واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح
الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما حكمنا بتكلف في
بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اي نصب
الاسم في هذين المثال لان المعنى ما تصنع قوله للحال من حال الشيء يحول
اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة
الحالة الظاهرة لما له نهاية وللشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة اعم
من الحالة المحققة او المقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود
ويسمى الحالة الاولى محققة والثانية مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس
الفاعل او متعلقه مثل نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءني زيد و
الشمس طالعة الان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل
اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون
كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها الموكدة كما يجيء
ومن ان يكون غلافه وتسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول
لا خفاء في ان قيد الحيثية مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما

تعليل فيه كل بجاني زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد لان فاعل واما تقييد
لا يخفى ان الحال لا تثبت الذات الماخوذ مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في
وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما تبين هيئة الفاعلية وهو ان يكن تصحيحه
بان يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه
والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل
او المفعول النحوي بل تبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به
قوله مثل ضرب زيد عمروا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمروا راكبا واما
اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم تكن قرينة
فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبه وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب
وقيل جعة هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل
قوله او تبين على صيغة المضارع المجهول او صيغة المضارع المعلوم المخاطب
وهو اوفق بما هو المشهور **قوله** من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
لا يخفى ان المتبادر الى الفهم من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول
احد الحالين فح لا يصح استثناء قوله الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا
تحقق ان مذهب النحاة ان الحال تقع عن المفعول مطلقا ولا تقييد
بالمفعول به محققا او موهوما مثلا يجعل المعرب الحال في ضربت الضرب
شديدا عن الضرب بلا تاويل باحدثت الضرب **قوله** وزيد في الدار
قايما مثال اللفظي الملفوظ حكما ح على ما شرح المص انه مثال الحال
عن الفاعل المعنوي **قوله** فان مفعولية زيدا لخ الظاهر انه اذا
اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به

بل

بل الظ ان الاشارة المستنبط منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر
عنه باسم كالاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل المحكوم به فتدبر
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو
لمعناه وح خرج اسم الفاعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما
صرح به الشارح فالاولى ان تفسير معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل
قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام
والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني
على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعوا بل يكون العامل في المنادى حرف
النداء وهي ليستغني العامل المعنوي عند المص ومما سمع عند النحاة التمني
والترجي وخالفهم الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد
التمني **قوله** نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضاف لكان
اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور
نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور **قوله** او جعلت
امرا ها الا من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكم فليس مما نحن
فيه **قوله** او بعد الانتقضا للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل
ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما
ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال
على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خبر النفي
فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب
عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا فيصح تنكير صاحب الحال فيه مع
الاحتمال وصفيتها لذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار

يقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كما في يعرفه كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان
مصححا الصحيح جاني رجل الا عالما ولعلنا قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما
من قال لا منع لا الا الجواز وقوع الصفة بعد الا نقوله فرية بلا مرية لان الصفة النحوية
لا تكون الا بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا او الحال قوله واربك
العراك اورد امثلة موثرقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع
في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعر اما الاستشهاد
البيت فيما بينهم بحيث تكفي الاشارة واما لانه ايضا شايع في المحاورات
بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال
اورد ابله العراك اي اوردها جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم تغير
صيغة المصدر هذا كلامه قوله ولم يذدها كتب في الحاشية الذود المنع قوله
ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشتقاق الخوف والنغص بالنون
المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اذا لم يتم مراده انتهى
في الصراح نغص بمراد تمام نارشيدن وسيراب ناشدن شت قوله وكان
المراد بالارسال البعث والتخلية الظاهر هو الثاني وعطف لم يذدها للتفسير
قوله لم يرد مضاعف مجهول قوله من العطن الى الحوض كتب في الحاشية
العطن ما حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي
شتر خوابانيدن قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر
وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الرضي وحده لازم
الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة
قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية بضم الجيم وفتحها الاجتهاد وقال الفراء
هو بضم الجيم الطاقة وبفتحها المشقة قوله متاولة اي كل منها كذا بل قلت و

وكذا

وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتاويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر
وغيرها نحو مررت بهم الجماء الغفير اي كبيرا ساترا لكثرتهم وجه الارض ونحو وخلو الاول
فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده مضافا من المصادر وغيرها نحو جاني الرجال ثلاثتهم
الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمير ما تقدم منصوبات على الحالية
في المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في صيغ مجتمعين في المجي تاكيدات لما قبلها في
بينهم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحو لان الجملة
ليست نكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي ما ول بالنكرة فجعل العراك ونحوه
مصدر للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق قوله احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة
لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على
كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات فنوى بينهما قوله او تعترك
اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه قوله فهذه الجملة
الفعلية وقعت حالا الظاهر الاول قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكتفي به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف
الاول فانه لا يجري الا في المصادر قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني
المفرد اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم تكن الحال مشترك الحال
المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة
ولا نكرة نحو جاني زيد ورجل راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشترك
ولا حاجة الى زيادة قيد ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا انظهر
وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه لانه فانه لا ضيافيا
قوله لانها تلي في المعنى مبتدا او جه فيه ان جاقايما رجل في الحقيقة قايم رجل

فالتخصيص بالجزء المقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في مصحح قوله لا نقول الحال
بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الجزء الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف
الزمان قوله وليلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال
بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت
رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد
قوله ولا يتقدم الحال فيما عدا مثل زيد قايما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على
حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال
فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث قايم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام
وبما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف
ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية
ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا
اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قايما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام
ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه
في الجملة وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بنا الكلام على مذهب الاخفش
وبعد يتجه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه يخالف
العامل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف
مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق
بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال
الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا
لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على
العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم

يدخلا

يدخلا في العامل المعنوي لم يصح لان الظرف تتقدم على العامل المعنوي قوله
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللايق ح استثناوه عن العامل
المعنوي لا ان تبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال
المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح
ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف ف
واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجايز مطلقا هذا عند
البصريين ولا يمتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله
لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة
المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع
وفرع لذي الحال نقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال
ولك ان تعتذر بجواز تقديم ذي الحال لا داء هذا المعنى بعينه الا انه لا يبقى
فاعلا بل مبتدا قوله والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء
المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال و
فعول ومفعال والاستشهاد بالكافة والنافة غير سديد لانه يحتمل تقدير
موصوف مونث كالفايدة وغيرها واما كون الثاني مكلفا فلا حاجة الى
تقدير الموصوف واما كون الثالث مكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم
واما كون الثلاث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة للحالية يعني جميعا
قوله ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال
الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال
في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا

مهيبا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جا زيد اسدا اي مثل اسد وشجاعا و
منها الحال في بعت الشا شاه ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل
لكل جزء من اجزا المجز قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده
بجز تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول
لقول بالحال الموطيه انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط
فينبغي ان يقال جا زيد رجلا مهيبا انهما حالان مترادفان **قوله** لان
المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل فيه انه ان المقصود من النعت
ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك
قوله هذا بسرا بفتح البا وقد يضم كذا في القاموس **قوله** ولا حاجة الي ان
ياول البسر بالمبسر لو بايات بعض الصاير بسرا وجا المرطب بعض الصاير رطبا
كما جا بعض الصاير ما عليه رطبا وح صفه النخله فوجه قوله لا حاجة الي
تاويل البسر بالمبسر انهم كانوا يوولون الجامد باسم الفاعل او المفعول
الموضوع اذا لم يوجد في استعمالهم ادمقصود به تحصيل بعض الصفه في
الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق الموضوع
انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جا المبسر
لكن لا يجي بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تاويل كما اختاره المص فالوجه ان
هذا اشارة الي ما على النخل والوجه ما قدمنا فتدبر **قوله** لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الي المظهر كالعدم لا ظهر لما كان المشتق بالنسبة الي المظهر و البادر
كالعدم فافهم **قوله** لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد
الاشارة بحال البسرية فيه انه فلكن ح حالا مقدرة **قوله** نحو تمرة نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم **قوله** ويكون

جملة قال قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزو الاول منها اعراب الحال
فيلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الي في شاد نحو بعت يدا بيد اي دو
يد بيدي اي ان النقد بالنقد ونحو بعت الشا شاه بدرهم والاصل كل شاه
بدرهم الشاه وكذا قولهم بعت الشا شاه ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل
رجل وضيعته اي شاة ودرهم معرونا فنصب هنا الجزا ان لقبولهما الاعرا
قال الخليل يجوز ان يوتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاه بدرهم وشاه
ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يوتي بالاصل ينبغي ان يوتي بالواو لعدم جواز
خلو الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت
زيد على الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت والحال الموكدة مثله وكذا
المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط
في المضارع الواقع حالا الخلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن
قوله ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر
منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظايره المتكررة والمقصود
جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال
الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال بينا ولا مقام في حسن قوله قرينة حالية
اي بل المقام في حسن قوله قرينة حال ان لو اتي بهذا المقال والمراد براشدا
مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية
فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد
حال يحتمل الترادف والتداخل على الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة
قوله ويجب حذف العامل في بعض الاحوال الموكدة وكذا في حال بيان
ازدياد ثمن او غيره مما دخله الفا او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قران جزوا

من القران فصاعدا اي فذهب القراه في الصعود **قوله** والمنتقلة قيد العامل
بخلاف الموكدة فان قلت الموكدة ايضا لا تقارن ذا الحال نادرا تقييد العامل
فلا يصح اطلاق قوله بخلاف الموكدة قلت ندرة مقارنته عاملها بالحال الغلبتها
فتكون موكدة لا مقيدة **قوله** اي تحققت ابوته دفع لما المحقق الرضي من انه
لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا ثم يصح ان يكون المعنى اعلم
عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقدير
احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا
اثبته **قوله** ان تكون مقررة اي موكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه
لان الدليل مقرر للشي وموكد له فلا يرد ان الحال الموكدة قد تكون للتقرير
وقد تكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها
تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال الموكدة اعم من موكدة الجملة الاسمية
والفعلية صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه وقال التفتازاني في شرح التلخيص الحال
الموكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولوا مدبرين
منه فان اردت له اسما فسمه دائمة **قوله** لمضمون جملة احترز عما يوكد بعض
اجزائها نحو يريد ان رسولا لا يوكد الارسال لا ارسال الله نحو اذ كون
رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول
معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة
فهو يوكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى **قوله** ولا بد ههنا من قيد
اخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص
بالجملة وهو ما لم يكن مضمون فعليه ومضمون انه شاهد شهادة الله وهو

مضمون

مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما تكون الاسمية ليس فيها مشتق
ولو سلم فيصح ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير
فيه مع وجود ما يعمل في الحال لطرد الباب **قوله** التمييز ويقال له التبيين
والتفسير والتمييز على صنفين **قوله** اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز
بقوله اي اسم عن فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت
لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني شي اي حسن زيد او اي حسن زيد وكذلك
ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كتوجيها
مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه
بالمفعول وكذا يشكل بنحو زيد رايه وشفه نفسه والمربطنه بالنصب مع انها
ليست بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى عين
في رايه والمرشاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من الجواز ولا يخفى انه
تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم
بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون
هذه الامثلة فالاولى انه لتفسير كلمة ما تنكره اعتمادا على اشتهار وجوب
تنكير التمييز **قوله** في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع
الابهام عن المعنى المراد هو الموزون وهو ليس موضوع له لانه موضوع له لانه
موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان انحلال ودفع بان
زيتا يدفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وانه ليس
الموضوع له مراد النحو ليلة تزل فانه من زال الاقدام **قوله** لكن المطلق
ينصرف الى الكامل هذا ان تعذر الحمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان
على اطلاقه لما ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال

معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت
بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينبغي تفسيره بالثابت بما يقابل الحادث
في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه
فلا بد من تكلف محل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانه من التوابع
والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت
في قصد المتكلم فان التميز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت
في القصد في صورة التميز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصود بالعين
المعين الا انه لزم الابهام من غير قصد لا قاله لكان حسنا **قوله** ولا ابهام
في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تميز من كلمة
ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي
فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف دامع حب في المبهم بحيث صار موضوعا
فصح التميز عنه وكذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ماذا في المبهم
قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتميز بان وضع النعت
والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التميز
لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجلا عاقل لبيان صفة
العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كاين تحت الزيت وذلك
فرق واضح لا اخفا فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما
تقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم
انه من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذاته من انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج
تميز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يدفع الابهام عن الصفة فان المفروض

وضع

وضع المشتق المعنى الا ان يقال التميز اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض
المعنى وجعله بيانا للجنس **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد
فيه ان هذا التقدير مع كثرته واستغنايه بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه
انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقد
الرضي في مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء منويا وجعل زيد بدلا **قوله** ويعني
به ما يقابل الجملة لو يجي المفرد في معنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى
مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة الى هذه الثلثة فالمقابلة
تقتضي ان يراد ما قابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره
على التميز مثلها زيدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه
اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي **قوله** والمقدار ما يتحقق
في ضمن عدد جعل الظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر
ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار يستعمل في عدد وفي
غيره فافهم **قوله** فان الرطل نصف المن ولو قال نصف المنا لكان بيانا
لمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله**
وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور
مكيال تسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمان اواق ونصفا او فيه
او ثلث كيلجات والكيلجه منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل
بالكسر والفتح اثنا عشر اوقيه والاوقية استار وثلثا استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبه سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم

والوسق اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او
رطل وثلث او ملا كف الانسان المعتدل اذا ملاهما ومد يده بهما وبه
سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس
قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد
والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا
كما في خمسة عشر راجلا وكم رجلا ويزيد بما يتم المقدار مما ينصب التميز والا لوجب التشبيه
على المعرف باللام ايضا يعني ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سياتي
وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم النحوي على
معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولان الغرض
انه لو لم نفصل بين هذا الحكم واستيفا الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام
قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو
بان يكون غلام مضاف الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب
المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه
تعالى اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب
الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه مؤول
بحذف العاطف اي كل فرد وفرد **قوله** فاذا تم الاسم بهذه الاشيا قال الرضي
قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا فيما ذا اراد الله بهذا مثلا
قوله عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل
الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر ياخذ
اربعة وعشرين صاعا **قوله** وهو ما شابه اجزاؤه في اسم الكل الاولى
وهو ما شابه نفسه وجزؤه وكلا يجعل تشابه مضارع المفاعلة ويسند الى ضمير

ما واجزا مفعولا به ويشكل بالانوع لانه لاجزء له فالاولى الاقتصار على
الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع
جرد عن التاء واذا لم يقصد تلزم التاء **قوله** طاب زيد جلستين للنوع
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثله بطاب زيد جلستين
دون ان تقول زيد عندي ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين للعدد
بخلاف جلستين بالفتح لانه يقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن
النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما هو نحن بصدده
واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه
نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع
وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل
والكثير من انواع الجلوس واحاده واما ثانيا فلان المناقشة في المثال
ليست من داب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل
ليس مما يستحسنه ارباب التدقيق **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص
لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصل العقل
من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي
قوله ويجمع في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد قد جاوز
حد التكليف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع
مع انه لا حاجة الى تكلف لان المص لم يجوز في قصد المتعدد الا صيغة
الجمع فلا يجوز عنده الا عدل اثوابا صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده
انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق

الكلام ناظر الي ان المراد بغير غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس الجنس
المقصود به الانواع **قوله** ثم ان كان اي الفرد المقدار الظ ان الضمير يرجع
الي المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد
المقدار مطلقا **قوله** المعنى ان وجد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه
الاول ناقصة في الثاني تامة وكانه اراد الاشارة الي توجيهين لكان
في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين
المفرد او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة
الملبس بالتنوين لا اضافة شيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة
ضمير يفرد وان كان في المرجع والمص نبه علي ذلك التفاوت بالعطف
بثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان بل للتفاوت في الحكمين فان
احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالمميز **قوله** انه اراد عشرين رمضانا
لان رمضان وان كان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان
وان كان غير منصرف العلمية والالف والنون المزيدتين لكن اذا وقع
تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز وح في الالتباس في هذا المثال
ايضا نظر لانه في صورة الاضافة الي التمييز نكرة مصروف وفي صورة الاضافة
الي غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ثم
لكن سوق الكلام لا يساعده **قوله** وغير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل
فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا
يجوز انتصاب ما هيته علي التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل **قوله** تعريف
التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال

الآنة ع

انه تمييز لانه لا يجوز نصبه كما في ثلاثة رجال وهو ايضا من موجبات ان المحقق
الكثير في الثاني فتامل قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز الا ترى
ان قولنا عندي طرف النسبة الابهام في رطل لا ابهام في النسبة فيه انما
الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة
نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها علي ابهامها وكل من الحكمين اعني قوله
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم
الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر **قوله** وكذلك ما كان
فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست شبه جملة بل جملة
واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل
مع فاعله وهكذا وينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ايضا بما ليست جملا ذكرتها لك جملا رجاان لا يخفي علي نحوك والاولي في قولك
حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها احسبك
والمثال به نحو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد **قوله** لله دره فارسا
قال الشيخ الرضي في الاصل بالدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن
الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما
نسب فعله اليه قصدا للتعجب منه ينسبونه الي الممدوح ويضيفون اليه
يعني الله در ما اعجب فعله وفي القاموس قولهم لله دره اي عمله
فقال الشارح اي له خيره بجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة
قوله ثم ان كان اي التمييز بعدها لم يكن نصا في المنتصب عنه فهذا الشرط
بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله

لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعل المتعلق وبعد تقييد الشرط هنا باصار
فطنه ان يكون قوله والامتنا ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه
قد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الي التقييد في القسمين لو حمله
الصحة علي الامكان العام اما لو حمل علي الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر
فلا حاجة الي التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره
ثم تقييده الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دايرا بين المنتصب عنه
والمتعلق فلا معني لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه
ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه علي قول المص والا فهو لمتعلقه انه
ليس فيه فايدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفا
هذا وهذا المقام من مزالق اقدام الاذكيا وقد خصصت فيه بمزيد فضل
يغبطني اجله الاغنيا وشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه عليه شي ولم يحتج
الي تقدير وتاويل لكن جملة من خصايص شرحي علي الكتاب فلو ظفرت به
لحييت مع ما لا يحصى من العجايب قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه
ان لا ابهام فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام
عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهي لمتعلق الذات المقدرة دون عن
زيد وقوله اعني الشي المنسوب الي زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم علي
المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عليه فلا حاجة الي
تقييد الشي المنسوب الي زيد بكونه مغايرا له بناء علي ان الشي المنسوب
الي زيد هو الذات المقدرة التي قد تكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق
التمييز فيهما اي فيما جاز الوجهان ضمير فيهما الي القسمين المذكورين فيبقي حكم
ما كان نصا في المنتصب عنه في تكلف من ضمير الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفي انه تعسف جدا

قو

قوله اذا اردت ابا واجداد اله المراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله
فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان ينفي ذلك الجنس هذا بنا في ما
سبق منه ان تثنية الجنس وجمعية لا تخص قصد الانواع بل امر مشترك
بين قصد الانواع وقصد الافراد حتي احتاج الي التكلف بل التعسف
بحمل الانواع علي ما يشمل الافراد ما اعجل نسيانه لما شبه عن قريب بيانه
قوله الواو بمعني مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت وهو اي
كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه ومما يقضي منه العجب انه
جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتاج الي جعله بمعني وكان
وجه جعله فاعلا انه بنا وبل ثبت فلذا ثم احتيج الي ادلة لصحة
جعل الخبر فاعلا معني هنا وهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعي
بما هو احوج الي الثبوت قوله ان كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه يعني الطبق يصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق
الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه
فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ويكون المتبادر
من المصدر المضاف الي المفعول المبني له قوله ويجوز ان يكون بمعني اسم
الفاعل لا معني للاقتصار علي كونه بمعني اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا
للمفعول للتوجيه السابق قوله واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لا معني
للحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل علي
هيئة صح ان يكون يقع حالا قوله لكن زيادة من فيها زيادة من في التمييز
عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا
كانت بما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المفتش صحة عروض

من دراهم وكان المص معه حيث صرح بتجويز دخول من على مميزكم فلو كان
تجويز دخول من على التمييز عن الذات المذكور عاما لو يخصها بهذا الحكم تامل
قوله يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من
لتكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فاولى ان يقال
ولا يتقدم التمييز على عامله الا اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذا
جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي
مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض
عيونا تجر منه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار
لعدم احتمال سوق العبارة اياه والانتقال او فاعله لما تضمنه وكذا الحال
في امتلأ الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين المثالين فضمان تصحيح الكلام
عليه قوله كلامه وههنا بحث ليس البحث واردا لان الشرط وجوب التاخير
التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لو رد الفعل المذكور الى المتعدي واما
مجازيا الى آخره الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفي ... من الوجه قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز الى آخره قاعدتهم
المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا
الارض عيونا قوله فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم
الفاعل والمفعول فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل
يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد بهما الفعل وشبهه كما هو
المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كاد نفسا
قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي قوله المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكره

مرتين او جملة شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من قاس ابا
وذلك لان ذكر شيئ مرتين مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا ولك لان
ذكره ان تقول الاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين قسما داخلا في الحكم وقسما
خارجا عنه قوله ولما كان معلوما بهذا الوجه البعيد المحتاج ثم بانه يمكن
تعريف المستثنى فقد تبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد
الا واخواتها مخالفا لما قبلها واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام
بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا
مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع
مجازا وقيل المراد ان اداة المستثنى الاستثناء فيه مجازا لا لفظ المستثنى
قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قوله من متعدد
اي عن المراد منه بان يكون بالمستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو
مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على
المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم
سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد
والمخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية
رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد
المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد
بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فتاتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة
ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة
افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا
غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا في اطالة الكلام

والله الواهب بالالهام اجل الانعام **قوله** سواكان ذلك المتعدد لفظا اي
ملفوظا جعل لفظا او تقديرا تفصيله للمتعدد باعتبار كونه مذكورا ومقدرا
وذلك ان يجعله تفصيلا باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا
باعتبار على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا
بالتاويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تاويل
الاجزا وذلك ان يجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثني كما يكون ملفوظا يكون محذوفا
نحو جاني زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا وغير وبعد
مضافا الي ان سدده **قوله** في كلام موجب اي ليس ينبغي الي هذا هو المعني الاصطلاحي
للموجب وغير الموجب ما يقابله **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان
يكون قوله ان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثني ويجي
ما يقابله كلا منا ناقصا **قوله** لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا نحو الظاان
الكلام في كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثني منه
فحينئذ لابد من قيد تام ليتم الضابط **قوله** الفعل المتقدم او معني الفعل بتوسط
الا نقضه الهم بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم
وقوعه على المثال وجواز ان يكون موضوعا **قوله** او مقدما لم يعد كان في هذا
القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلالان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد
الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوف
على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول
الشارح عطف على قوله بعد الا نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثني في
قولنا ما جاني غير زيد القوم وفي قولنا جاني القوم في غير حمارا الا انه يقال
المستثني بغير في حكم المستثني لمجي حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم

في المنقطع يفتقر الي تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وانه
غفل عنه في قوله او مقدما **قوله** سواكان في كلام موجب او غيره اشار الشارح
ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الآخر ليعلم
انما اجتمع هذا القسمان وجب نصبه لوجهين **قوله** اي المستثني منصوب ايضا
ذهب سيبويه الي ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به
والي ما بعد الا مقدر سوي كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع
المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتاخرون لما راوها بمعني لكن قالوا
انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشابهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب
نحو جاني القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجي وقد يجي ظاهرا نحو قوله تعالى
الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون هو بمعني سوي ويرد ان سوي
لا يفيد الاستدراك والاستثنا المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في
الحكم السابق **قوله** في الاكثر متعلق بمنصور **قوله** اسم يصح حذفه متعددا كان
او غير متعدد نحو ما جاني زيد الا عمرا **قوله** او الي بعض مطلق من المستثني منه
يعني ان الضمير راجع الي بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل
نفس وانما قلنا الي بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولقلة عموم
النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعني الكل
واريد منه ههنا هذا المعني والاوجه ان الضمير راجع الي البعض المضاف اي خلا
بعضهم والاضافة للاستغراق **قوله** وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان يقال انه خلا
في تقدير زمان مضاف اي زمان خلو زيد كما في هذا سافر فيطابق في المعني ما خلا
قوله اي النصب بهما انما هو في الاكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل المعني
المنطوق والمستثني بخلا وعدا مختار فيه النصب **قوله** تقديره خلو زيد وعدو عمرو هذا

لا يستقيم لان الفعل المسند الي الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر
يكون في تقدير المصدر المضاف الي الفاعل فيكون تقديره خلوع زيد اعلي
ان الضمير راجع الي المجي او الجاء او البعض **قوله** اي وقت خلوهم الخ
خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزيهم ولا وجه للاقتصار علي التوجيهين
لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الي الجاء ايضا كما سبق في خلا **قوله** وهو ضمير راجع
الي اسم الفاعل الخ لم يذكرها هنا احتمال الرجوع الي المصدر لعدم صحة
ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر
في الاثبات لا في النفي والاولي ان نفي زيد عن المجي لا يوجب اخراج زيد
عن المستثنى منه فلهذا لا يجوز رجوع الضمير الي المصدر نعم لو جعل زيدا
مضافا اليه للمجي فيكون التقدير ليس المجي مجي زيد يفيد المقصود لكنه
تكلف لفظا ومعني فافهم **قوله** ولا يتصرف فيه اي ولا يغير لا يكون الي غيره
من ما يكون وما كان ولم يكن **قوله** حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
متاخرا عن الا لا يخفي في هجنة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعني
يجوز فيه النصب بعد الا ولا معني لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة
في فيه يجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض
من الكل ومما يقتضي منه العجب انه قيل توجيه الشارح احسن لان المقصود بيان
حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل
مستثنى بعد الا والمقصود ههنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى
في التنحية لاجل المقصود **قوله** وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعد واو على انه صفة
لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه في هذه النسخة ايضا حالا لتوافق
النسختان في المعني لانه ح لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الي المستثنى وكـ

الضمير مسند اليه صفة جرت علي غير من هي له فيجب الاتصال وان يقال
للمستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول
تقدير قد اهون من تقدير الضمير العايد الي الموصوف وفي قوله صفة
لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام **قوله** ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ
عادة المص استثنا المتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتوخر لا الحكم
فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديمه
اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في
المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما
وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام
موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه علي عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الي
التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختار البدل فيما يتصور
فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز المقدم تقديم البدل
ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يكون الغلط في
الاستثنا لان مبناه علي الروية كما تقدم فلهذا لم يحتج الي التقييد بما يخرج
المقدم والمنقطع والمقدم علي ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه
ما هو التابع في ذكره واستغني به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم
ولا بد من هذه القاعدة من قيدين اخرين احدهما ان لا يكون المستثنى
متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان
لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب
اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار

النصب ومن ههنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا
القسم **قوله** ولاعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ما يقابل التبعية **قوله**
ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع
والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر
وبهذا اندفع انه المراد ان كان عامل المستثنى منه تشكل بقولنا ما مررت الا بزيد
فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على
حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد
عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه
لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء
فقد سهى **قوله** فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ مما حذف منه الجار واوصل
الضمير المجرور به ولك ان تجعل تستغني عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا
للمستثنى بحال متعلقه فيكون المال المفرغ عامله ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه
للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له **قوله** وهو اي والحال ان
المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى
منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير
عايدا الى المستثنى منه بل ما هو غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون
المستثنى منه والاوجه ان تجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وتجعل
قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير
الموجب ليفيد الكلام الا ان تستقيم المعنى فيصح عدم الذكر في الموجب فيصح
ح استثناء قولك الا ان تستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو
مستثنى عن نهوض الكلام اي لا يعرب على حسب الموجب وفقا من الا وما الا ان

يستقيم

يستقيم المعنى **قوله** ليفيد فايدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فايدة صحيحة ولك
ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فايدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء
من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بحذف النفي على ما سيتحقق في
مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل يفيد قوله نحو قولك كل حيوان مثال
لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه **قوله** الا ان يستقيم المعنى
قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية
فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت ما لخصه هذا ان الاعراب
على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة
استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفة الفن **قوله** ان معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام
كما يظهر من كتب اللغة على المثال في بيانها وما يقال ان الدليل لا
يثبت الدوام الا ان يقال ان المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي
افادته بحث فيه ان الاثبات جعل المنفي ثابتا والثبات يفيد الدوام
وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في
حين النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم
النفي يفيد دوام الثبوت **قوله** لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف
لانه لا يوجد نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات الا انه عينه لان نفي
النفي لا يمكن تعلقه الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد
غفل **قوله** فيكون المعنى زيد دايما ليس المعنى الدوام المطلق بل في
الماضي هذا قبله **قوله** او يحمل ذلك على المبالغة في صيغ العلم واي
مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا صفة

العلم بحمل العلم احق بانتفاء من علامة متقابلات قوله واذا تعذر البدل
لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها
ببحث الاعراب بحسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على
معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد
الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل
على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر الا درهما لكن ان لا درهم
فان خمسة عشر له محل تركيبي هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد
وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع اختيارا فوق
الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب
على الاستثنا ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد
فيها الا زيدا وما زيد شيا الا شيا نعم لا ابهام فيما جاني من احد الا زيدا
وقد يقتضي خوف الايهام الكف وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف
قوله قيل انما وصف به ليلا يلزم استثنا الشي من نفسه لو قال ليلا يلزم
توهم استثنا الشي من نفسه فدفع ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح
ايضا لحمل التنوين على التحقيق قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
بعد الاثبات فقد من ان يكون المثال اتفاقا ادمن تزاد في الاثبات
عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولامتناع زيادة الاستغراقية
بعد الا وجه اخر في المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص
والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولهذا لم
يقيده بكلمة قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا
لو ابدل عمرو عن لفظ احد لا يمكن نصب بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة

كا

كما سيجي ان شا الله تعالى قوله وما ولا تقدران لا حقيقة اذ لو يكن البدل
الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الي ان العامل في المعطوف والبدل في تقدير
وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسرايه حكم المتبوع
فيه وبعضهم الي ان المعطوف والبدل كساير التوابع فاشار الي الرد (بين)
وامكان توجيه قوله لا يقدران على ابهما شيت واشار الي ان العبارة
اقرب الي المذهب الاول ولا يخفى انه لا فايدة في قول المص عاملين
بل يوهم جوازا لتقدير غير عاملين قوله فهو مرفوع في النواسخ
اذا دخلت على المبتدا والخبر دخلت غلبت عاملهما لكن ينبغي تقدير عاملهما
اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم ان كان العامل حرفا لا يغير معني
جاز اعتبار ذلك كالمقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل ونظيره اذ بعث
اسم لا المبني لنظر الاول المفرد المتصل به اذ نحو لا رجل ظريف جاز رفع
والعطف على محل اسم لا اجابة نحو لا اب وابن قوله وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيه حاشاي بلا نون
الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ
وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه
ان النصب بعده شاذ واعلم ان بعضهم في قوله وبعد حاشا للتصريح
باختصاص قوله في الاكثر به قوله ومعناه تنزيه المستثنى عن ما يستثنى
بها الا عما نسب اليه سوء قوله اي براءة الله اي فاعل حاشا ضمير راجع
اضمر من غير سبق ذكر للعبد ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور
وافضناه الي زيد علي وجه التنزيه من غير ملاحظة تنزيه الله تعالى اياه فالاظهر

ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برا المجي زيدا عن نفسه جملا شائع
المجي وانتفاوه عنه بمنزلة بتبريه اياه قوله اشتغل اعرابه اليه فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه وبهذا جاز العطف على المحل فيقال ماجاني غير
زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ماجاني الازيد قيل لما كان اعرابه اليه فالاعراب
بعينه اعرابه المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير الاعراب
المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب
المستثنى بالا فافهم قوله فيدخل ماجاني رجلان الازيد قال الشيخ
الرضي لا يجوز للاستثنا المتصل لان المحكوم عليه كاثنين اثنين وليس
زيدا ثنين قوله منكورا اي منكرا لا يعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز
عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل
معرف مضافا كان نحو جاني اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على
الصفة او اسم الاشارة نحو ماجاني هولاء الازيدا واسم موصول نحو ان
الناس الا الذين امنوا لفي خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكر
ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر
قوله نحو جاني رجال الا واحد الا فايدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم
انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع ان يكون منكرا
محصورا معنى قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المص في بيان
هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله اذا كان جمعت الا عليها الحال
غالبا فقد التفت اليه المص حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اقتصر حكما
اكثريا الا ان يقال مراده الا انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام
وترك قيد غالبا وسامح في حذفه فان قلت قد التفت المص الي مجي الا صفة

في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف في تقدير الاستثناء
بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعدد في
المحصور جعل التعذر استعمال الصفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور
المتعدد الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف
في غيره سقيما الا ان يحمل ضميره في غيره الى تعذر الاستثنا قوله وتعذر
الاستثنا لدخول لعدم دخول الله في الهه بتيقن فان قلت ما ذكره
لا يفيد الا تعذر الاستثنا المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر
الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول
بيقين افاد الدخول شك بافاد ما ذكره المص وبعد فيه نظر لان عدم الدخول
بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثنا وحمل اليقين على
ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثنا لا يوجب الحمل على الصفة
فليحمل على البدل قلت رده المص بان لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي
الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما
هو قلما واقل وابى ونحوها انتهى ووافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل
الا حيث يجوز الاستثنا وفيه ان يتعين البدل عند تعذر في كلمة التوحيد
ولا يجوز الاستثنا قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير
الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة
لا الله غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف
الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد
معناه ان كل رجل منها بغير غيره لا ان الجمع من حيث الجمع مغاير له وكيف
لا ولا فايدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الالهة بغير الله

يعني انه اذا وجد الالهة يكون كل منها لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها
فلا يكون شي منها الله وبهذا ظهر انه يصح انه الاستثنا ايضا لان فرض وجود
الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها تعين هذا الباب فاحسن التامل
قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدي به وهما
فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان
نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان في الاخوان الاولى
في قوله الا الفرقدان شذوذان اخران احدهما وقوعه صفة دون كلهما المضاف
اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على
ان البيت مما لم يتحاش عن استعمال الشذوذ ليتأكد كون الا صفة فيه شاذا
وكان الشاعر خرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين
معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اي ان لا يكن الفرقدان
اي ان لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا
شذوذ في البيت اصلا خذ هذا واعرفه من الله فضلا قوله وعند الكوفيين
يعني في نصبها على الظرفية خلاف فالمعنى قوله النصب على الظرفية ان اعرابها
النصب لا غير وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا لا على الحكاية على حالة
الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص على
الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره لكن المعنى
ان نصبه بناء على الظرفية فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه
بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما تقرره ان سوى في الاصل
مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير

لمعنى

لمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله
ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف
في الاصل لا في حال الاستثنا قوله وستعرفها اي اخواتها ولهذا الملم
بينها المص ويمكن ان يحمل ستعرفها الى كان واخواتها لان كان التي شبت
لها الخبر لم يعرف بعد قوله والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ
الخبر في تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر
هذا م
لان كون النظر لان كون الافعال مزيدة واخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون
الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله
وامره كامر خبر المبتدا في احكامه واقسامه وشرائطه على قياس ما سبق
يعني ان المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة الا في جميع الاحكام
الا انه المتبادر بعد ذكر احكامه لشي وتشريك الاخر معه فلا يرد انه
لا يشارك خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل
وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع
قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر كان واخواته مستقبلا
لان هذا الحكم لا يبنى على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون
المص معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس ومادام
ومازال ولا زال ومرادفتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما
زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة هو
والمضارع ولان ما دام فلان ما المفيد للدوام تقلب الماضي الى معنى الاستقبال

غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل
للاطلاق هو الجامد والصيغ المضارع **قوله** وتتقدم على اسمها حال كونه
معرفة لما كان يتجه عليه ان المخالف لخبر المبتدا لا يخفى ذلك بل تتقدم
نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله**
وكذا اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي
ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استثنى
عنه كون تعريفهما نفيا عن تقديمه فانه لما ليس له هذا الحكم من احكام
الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان نقول وذلك اذا
كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظا وكان هناك قرينة تعين الخبر
يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ **قوله** ويحذف
عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق
كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر يرجع كل منها ويحتمل الى خبر
كان واخواتها ولكن ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها ويجعل
قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم الخ قيدا له تخصيصه مكان قوله
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخيرا اي بعد ان اذا التي يليها
اسمه بحيث يشبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون المحذوف
مفسرا نحو ان خيرا بكى فخيرا فانه يجب الحذف ح ومنه اطلب ولو بالصين
اي ولو كان العلم او لو كنت بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني
قليل **قوله** ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها
عائدا الى هذه الصورة والاظهر جعله الى هذه الجملة وانما قال المص في
مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثال المضاف الى الجملة المذكورة

لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هذا اخص منه وهو ما اشار اليه
تغييره الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها **قوله** بعد ان يجي
ان اسم ثم فاء بعد اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسيران راكبا
فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة
في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق
فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر منه تقدير السير لا ان والمعنى المتبادر ان
تسير راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجي بعد ان اسم فاء بعده
اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر **قوله** اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة
في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض موافقة بخامس وهو جر
ما بعد ان ما بعد فائها وكذا اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر
يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف نص عليه الرضي
وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح اي ان لا يكن المرور
بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا
على فطانتك في استخراج ضروبها **قوله** ان كان في عمله لانه لا يفوت مقصود
المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر **قوله** فكان جزاءه
خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل
الجزاء لا بد له من الفاء والروابط المذكورة في غير الحذف واعلم ان مراد
المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط
بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن البحث
وكلاما تقريبا في نظر المناظرين **قوله** اي لان كنت رد على الكوفيين
حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى

فا
الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بلا اختلاف
في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا
ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي بما هو الحق الاستعمال
فما قال الشيخ الرضي لا ادري قولهم بعيد عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى
فلا استقبال فيه واما اللفظ فلقول الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان
قومي لم تاكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء
فلابد من تقدير فعل قبله اي تفتخر والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه
نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لابد من اثبات
ان التركيب فيما بينهم استقبالي قوله وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
كان عوضا منها يدل على لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان
المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه
لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد ما لم يتعلق به
غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته
قوله واقتصر المص الاول انكر الشيخ الرضي مجي اما بالكسر في هذا المقام
حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير
صورتها فاذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل
ان كنت لانه ثبت لانه اما انت منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا
القول قوله اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر
او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا
بد من بيان ان هذه متروك بيانها لا تيانها في قسم الحرف قوله المنصوب
بلا التي يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا
او

اوما انما قوله اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة
الى تقدير المعطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال ولا اثر بقوله وحكمه
الى تقديره بل اشار الى معنى نفي صفة للجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود المعنى
بل لنفي حكمه وثبوته للجنس وكذلك ان ابتغى صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود
في غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل وكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر
قوله لكن الكثرة ههنا في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظرا لان المجرور
بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال
كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم ولو كان المنصوب اهم
بالبيان فدعا ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهوم بخلاف ساير
المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص لم بالاسم قوله ولا يبعد ان يقال
توضيح لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل قوله فخرج منه مثل ابو في
لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يصح
ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية
بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع
ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف لتصحيح
قوله وهذا القدر كاف الى اخره قوله او شبهه به هذا مما اختلف
فيه اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم
ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف
الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول
عليه بالكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور
بما موصلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا كما في الاول

قوله لك على النسخ المشهورة تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ كان لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكر على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولنا قدم مثال الحذف **قوله** والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره ح في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل بنون لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المونث السالم يبني على الفتح **قوله** الياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيصار عان المضاف والاكثر ان يكون الاعراب المحلي للاعراب للحروف للحرف الذي يبني عليه لانه لو وضع موضع الاعراب لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد **قوله** والتكرير وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض ح تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه **قوله** هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع **قوله** بفصل على وزن حيدر هو المقضى بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل **قوله** ايراد حسن بحذف اللام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والماول بالصفة المشهورة بها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او وقع في مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقوبا له اي فيما كررت فيه لا لانه كررت لا يقال تصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان

يقال

يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الاخبر واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور لا يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر **قوله** فانها بحسب التوجيه تزيد كما في اثناء تفصيل الوجوه تستفيد فتو على انه يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان تكون في الثانية معرفة على تفرد وخبرها محذوف لم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما انه في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان ثم اعترض عليه بان الاظهر موجود ان لم يطلع على باطن الامر **قوله** فحذف خبر الجملة الثانية مذكورة وقد سبق انه موجود فيهما تناف فالاولى ان يقال سابقا وخبره باسمه **قوله** جملة على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب او جملة على محله العربي فان للاسم محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء **قوله** فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فتكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير والتنكير ولا يجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال **قوله** وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعف اظهر مما ذكره ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لاستعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى الظاهر ان المهم ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال ولا يلزم من ضعف فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته

قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل وانما خص لا ببيان ان الهمزة لا تغير
عملها لان لا اثر لتغيرها في المثال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ماء
اشرب به على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا
بطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهة
بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة اولان فيه خلاف الاندلسي
في العرض فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي حيث منع كونها
للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني
اذ التمني بعينها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا لمعنى الاعلام اعني الغلام
اولانه لما كان يغير عملها دخول الجار فيقول فيقال كنت بلا مال صار
مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجي بلا مال بالمبنا على
الفتح نظرا الى لفظها كما يبني مع لا ادا لا بدع نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام
حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود الشارح حصر المعنى في الثلثة
ومنع كونها للمعاني الاخر التي تجي لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ
والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها
دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرم في انتصاب بحث لجواز ان تكون بعد كلمة العرض فعل
لانه يجوز الا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم
بعدها في باب الاضمار على شرطها التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة تبيت المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير
تبيت تحصل كذا قوله ونعت اسم لا المبني اشارة الى المعهود وهو المبني من
اقسام اسم لا وخرج عنه الا ماء ماء باردا فان باردا ليس نعت اسم لا

المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
الى ما يبنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال
من ضمير مبني اي بالتشكيل لا وجه بدعوا الجمل تبعض فيؤذن الحكم اوصافا
للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ذلك ان جعل
مفردا حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل واحد
عامله يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله اي لحكم الاعراب لا يعين
الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة
الفصل اه لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البنا الفصل
بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد
وهو ضعيف اذ تقرر ولكن وجه فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرف
فان قوله ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زايد في كلام المتن
قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذا لكلام في العطف على
اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا ولا يتصور
العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على المحل
اللفظ والمحل قوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه
لان ما سبق فيما يعلم منه في هذا المقام قوله حكمها حكم توابع المنادى
قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البنا في البدل دون وجوبه
قوله منه في اثبات الالف نحو اب اراد به الاسما الستة الا اذا فانه
لا ينقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا
الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب قوله وحذف النون منه نحو لا غلامي
اراد بنحو المثنى والمجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين

طوي الشارح ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سوال مقدر
وهو انك قلت اسم لا النكرة مبني ومثل لا ابا له ولا غلامي له مع افرادها
وتنكيرهما معرب بان لانه يحصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما
الحكم فالحق ان يجعل لهذين التركيبين من غير تقدير سوال **قوله** اي شاركه
اسم لا حين مضاف لا فرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب
المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الي اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع
ضميرله الي المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف
متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته الي مثل هذين التركيبين
وارجاع ضمير له الي تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في
اصل معناه اشارة الي ان التعريف في الاضافة زايد على اصل المعنى وح له
يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص
بل زايدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون
فايدة ادراج الاصل انه لا شاركه في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين
تفاوتا فيكون قول الش رح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا تاما بخصوصات
كلام المص وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل اذ لا شاركه
في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد
من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر **قوله** لم يجز
تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة
النصب لا لانه ليس فيه ما به شبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز
لا امرين في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا اخير في اليوم في اصل المعنى
لان الاضافة في امثاله بمعنى في **قوله** لفساد المعنى قال المص لانه لو كان مضافا

ثم

لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا
لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يتعذر عن وجود الالف وعدم
النون بالتمكن التكلف يمكن ان يتعذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة
المضاف شابه المفرد المنكر فلو لم يرفع ولم يكرر وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه
العمدة فيما بينهم فنحن لا نحكم المحقق الشريف قدس الله سره في شرح الكشاف بان الخليل
على كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو
مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثلا له **قوله** اولان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده عن العبارة **قوله** ولا يحذف الاسم وجود
الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان
يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر ان قوله وهي اي خبرية
خبرما ولا جعل الضمير الي الخبرية فاحتاج الي بيان النكتة للاقتصار
على الخبرية ويمكن ان يجعله راجعا الي عاملية ما ولا فيستغني عن النكتة
وذلك ان يجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل
الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان بخلاف ما
جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على
لغة اهل الحجاز في بحث اسم لا ولا مع تقدمه وتاخره الي بحث خبر ما
ولا **قوله** وهي زايدة عند البصريين نافية موكدة وليست ان النافية
بل التي تزاد مع لما وما المصدرية ايضا قال الرضي الظ ان زيادتها
عند البصريين ايضا نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات
قوله او انتقض النفي بالا خلاف ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا
منجنونا باهله ۞ وما طالب الحاجات الا معذبا ۞ واول وجعل من قبيل

ما انت الا سيرا يجعل معذبا مصدرا وجعل مبحونا قايم مقامه اي دوران
مبحون **قوله** او تقدم الخبر وما ليس بظرف علي الاسم المتقدم علي الخبر نحو
ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالي فما منكم من احد
منه حاجزين **قوله** فلان عامل ضعف او لكراهة ان المنافة في ما اعرض
العامل **قوله** اي بحكم المعطوف الدفع لا غير من النصب والجر لان جرها
لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد
الموجب لتاكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب
ان المقصود بعد الموجب والفرد لا الجملة كما ذهب الي الشيخ عبد القاهر
فيجعل ما زيد قايم بل قاعد في تقدير بل هو قاعد وانما الدفع فلا عطف
علي محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقبل العطف علي سبيل
التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعد **قوله** اي
اسم اشتمل ليخرج نحو الاشتمال يعني كون اي ما الجر مسموعا عند سماعه
فاحتاج لاخراج الحروف الاواخر الي تعين ما اريد بكلمة ما ولو جعل
الاشتمال كون اي ما الجر متعلقا به مذكور الافادة معنى فيه لم يحتج له
اليه والاحتياج ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع
من الحرف والاخر وجزء اخر لا شتماله علي الجر كاشتمال الاسم **قوله** يعني انه
الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامه لا المعنى المصدري نوضحه
قوله سوا كان بالكسرة الخ فلا يتوهم الدور وفي لفظا او تقديرا تعلق
بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا
لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل
المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الي قيد الحيثية لكن احتيج الي ضم اليه للتنبيه العبد

المذكور وعلي هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر
لمزيد التوضيح الملحظ في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفته به الي احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفته به بان يراد
بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل
علي اعم منه ومما هو شبيه به مبني علي ان يراد به المشتمل علي ذات العلامة
لا علي العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه
ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد
بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما
وان اعميت ما اشتمل علي علم المضاف اليه ليس اولي بتقدير ان لا تحقق
المضاف اليه بما عرفته كما تقتضيه كلمة الوصل **قوله** وذهب في ذلك مذهب
سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان
بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف والا
فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولي
ان يقول والارادة الخ **قوله** اي منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ
الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه
والاولي ان يحمل علي قبيل تضمين الانسلاخ قوله تنوينه او ما قام مقامه
هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه
بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله
لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه
لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الي زيد لان
الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو

كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام **قوله** التعريف اي التخصيص اي التخفيف
كلمة او هنا لمنع الخلو اذا التخفيف لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر من هذ
التعريف انما قال المتبادر لانه لا يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير او حكما **قوله** لانها تفيد معنا
في المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية افادة معنى للمضاف الى معاد
الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت
معنى للمضاف هو الخفة والاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا
اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيين او تخصيصا لمعنى المضاف
والثانية لا يفيد الا تخفيفا للفظ المضاف نسب الاولى الى معنى المضاف
الى لفظه قوله علامتها ان يكون قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام
في مثله تقديرا وكن تقدير العلامة احد احرف معنى كما لا يخفى **قوله**
كاسم الفاعل الخ والمنسوب **قوله** في جنس المضاف الصادق عليه وعلى
غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا الخ لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه
اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق على المضاف
على المضاف وعلى غيره المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا **قوله**
والحاصل الى حاصل البيان في هذا المقام **قوله** واما سا وكليث
اسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظ لا يصح التمثيل
بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال
احدهما كما يصح استعمال الاخر لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص و
المباين الا ان احملت على ما يلايمه فيلزم تكلفات كثيرة **قوله** فان
كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يسدعبا الخ المص

فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف
كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلاث رجال وليس المضاف
اليه اصلا للمضاف ويشكل ما ية رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة لامية ولا بيا نية
لانه لا يصح ما ية هي رجل بل يجب في رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين
للواحدة الجنسية اي ما ية هي هذا الجنس قوله وقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية والظاهر من قوله خال
عن التكلف لان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل
رجل الاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل ويصح حمل المفرد على
كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل **قوله** قلت نعم لكن لما
كانت الاضافة بمعنى في نحو هذا الكلام اوقع اول اولى من وقع فيه قلة التدبر وتبعه
كثيرون لمنعهم ربقة للتقليد عن التكفر التفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك
بحبل التوفيق وبعون كنز اما بنزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة
اليه ايضا بهذا التنزيل بل بمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس
هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا **قوله** اي ضرب واقع في اليوم
الظرف في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس
صفة الضرب واقع بتقدير اليوم **قوله** اي تعريف المضاف اي المضاف اليه
المعرفة قول المص وتقييد تعريفا مع المعرفة ظاهر تعريف احد طرفي الاضافة
مع معرفة هي احدهما الا انه خص المستفيد بالمضاف اليه **قوله** وشرطه تعريف
المضاف لان التعريف **قوله** كما قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معنى قد يقع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه
علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله او فرد منه **قوله**

ولعدامر على اللئيم من المفرد من غيرا ستعال الاول فان المراد من اللئيم مفهومه
المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعال اللفظ به
مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة
لان مناط الفايدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان تكون محالة الشيخ مع علماء
البلاغة من قبيل مخالفة المعلمين وتفاوت الاصطلاحين وكلام الشيخ احق
بالاعتبار في تحقيق كلام النحاة **قوله** وليس يجري هذا الحكم في غير مثل كنحو وشبه
وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لايكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة
الى معين وبين مثل وغيره في عدم افادة التعريف فما مع ان الاستعمال
فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخرين **قوله** بان يجعل واحد
من جملة من يسمى بذلك الاسم اي يجعل مدلول واحد من جملة من يسمى به بان يراد به
الاسم مفهوم يصدق على حمله فيكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا
الاسم وفي بعض في بعض الاعلام بمفهوم خاص الاشتهار رسما بمفهوم فيستعمل
العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق
تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكر فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير
العلم تضييق لا طريق اوسع ولا يذهب عليك انما يستفاد من قولهم ان العلم
يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لشيء
معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع
لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التنكير جعله في حكم النكرة **قوله**
وان لم تكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجريده والاظهر ان
المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى
النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص استعمل في المعرفة وهو خلاف اصطلاح

النحاة

النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص
في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا **قوله** ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة
الى قوله فتضيع الاضافة **قوله** وبين جعلها علما في النجم والثريا ورد عليه
ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة ولا يخفى انه
غير وارد ان تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما بجعل المجموع علما
لتحصيل تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة
المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعله علما ولا تحصيل للحاصل واما ما جاء
الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة
في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق **قوله**
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام ابدا فيه الاخر الا فصح
فلانه ما ثبت من الفصحاء **قوله قال** ذو الرمة قال في الحاشية قال ذو الرمة
ايا منزلي سلمى سلام عليكما **قوله** هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع يرد جواب
السلام ويكشف العمى عن المستخبر الذي في عمى عن حال سلمى والاثافي
جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي تنصب القدر عليها والبلاقع
جمع بلقع اي الخال وفي ان الاثافي تمييز الثلث فكيف صح تعريفه و
التمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان
اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من
استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى التمييز دفعا
لتوهم تعريف التمييز **قوله** نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد

فالانسب ان يكون بعمل الجمل علما بالنسبة ... تقيد جملة علما

مفعول فيه للمضارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد فليكن المراد مضارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد او
ايضا شرط وجوب الاسم عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
واذا كان بمعنى الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دايرة
على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان
قصد تقدير حرف فمعروف المعتبر في الاضافة فمعنوية قيل الاسم الفاعل
والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط
زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا
وهذا على خلاف ما سياتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول
انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومودب خدامه
لا غيره كما في زيد ضارب في دار عمرو **قوله** الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا اعلم انما يجوز انما يفيد تخفيفا في اللفظ لا تخفيفا ولا تخصيصا
ولا يجوز الا يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال تفيد
تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا **قوله** في اللفظ لا في المعنى
اه اشارة الى فايدة ذكر **قوله** في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى
لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يحتمل الحصر بظاهره مضافا الى
حذف المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه
التسمية اقرب منه وان كان بعيدا ولعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد
الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل
حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف بعد حذف هاء الضمير

[illegible]

قوله واضيف القايم اليه بعد جعله شبيها بالمفعول ليلا تلزم اضافة
الصفة الى موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما راعوا
في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان
اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها
ليلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع وسيرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه
الصفة محل رفع **قوله** والمراد ان المشار اليه ثم اه قيل لا يخفى ان هذه
العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا
يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان
يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى
واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما يتفاوت الاحكام
بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة **قوله** فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه بما هو اللاحق
ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا
وتفيد تخفيفا افترقا الضارب زيد والضارب زيد في الجواز و
الامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف
لتساويا في الجواز **قوله** وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا
قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف
والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور
ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات والترتيب الذكري
في الاستدلال لم يجي فيما فعله المص **قوله** واما لما وقع في شعر الاعشى

قوله
اعشى اسم لجمة اسم شاعر لجمع عشرة قبايل وتفصيل في القاموس
وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني صفة الفصحا فلم يكن موثوقا
به ليستدل به وح لا تتوجه مصادرة قوله لما عرفت مثل امتناع الضارب
زيد يعني امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه
وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد الاعشى وح لا ترتب المصادرة
قوله اللهم الا ان يقال اشارة الى الضعف الواضح لوضوح محال
بعد عن العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال
اخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
وكذا نظاير فاعرفه بتامل منتج قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل
فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه فيحتمل
المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد
حملا على المحل قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجه اخر لضعف
البيت قوله وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى المائة من يد
مدح للممدوح لانه يهب عبدا يتعهد الى المائة من الابل الحدنيات
الناتج مع اطفالها وهذا اعجب من المائة اذ المائة كثيرا ما توجد
بخلاف هذا العبد قوله يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك
بينهما كالفلك قوله واما لانه قياسه عطف على قوله اما لانه يوهم عند
شرح قوله خلافا للفرا قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لابد من ضميمة انتفاء ما يحذف
من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه المختار ترديد بما جاء بالحمل
والوجه المختار به الاضافة لانه لو قبل بالرفع لكان مشتملا على تكلف

قبيحا ولو نصب وانه مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على
تكلف النسبة بالمفعول بالنصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القايل
ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا تلزم
اضافة الصفة ايضا الى الموصوف بالاوجه ان المختار في الحسن الوجه
وجهان الا انه حمله هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق
المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على المختار في الحسن الوجه من الحسن
قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح المشهور انه لم
يقل بالمفعولية وفي الرضي القايل بالاضافة المازني والمبرد في احد
قوليه والزمخشري قوله فيمن قال اي في قول من قال الجملة بتقدير
المضاف لان المجوز هو قول فيكون ظرف الاقوال ويكون بين الاقوال
لا بين القايلين والاظهر ان في بمعنى عند اي عند من قال قوله فانه
لا يحتاج في جواز الى حمل اشارة الى فايدة قوله فيمن قال والاظهر
اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه وهو منع كونه مضافا
قوله اي المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول اه كانه غفل
عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى هنا فحق ما قبل الا ان
مشتق من النسيان ويحتمل ان يكون هنا مفعولا له بقوله مضافا نظهر
بالتامل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه في قيل بحثه
انه لو لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب
زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشأ
هذا الاستبعاد عدم التامل المورث للانتباه والا فكيف يشتمل
على الفصل المتمايزين فاضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضارب فا

والمضاف اليه بخلاف الضارب زيد والضاربك وان لم يشاركه تخفيف في
المضاف يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضاربه زيد
ويتفرع من هذا ان الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في
تخفيف المضاف اليه بالاضافة يعني انه لما حصل في الضاربك التخفيف
لاحاجة فيه الي الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل
المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لان لكل من هيئة التركيب
الوصفي والاضافي معنى اخر لايقوم مقام الاخر فيه بحث لان لكل من هيئة
الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام هيئة الاضافة
في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وثانيهما
ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة في المراد منه الوقت الجامع فخرج الوقت الذي
المعتبر في الجامع من كمال الابهام الي نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة
المتباينين ومما يقضي منه العجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنتجب
ماكتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان
اضافة المسجد الي الجامع من قبيل اضافة العام الي الخاص وكذا في
ساير الامثلة فتكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الفجر
وبقلة الحمقاء وجانب الغربي قوله فصلوة الساعة الاولى وهي اول
ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرض فيها الصلوة قوله وبقلة
الحبة الحمقاء في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر
بزور الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت
في مجاري السيول ومواطي الاقدام قوله مثل جرد قطيفة كتبنا في الحاشية

جرد ريشه ان كهنكي وقرد سودكي قوله حتى صار كانه اسم غير صفة فانه
يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من موصوف مذكور ومقدر
ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم
يطلب موصوفا قوله ولجث في القاموس والصحاح الجثة شخص الانسان
فهو اخص من الاعيان قوله ولايضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص اراد بالمماثلة في العموم والخصوص اراد بالمماثلة انما يكون
مدلولاهما كليين تتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين او
متباينين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاخص
الاوضح ولايضاف احد المترادفين المتساويين الي الاخر وينبغي ان لا
يقتصر عليه ما يضم اليه انه لايضاف الاخص الي الاعم وكانه اقتصر
على ماذكره لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدار وعين
الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فايدة بخلاف المضاف
بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها لان اذ حذف المضاف
اليه اخف قوله بخلاف اضافة العام الي الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا
بقوله لعدم الفايدة ويحتمل ان يتعلق بالمماثلة اي الاسم المماثل كلبث واسد
بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس فيه
مماثل الشيء بل تحقق بالاضافة قوله فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص
التعريفي او غيره واليه اشار بقوله سواه قوله واما اذا كان للجنس نفرها
خفا تنزيل الخصاصه عين الاشياء ونفس الاشياء ولكنها انما جاء من جعل الشيء
شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو في اللغة ما يصح ان يخبر عنه لمن قال الشيء

هنا بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد و
تفصيل ما يزول به الخفا من ان اللام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة
من حيث هي فالعين انم منه لصدقه على افراد الطبيعة والطبيعة فانه بخلاف
الطبيعة فانها لا تصدق الا على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين
تصدق وعلى الطبيعة من حيث هي قوله وتبرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان كرز سعيدا و كرز
اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله و شرط
تجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل المص عن وروده ثم فاخره الى هنا
قوله فاجاب عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاني سعيد كرز قلت جاني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه
انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد في تنكير العلم ان يراد به المسمى
المدلول فتاول كرز سعيد كرز مسمى سعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد
بالكرز مدلوله دون اللفظ وباول السعيد مسمى به فيكون من قبيل اضافة
العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز
سعيد لانه قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب
لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح يكفي ان يجعل المدلول
باجتماعه مع اخر اوضح او متساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال
كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الحق وكلا مانع من حيث القياس
وكون اللقب اوضح اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس
الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر واخر غير منسوب
صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهول د من معنى الحاذق لان معنى

اللئيم

اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولهذا لم يقيد
بيان الملحق بعرفهم اذ ليس لغرضهم فيه عرف قوله وقد اختلف في ان ايهما اصل
وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قولهم فتحة للساكنة
ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكما لانها لا استعمال لها في حكم
الا ابتداء بها قوله لمشاكلة يا المتكلم لان مشاكلها حركة الكسر فلما تعذر التزم
الياء التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض
تعليلا للتمثيل لكان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييدا لا تطلب
اذا جوابا فينبغي ان يقول وما رسلي بالعطف ولا يجعل جزاء ولا اداة وكذا قوله
مثل مسلمون ان اضيف الى ياء المتكلم وفتحت الياء اي يا المتكلم في
الصور الثلث الساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون
الياء عند النحويين ضعيف قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار
الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء قوله واما الاسماء التي مر البحث عنها
هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الفاء ثبتت وان كان الياء
ادغمت وان كانت واو قلبت ياء وادغمت فان كان اخر هذه الاسماء الحروف
الثلثة في الاحوال الثلثة اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى
الياء يجب ان يكون في الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناؤه
بيان حكمه او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها تحذف لاماتها
نسيا منسيا اسما صحيحة مع ان بعض ليس كالاسماء الصحيحة وهو فيّ وأخي
وابي على ما اجازه المبرد ويفهم ح انه ينبغي ان يتعرض لحم واخي وابي وفي
فالتعرض بالبواقي عار من الفائدة قوله فاخي وابي قدم الاخ لانه
ابعد عن خلاف المبرد وارجح في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد

وانما اجاز المبرد حمله على ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم
الاخ لتقدمه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقتضى منه
العجب واراه اعجب من كل عجب قوله يرد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال
الرفع وفي حال الجر الا فقياس قوله المبرد ان يقول في حال النصب اباي
قوله وابي مالك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمونث كتب في الحاشية
اوله قدرا احلك ذا المجاز وقد اري قدر قضاء ذو المجاز اسم سوق
بمنى ومعنى اري اظن انتهى واري بصيغة المجهول قوله واجاب المص بان
ذلك خلاف القياس الخ على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر قوله
وتقول اي امراة قابله جعله صيغة غايبة مع ان المتبادر من امثاله
في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين
واحترازا عن بعد ما قيل ان حم فيه حذف مضاف اي حم زوجي ولو قال
المص ويقال لكان اوضح قوله وفيه الحركات الثلث لكن عبارة الحركات
الاعرابيه وضمير افصح منهما عايد الي غير ذلك المذكور لتعين المرجع في مقام
ترجيح النبح قوله واذا قطعت قبل الخ هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا
ويقال تقريب اللغات في الفصاحة هكذا دلوا وعصا ويد وجا ولغة
ادنى منها هي كسوا قوله وذو اصله عند الفراء ذوي كفلس وعند غيره كرص
قوله وكانه خص الضمير بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء
المتكلم بالذكر في مقام التبيغ لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة
الى غير الا افاد الاشتمال كان المناسب اداء حق الشمول قوله كالكاهل كتب
في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع
فانه اسم بالنقل ولهذا جعل التوابع جمع تابعة مع فاعله الوضعية ايضا بجمع على

فواعل

فواعل وبعضهم تابعة الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة
لقال كل ثان تابعة الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة
باعراب سابقتها واجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع قوله والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي
حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوضعية والجمل التي هي معطوفات على ما له
اعراب قوله فلا ينتقض الحد بان ان وضرب ضرب يعني في ضرب زيد
لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف يعني عمل
ان وضرب من التوابع عليه قول المص ويجري اي التاكيد اللفظي في الالفاظ
كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع جعله اهون من جعل
التابع اعم قوله قوله كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على التاخير
التعريف عن الثالث فصاعدا وله فيه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر
او اعتبار ثانيا في الرتبة بالاضافة الي متبوعه لا في الذكر والوصف
الثاني في المرتبة الثانية عن الموصوف وان كان ثالثا في الذكر وان كان
كلامه ناظرا الي الدفع الاول واحرم الي الثاني وبعد صرح بان المراد الثانوية
في الرتبة لا يتوجه الاشكال في التابع المتقدم فيمن قال يشكل مثل عليك
ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل
ولا يذهب عليك ان المص بنه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني
المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد بالثاني في اعرابه سابقه
والباء الظرفيه فتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب قوله
اي بجنس اعراب سابقه من نوع الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين
قوله ثانٍ كلاهما من جهة واحدة شخصه مثل جاءني زيد العالم الخ لا يخفى

ان ماذكره لا يظهر في الصفه المادحه والمدامه والتي للترحم او التاكيد فان
القصد ليس الي نسبه الفعل الي الشي وتابعه بل الي المتبوع وذكر التابع للمدح
او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد وعطف والمعطوفات واورد عليه قراة
الكتاب جزا جزاء فان الجزء الثاني معرب باعراب سابقه من جهه واحدة
شخصيه هي الحالية القايمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس تابعا في الرتبه
بل كل جزء مستقل الاعراب من غير تاخر عن الاخر في الرتبه ومن قال باعراب
سابقه بمعنى الجنس سلط بقوله اخرجه لانه بجنس بعض اعراب سابقه لا بجنسه لان
اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في المحلين لعدم قابليته بكلام
لا يتجاوز فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه
- يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له **قوله** يشمل
التوابع التي هي موخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان الامور المراد
التابعية في الرتبة على ما عرفت **قوله** اعلم ان الاعراب المعتبر في
هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب ولما لم
يكن شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما محلهما
ولم يرض باحالتهما الي هذا الباب قوله ثم ان لفظه كل هنا ليست
في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه
من سوانح الزمان **قوله** فالمحدود بالحقيقة التابع لا فرده ولم يقل لفظ
التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظايره بتقدير هذا
باب باب التوابع والمعرف والمحذوف اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح
بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله قصد الاستدراك **قوله** لكن لما دخل عليه يعني دخل لفظ

معهم زايدا اشعر بزيادته الي كون التعريف ما نفيا **قوله** والظاهر اختصار المحدود
فيه هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من لاحظ اولي باساليب دقايق
التراكيب بل مما يلقيه البحر على وجه الماء الصافي الي الساحل من بيان الاعا حبيب
قوله ان النعت قدمه لكونه اشد متابعه واكثر استعمالا واوفر فايده
قوله يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت
برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق في
متبوعه واشار الشارح فيما بعد الي دفعه بان الوصف بحال المتعلق
معناه لوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة
قايمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قايمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن
وان يدل باعتبار اسناده الي فاعله على حالة قايمة بالمتعلق وبهذا
الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع ع
على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه **قوله** اي يدل بهيئة تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع لا يذهب عليك ان اعجبني زيد وعلمه
واعجبني زيد علمه وجاني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف
لان دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل الاضافة
المضمر وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل الاضافة
الى المضمر فلا فايدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فايدته
اي دلالة مطلقا حصل مطلقا صفة الدلالة ولا مساعدة العبارة لانه
يجب ح ثابت مطلقا الا ان يقال لو بقيد تبانيت المصدر او بتانيث
ما لا بد له في الدلالة على معناه من التاء **قوله** فان دلالة التوابع في
هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها ذلك في اعجبني

العموم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو دلالة على
حصول الشمول في متبوعه لم يقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع **قوله** وفائدة
اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في متبوعه يعني في ليس الغرض
من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية
لا بيانية كما توهم وانما تكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يقصدها
يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص
والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني
رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا في التخصيص او التوضيح مستفاد من تقييد
ما يعاد لهما بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل **قوله** ولما كان غالب موارد
الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون
جاءني زيد اسد حالا واعترض على الفرق وهذا مندفع بان بناء الفرق على ما عن
الاستعمال في احدهما دون الاخر **قوله** فلم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين
على جملة لما اي لما لم يمكن ح و في صحة نظر والاظهر ان يترك الى قوله ولم يكن من هو
الناسخ **قوله** رد بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب
للتاويل بالمشتق لا نقلا ولا عقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها
حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ارادا الا انه كونه نعتا باعتبار
انه في قوة المشتق **قوله** لا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره
الاصح الاظهر ولا فرق بين المشتق وغيره في صحة وقوعه عدم الفرق بعدمه
في صحة الوقوع لانه لا يصلح عدم الفرق مطلقا لان المشتق لغلبته راجح على غيره
قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع

الاستعمال

الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل الغاية فقصده والغرض
ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به بهذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي والخارجي
وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب والتنبيه على
ان الغرض في باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى
فهو بيان لحاصل المعنى لا بتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير
الذي لا تساعده التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض متمما من باب الاقحام
في الكلام اما **قوله** في المتبوع فماله ولي تبديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى
لا يجب ان يكون للمتبوع فان يصير ما يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدا
او ذي حال او موصوف الى غير ذلك **قوله** مثل مررت برجل اي رجل كامل اي
كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما في القاموس اي اذا اضيف الى
لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكامل في حقيقته دل عليه لفظ موصوفه
فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله في اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصلح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل
موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل لا يدل على فلا يصح ان
يقع نعتا **قوله** وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة
ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم
كما في قوله ولقد امر على اللئيم واشار الى وجه تخصيص الجمل بالنكرة بقوله
هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجمل النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة
التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب
حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد
العلم بها اوصاف الا ان يكفي في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة

نسبة مجهولة واستعمالها في نسبة المعلومة طارعلي وضعها **قوله** لا المعرفة اشارة
الي ان **قوله** النكرة احترازعن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم لم يجز زعنها لانه
لا يوصف المعرفة به اذ الجمل التي لها محل اصلا فعبارة المص غير واضحة **قوله** لان
الانشائية لاتقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك
بينها وبين الجملة الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تاويل مفرد من مسبوك
منها كما هو المشهور وحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الي انحطاط
الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الي تاويل بعيد لا لعدم
وقوعها والاولي ان يقال التقييد لان الانشائية لاتقع صفة وكل ما هو في
صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها **قوله** اي مقول في حقه
اضربه فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه
في تاويل رجل مطلوب ضربه مغني عن الحذف فهو احق بالاعتبار ربما نال درجة
الاشتهار كما قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل
المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعني علي التاويل الذي
تذكره لجاء استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه
بالطلبية المحكية **قوله** المستحق لان يومر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف
بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه الا انه قبل ذلك ولا حاجة اليه لانه
لما خص بالجملة المحكية فتدبر القول علي حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لعله
يريد ان المحذوف ليس علي حقيقته بل اراد التنبيه علي انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية
الا في مقام اظهار الاستحقاق لان يومر بان يفعل لاجله فتامل **قوله** واذا
يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية اي بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن
ظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم تحترز عنه كذلك في الخبر الحال.

واكتفي

واكتفي بما يقوم مقام الضمير لان المخاطب فوق توجهه الي الصفة فليس ههنا مظنة
الغفلة بما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة
برابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة منا قشة لجواز حصول
الربط بغير الضمير كما في جزاء المبتدا **قوله** ويوصف بحال الموصوف سواكان
مفردا اوجملة وكذا عديله فاذا اخر البحث عن بيان كونه جملة **قوله** بتبعه
في التنكير يحتاج الي تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا
فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس للحسن الا وجهه وكذا
المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب
وان كان قايما بحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق
مع ان الحسن قايم بزيد فاعرف حاله **قوله** اي بحاله قايم به **قوله** يعني بصفة
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه ثم لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ
النعت تابع يدل علي معني في متبوعه وليس حاله المتعلق معني في المتبوع اول
قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه ح ان لا يكون النعت في جاني رجل
حسن غلامه بل هو ما هو مول به اي كاين بحيث يحسن النعت غلامه
ولا يخفي ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال
الموصوف بل يلزم ان يكون جاني رجل كاين بابن يحسن غلامه وصفا
بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه
ان يقال معني قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف ملفوظ يدل علي معني
قايم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق
التعريف عليه بان يدل وصفا علي معني اعتباري حاصل بالقياس اليه
في متبوعه **قوله** والتنكير اجاز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة

والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور
نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او فعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر
لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من ما اضيف اليه وفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامراة صبورا او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقلام قوله
فان قلت فاذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال فيه بحث
لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان
والالف التي تلحق الصفة علامة تثنية والضمير مستكن فيها واما ان تثنيتها باعتبار
تثنية فاعلها دون موصوفها فمم بل الحق انها لموصوفه كيف ولا توجب تثنية
الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع وتوجب تثنية الموصوف بلا شبهة
نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه قوله على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا
تابعا للموصوف في الخمسة البواقي انه لا نظير في الوصف بالجملة فان يضربان
في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل المتبوع به ضمير الفاعل لحصول صيغة التثنية
الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال للجملة التي وقعت صفة
مؤولة بمفرد لا يمتنع فافهم قوله ولحاق علامة في اللحاق كاللحوق بفتح اللام
قوله ويجوز غير حسن والاضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن
كونه كالفعل في عدم الحاق التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخرة
ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه
ح قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الاولى ترك الظاهر ليتصل
الاستثناء بلا كلفة وليلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف

الظ

الظ الا ان تخرج الاولى ترك الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة وليلا يتجه ان
يتجه جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظ حتى يكون الظاهر
اجتماع فاعلين قوله او بجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا الا ولى او
بجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند
انه كثيرا ما يطلقون على الفعل مع ضمير المتصل قوله فلا حاجة لهما الى
التوضيح فيه انه اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين
ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجة
الى التوضيح لترقي الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب
لعدم بلوغها مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للمتكلم الواحد الى
التوضيح وحمل عليه باقي الضماير قوله وحمل عليها ضمير الغايب واجاز
الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور ذلك
على البدل ويمكن ان يقال لا حاجة للمتكلم هو من اسماء الله تعالى فهو فيه الله
اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية
ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه الوصفية فحمل عليه وما
قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والوصف
الضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح فغيه لم يترك هذا
الاولى بل غرضه من نقلها في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول
وضع الضمير الغايب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة
على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات
في المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجي بعض المنادى والقياس ان
يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص

منه **قوله** يوصف ذو اللام الابثله او بالمضاف الي مثله اي اذي لام احراد الموصول
اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف فلا حاجة الي **قوله** او
بالمضاف الي مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف علي مذهب من قال
انه انقص من المضاف اليه ايضا واما عدم ان يراد المماثله في كونه ذا اللام
وح يتجه انه يقال الاخر الا وضح ح لو يوصف ذو اللام الابه بذي اللام ويرد
ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان بالمراد بمثله مثله والموصول
قوله بلا واسطه نحو جاني الرجل صاحب الفرس او بواسطه لا حاجة اليه علي
مذهب سيبويه لو فرض المماثله بالمماثله في الدرجه لانه ابدا موصوف بالمضاف الي
مثله بلا واسطه علي مذهب سيبويه **قوله** لان تعريف المضاف ما والتعريف المضاف
اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الي المضمر دونه
وعلي هذا في كل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الابثله او بالمضاف الي
مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الي الاعرف منه لم لكنه الا ان يقال
المضاف الي الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف
باللام **قوله** اي باب اسم الاشارة بذي اللام يجب ان يراد بذي اللام
يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف اسم
الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا
وبهذا الذي قال كذا علي اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا
في **قوله** باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد
بهذا اسم الاشارة فتامل **قوله** مع ان القياس يقتضي جواز وصف كل و
مثله من اسما الاشارة وبالمضاف الي مثله بل رجل بل رجل متصف بالعلم
قوله اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية

لشمل

لشمل غلام زيد وعمرو جاني التعريف بجاني زيد الفاضل والعاقل الرجل
العاقل وصفا لا معطوفا كما سياتي ونكل بالمعطوف في قوله وانواعه
رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصوده في هذا المقام نسبة البعضية
لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضيه كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا
بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود
بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الي شيء
او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود
والمقصود منه **قوله** فقوله مقصود بالنسبة احترازا عن غير البدل لانها
لم ينسب اليها شيء ولا هي الي شيء لا لان نسبتها غير مقصوده كالمبدل منه وادرج
القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين
ابهله فاعرف القصد ولا تمل **قوله** واجيب بح فهم هذا المعني من كون العطف
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بهذا المعني وبالجمله لا فرق في المعني بين قولنا جاني
زيد حمار وبين قولنا جاني زيد بل حمار لجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف
بهذا التفسير دون الاخر بحكم قوله ولما تم الحد بما ذكر جمعا ومنعا ارد فه
لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون **قوله** بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف
بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم
جواز حذف العاطف **قوله** ولم يكتف لعدم الاكتفا فكانت منها قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها اما اي ن يعد الحروف العشرة
فيطول واما ان يحيل فيبقي معرفة المعطوف موقوفا الي وقت معرفة العشرة في
قسم الحرف واما ما ذكر فيمكن منع كون المعطوف علي الصفة نعتا نحويا عندهم

مع متبوعه بعيد احد عن
علي انه يرد عليه جواز
بدل الغلط مقصود
بالنسبة

كيف ولو كان كذلك لا يستحق لرفع مرتين فاما ان يوثر في الرفع الموجود كلا
المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان تعذر رفع لاحد المقتضيين ولم
يقل به احد **قوله** لان الحروف قد يقع بين الصفات وكذا بين الابدال
نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق على تعريف العطف
قوله وقد جوز الزمخشري يتجه عليه ان المراد توسط احد الحروف العشرة
توسط احدها بتفصيل كما سيجي والواو التي للتاكيد اللصوق ليس من العشرة
التي سيجي قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف
ح **قوله** ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول جعل المعطوف
على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة
من غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله** اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام
وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف على المتصل قلت يعدل
عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد
ولما كان التاكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على
العطف وتاخيره عنه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واخوان على
زيد ضرب هو وغلامه لانه هو الداعي الى الحكم بالتاكيد في زيد ضرب
هو وغلامه طرح اللباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل
انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل **قوله** لانه قد طال
الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطولة
الكلام بالمنفصل وقوله بحسن الاختصار رهنه ان طول الكلام حاصل بالتاخر
الفصل عن المعطوف مع انه حسن التاخير بتعيين التاكيد فانه اذا قيل
ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم

فالوجه ان يقال جوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه **قوله** واعلم ان مذهب البصريين
نبه على المسئلة خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما تفيده مقابلة
اكد مع جواز التركيب وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف
تعين النصب مثل جئت وزيدا **قوله** حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي
لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشكل انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض
كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلام مك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لا اذا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على القصد
قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله فقال فيما رحمة من الله
او بقولهم ضربتني من غير ما جرم **قوله** بدليل قولهم بيني وبينك اذ
بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا انما يفيد دليلا لو لم يكن زيادة
بين الا في صورة العطف على الضمير **قوله** مستدلين بالاشعار فيه
اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار
بل استدلوا بالقران العظيم ايضا وهذا قوله تعالى تساءلون به والارحام
واجيب بجعل قوله والارحام قسما **قوله** جاءوني كلهم تحقيقه انه لا اشكال
في جواز جاءوني وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل
بجاءوا كلهم واعجبت جمالك زيد **قوله** وقوي الظاهر وتبعوه **قوله**
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
لان قولنا زيد هو القائم وعمرو وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة بالنظر
الى القائم من كونه مبتدا واجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل واعلم انه

وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة مسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول ثم لا يكون اعتبارا اموري في عبارة المص لانتهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد ارتكب في التكلف في تصحيح كلام المتن كما يرى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب يستحقه فكلما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف نحو يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا وكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من احوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحرف بالحركة والحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة في نفسه تامل لان العامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله اما نحو رب شاة وسخلتها فبتقديرا التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على النكارة في سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضماير الراجع الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه

يصح ان يحمل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بشيء وهو ان الظاهر ان يحمل الجملة على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقديرا التنكير ولا يحمل عديلا له فتامل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتداء هو عمرو ولقايل ان يقول لم تعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدا رافعا لفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا اجاز فيه الامران قوله ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقض بما يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لعدم لمنع عدم جواز ما عدا الرفع فيما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو وسيند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز الذي جعل الجواب هذا السوال ثلثة احتمالات الاول منع الفاء عاطفة والثاني كون تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية يفيد معنى في الجمل الثانية رابطالها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن الجواب اخر بتقديرا الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية والاستفادة ما هو رابط للجمل الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطف فان معناها التعقيب وكما يجعل الفاء للسببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيب لانه في قوة فيغضب زيد عقيب طيرانه قوله بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه قوله اي اذا وقع العطف تعني قوله اذا عطف سند الى ضمير مصدره من قبيل حيل بين العير والنزوان قوله

على عاملين ليس نايبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين
ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب ابعد منه والحق مع اكثر
الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين اي متحدين ما ذكره في توجيه
مختلفين فلا عجب ان يقضي العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله وبل وجب والوجه
انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف
الجنس لبيان الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض عموم
ولا طاير يطير بجناحيه عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال
احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيد وعمر معمولان لعاملين
هو ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تركيب العاملين فيجوز العطف عليهما
لان العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول قوله اكل
امرء تحسبين امرا تحسبين وقع بين مفعوليه وكل منصوب وليس بمرفوع
على حذف المرفوع المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد
مفعولي باب علمت عند المص ونار توقد مضارع للتفعل حذف احد تائيه
والتوقد لازم ومتعدد وهو هاهنا لازم لعدم جواز حرف احدى التائين من
المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب
الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتيب الجزاء على الشرط نظرا
هو لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضي عدم الجواز
وتحقيق الجواب ان الواقع ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمركب هو
عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف بمعنى ان اريد العطف فلا
مانع من الترتيب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب من الارادة
بل هو ثابت اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة اقيم مقامه والتقدير

اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليبحث عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز
ذلك العطف على عاملين مع خلاف الفرا جار في جميع المواد عند الجمهور لما يتجه
على المص ان قوله خلافا للفرا بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب
بالمستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه
انه يفيد البيان انتفا عدم الجواز مع مخالفة الفرا في هذا التركيب ويكون
محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفرا وان يخالفه سيبويه في عدم الجواز ويخالفه
الفرا في عدم جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود
من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفرا
في ما عدا هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص
ونقل المص انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا
فيما كان الفصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفرا وسيبويه بالمنع
مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف
عليه فعلى هذا خصوص مثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه
قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل البدل اشد مناسبة بالعطف
فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التاكيد اللفظي حرف العطف
نحو فالله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين
يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبهم بمفازة لكن
لو اخر المعطوف عن ساير التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب
وقوعها في التراكيب وقدراي ذلك في ذكرا لمفاعيل الخمسة قوله قيث
عنه وتحقق الظاهر فيثبت وتحقق قوله او في الشمول اي التاكيد ما يقرر
ام المتبوع في نسبته بذلك اعلى ان ذكرا وفي الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا

لظهور ان جا القوم كلهم ايضا يعم التزام المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة
الي جميعه لا الي بعضه ومفاد التبيه ان يلتزم المتبوع في النسبة شاع
فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتي يغني عن ذكر الشمول
وتقول جاني ثلاثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف
العدد الي ضمير المتبوع وذلك من الثلثة الي ما فوقها ولا يوكد بها الا بعد
ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف
الوصف نحو جاني رجال ثلث **قوله** فهذا هو الغرض اي تقدير امر المتبوع
في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع
لجميع الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف نحو فظهر ان التعريف جامع
مانع و **قوله** وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
لو تعرض لتاكيد متبوعها لكان انسب **قوله** لفظي يختص بالمعارف
الاية المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين
ونفسه وعينه عند الكوفيين **قوله** اوحكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الي المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصلا قصد به الفرق بين ضربت
انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم ينتبه لغرضه واعترض علي بعض بعدم الفرق
بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاكيد
وان عمادا فالتاكيد في ضربت انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة
قوله في الالفاظ كلها اعلم ان الموكد اما مستقل يجوز الابتداء به و
الوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان علي حرف واحد وكان مما يجب

اتصاله

اتصاله باول نوع من الكلم او باول نوع من الكلم يكرر بتكرار عامله في
السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن علي حرف واحد ولا واجب
الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قايم **قوله** ولا يبعد ارجاع الضمير
الي التاكيد باللفظي قلت علي اي تقدير نكل باجمع وتوابعه فانه لا يجري
فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول
للانواع لا للجميع الاشخاص **قوله** وهي نفسه وعينه وقد تزاد الباء
في عينه وكذا في اجمع فيضاف الي ضمير الموكد وقد بنه المص علي ترتيب
الفاظ التاكيد او اجمع لكن الجمهور علي تقديرا بصع علي ابتع والزمخشري
منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه **قوله** قيل لا معني لهذه الكلمات الثلاث
وعلي هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التاكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة
وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المص مثل في حسن بسن في التاكيد والحق
ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسما
لانها معربات مستعملة في كلام العرب فلا بد من ضبطها في الصيانة عن
الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي في التاكيد اللفظي علي ضربين
احدهما ان يعيد الاول والثاني ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف
الاخير ويسمي اتباعا وهو علي ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني في معني
ظاهر نحو هنيا مريا او لا يكون له معني اصلا بل ضم الي الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقويته معني وان لم يكن له في حال الافراد معني نحو قولك حسن بسن
او يكون له معني متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث البئر اي استخرجه و
المستفيد مما ذكره ان مريا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما
مما ذكره الشارح بمعني اذ ليس الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعل صفة

كاشفة ولا يخفى ان البنت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله
ويمكن ان يقال ان المص استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منهما على خروج
من النقصان وعلى تمام ما يناسب العموم المستلزم لتمام البنية قوله اي نفعان
يعني جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمونث
قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وهذا اصل
في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف
اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا
زيد وعمرو وغلاما مامهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف
الضمير في كلا وجميع وعامة كذا في تسهيل ابن المالك قوله وهي اجمع لا دلالة
له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني كذا في الرضي قوله واجمعون اي
في جمع المذكر اي العاقل قوله اي الجمع الذي يحمل في حكم الواحد وهو
غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المونث وما في حكمه من جمع المذكر
الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا
حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني زيد الانسان كله
من غير ان يراد به الانسان فقد افسد بل اصلح قول المص ذوي اجزاء بناء وبله
بذي متعدد افراد كان او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفي
الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكرها لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحة في
المفترق الحسي ولا يحصل الرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على ان يكفي
التاكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه لا يمكن دفعه بان الافتراق
حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله خلاف
جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد

وقيل

وقيل هو خلاف القياس وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا يحتمل
ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل
في الحكم قوله اكد ذلك الضمير اولا لانه ذل عليه المص بالمثال ولا يخفى انه
لا وجه للفصل بين قوله ولا يوكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة
اتصال اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع وابتع
اخوات لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه انا يقول قائل
فاعرف قوله البدل تابع مقصود بالنسبة دون ما نسب الى المتبوع يخرج
من التعريف البدل من المنسوب نحو ضيعني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل
تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي تقصد اليه بالنسبة ما نسب
الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصود انما نسب الى المتبوع
اذ ليس المقصود من جاءني في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف بتصحيح التعريف
بان جعل بمعنى قصد نسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة
المجي الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد الى بل نسبته الى زيد مقصود
من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة
تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود
من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا وحال
نسبته من تقريبه وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه راجع الى
المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر
في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما بنيه
عليه الشارح حيث قال دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا
من المتبوع فانه يكون المعنى ح انه متجاوز ما نسب اليه المتبوع في انه

نسبه اليه والحاصل انه نسب الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا
لا تحصل له كما ترى **قوله** بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة الى التابع
اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطية بل كان سبق
لسان لكنه في حكم التوطية فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكين
في حق البدل **قوله** وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصود
بالنسبة لا يقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس
المقصود نسبة عدم القيام الى زيد نسبة الى احد ففي الكلام قلب وليس
بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والحجة وليس ما نسب
اليه اي الى احد من عدم القيام مقصود بالنسبة اي بسبب النسبة الى زيد
بان يكون القصد اليها بسبب تقدير النسبة الى زيد وبالقياس الى زيد
بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك ان يندفع
الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه
مقصودا بالنسبة دونه ان لا يكون ذكر المتبوع توطية لذكره وكانه قصد
التنبيه على طريق اخر في الدفع **قوله** اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان
المركبات الاضافية الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة كعبد الله علما
وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم لستفاد منه اسم
من قبيل العطف القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت
في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبان ان الاضافة في الاولين بيانية
وفي الاخرين لامية لادنى ملابسة بيان الاصل في الاضافة لا معناه
المراد في المقام فلا يشكل انه كان لعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية
على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة

في الاولين

في الاولين ايضا لامية فهو يبين ان المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب منه من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فللعطف المجرور
باللام المقدرة عن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكور
اذ لا تحصل له **قوله** اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو بخرج منه نحو جاني
زيد حمار فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر وكانه جعل وجه اسم التسمية اكثريا
غير مطرد في جميع الافراد والمشهور ان اشتمال المبدل منه على البدل
باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع البدل منه
منتظر الذكر المبدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكر الشارح فانه
كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد
رضي بما لا يحتمل **قوله** وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط جعل الغلط
مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل
منه فيكون الملابسة فوية اذ يعلو التتابع في اضافة البدل ويمكن ان يحمل
الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر خفيا بها لمن
هو اهله فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل الكل معناه
بدل من كل المبدل منه حيث جيء به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني
بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجيء به بجميع
بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل فما جيء من التابع بدل
عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض
ما قصد المبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد بين نسبة القطع
اليه اجمالا فقيل يده ابدالا للبدل المبين اجمالا بالبدل المبين تفصيله
فتفصيل البدل بدل عن اجماله فهو بدل البعض او غيره مع المبدل

منه ترك بلا عوض ولم تجد شيء من المبدل منه سوا الله بدلا وبدل الاشتمال
بدل عما اشتمل عليه المبدل عنه وقصد حين ذكر المبدل منه لا اشتماله عليه
المبدل فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم تجد المتروك بدلا بل الواحد ابدل
ما اشتمل عليه المتروك ولم تجد المتروك بدلا بل الواحد البدل ما اشتمل عليه
المتروك فخذ فوائدنا ولا تتعجب جم غفير فانه تمام الابناه ولا بدل لكلمات الله
ما قصد المبدل منه اجمالا ولا يشارك فيه كلمات سوا قوله فالاول مدلوله
مدلول الاول ولم يقل مدلوله لاني اريد بالاول غير بالثاني غير الاول
وفي مثل هذا المقام ياتي بالظاهر لاظهار المغايرة قوله ينبغي يتحد ان
ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو
زيد ضربته اياه كثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير انهما
قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد اخوك انهما ذكرا
على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي جزؤا المبدل منه لم يرد ان الضمير
راجع الي المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الي الاول في قوله مدلول
الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني
مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه على مدلول
الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على معمولي عاملين مختلفين بدون ما هو
شرط جوازه عند المص قوله بحيث توجب النسبة الي المتبوع النسبة الي
الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط
كما اشار اليه بخلاف قولهم ضربت زيدا غلامه قوله بغيرهما الاولى والاوضح
ترك بالملابسة والقول لان بينهما ملابسة غيرهما قوله نظرا الي الضمير فكم
قيل فيه النسبة الي المبدل منه لا توجب النسبة الي البدل فكيف يكون مثالا

لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب
منتظر لذكر البدل قوله والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره
فيه نظر لان القصد الي البدل قبل الغلط وانما ذكر خلافه فما قصد بالقصد
اوالنسيان او سبق اللسان وكانه اريد ان يقصد الي البدل من حيث انه بدل
يعني ان يقصد الي الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقله بعد ان
غلطت بالاول تفننا قوله اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ
الرضي هذا ليس الا في بدل الكل بل عندي على بدل الكل ايضا مقيد بما
اذا لم يشتمل على فائدة افادها المبدل منه قوله تعالي بالوادي المقدس
طوي اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه
مطرد في الكل فيحمل باطراده ولم يخص ببدل الكل مما فعل المص وقال
في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الي المبدل
منه يحصل البدل اما بالاضافة اليه او بوصف به هذا ولا يخفى عليك
ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان
المكان الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضي العقل فلهذا اخصه به
نحو الزيدون لقيتهم اياهم قد لـ الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد
كيف لا وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا على انه تاكيد
قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الي
المنفصل وذكر المتصل توطيه فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل
الي الاول وذكر الثاني لن غير توطيه كان توكيدا قوله وبدا بشاريش محففا
لا غزنتي سود ا ابائي وقوله اذ كان يجري كذب يقال عين فاجري اي
كاذب قوله قال اللهم صدق الظاهر فنقول لان خبرا فعال المقاربة

لايكون الامضارعا **قوله** وعليه الطاير مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المجر
ترك جا بمعنى روع وبمعنى صير صرح بالثاني شتهيل بن مالك وجعله بهذا المعنى
من داخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك تكون بمعنى جعل ومن لم
يعرفه جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل **قوله** وهذا الحد لايصلح
الالمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد المبني للاسم كما هو الظاهر بعد قوله
اي الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاسم صل موقوفا على معرفة المبني
والاصل لكنه لم لانه يمكن معرفته بما بينه بعده من غير توقف على معرفة مفهوم المركب
الاضافي **قوله** اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي تعريف
الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشي بنفسه هذا كلامه وفيه نظر
لان لزوم تعريف للاسم المبني فليس الا تعريف للخاص بالعام ولا محذور فيه
نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل
لانه لايناسب مبني الاصل **قوله** مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
لو بين مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه يسبق
معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير
اللام اذ لا امر في عرف النحاة الا بغير اللام **قوله** والمراد بالمشابهة
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم
قوله او غيرها وهو الاشارة الحسية **قوله** لكلمة او هنا لمنع الخلو
لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا ان يراد
بما ناسب مناسبة موجبة للبنا ومما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه
عدم التركيب والاخفا في ان سبب بناء هؤلاء غير مركبا ليس عدم التركيب بل
المناسبة ومن قال انه ليس المثلا حتى ينافي التعريف فقد بعد عن السوق

فان

فان قلت يخرج عن القسمين غاب صوت الغراب قلت الاصوات ليس من
الاسم من الاسم المبني لان الاصوات ليست موضوعات فليست كلمات
فضلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها
قوله اثار التقديم ما مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب في
المعرب يقتضي الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع
شرفا وفي المبني المناسبة مقتضيه للبنا في حال التركيب وعدمه بخلاف
عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه
بحسب مناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث
المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لانه اعتبار عدم التركيب فالاهتمام
فيه بالمناسبة اكثر تامل **قوله** من حيث حركات اواخره لا من حيث انفسها
فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور
ولا مطلقا لان يا زيدون على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لحذف
الحروف ضم وفتح وكسر **قوله** والمراد وان كان الحركات البنائية لا يعبر عنها
بخصوصها على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شي جريا على اللغة لا قيم العلم
كما هو مصطلح الصناعة فان التعبير بها عنها لا لخصوصها لاشتراكها بين
الحركات البنائيه والاعرابيه وغيرهما **قوله** وحكمه حقه ان يوخر عن تقسيم
المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف
الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هذا وفيه
نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما
الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل **قوله**
وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع انه

مع ان اي معربة وحدها لقلتها ولئلا يوهم انه على مذهب من جعل اللذان
واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان بعض المركبات قسماه
قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك وقيل وينبغي ان يقول وبعض
الكنايات ايضا لنخرج فلان وفلانة **قوله** فهذه ثمانية ابواب في بيان اسماء
المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بالشرطية والاستفهامية والصفة
والتمام وهي باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد
الموصول بل هو في بيان طايفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة عشر
في خمسة عشر وبل في بعلبك فانه مبني مع انه لا يدخل في اقسام المبني لان المركبات
باب في بيان طايفة من الاسما المبنية ولا ينحصر على بيان المركبات ولا يشكل غير
مع ما وان وان لدخولها هكذا في قول بعض الظروف **قوله** المضمر ما وضع
لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضماير المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق
وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اما ظاهر فيما هو التحقيق
وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها لحذف ما اثبت وكن من الشاكرين
وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم
بعينه او مخاطب او غايب كذلك وبهذا اندفع لفظا المتكلم والمخاطب
هذا ولين سلمتم لا نسلم وعلى التوجيهين لا بد من حمل المتكلم واخويه
على الاستغراق والعموم والنكرة في الاثبات قد يكون للعموم والمراد بكلمة
ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب **قوله** وخرج بهذا القيد لفظ
اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة فلهذا افرد القيد ولم يرد
ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسما الغايبة الغير الموصولة
زيدا وصفا به الغايب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض وخرج فان الاسما الظاهرة

ح بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغايب ووجه الصحة انهما
موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد
والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم اما الثاني فظ
واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب ففي لان المخاطب موضوع
للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وبه لفظ لم يوضع
لمخاطب يتجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فلا حصر الاوضح
ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج الخ متعلق
بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم و
المخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا ذاتيهما وقيد الحيثية
لاخراج زيد اذ عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرية
بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في
تقييد المتكلم واناك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القايل بناء
ان القايل من تلامذته فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصدق وحمل
اللفظ اليق **قوله** او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا جعل التقديم رتبة
داخلا في التقديم لفظا لكن تقديرا لانه انسب به منه بسايرالاقسام نعم
يتجه عليه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا داخلا تحته ملبس مخل بالبيان **قوله**
من حيث المعنى لا حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى
مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فهي اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ
مذكور لفظا **قوله** وكانه متقدم من حيث اللفظ المعنى اي كان لفظ العدل
متقدم من حيث المعنى وتقدمه تضمن كانه اللفظ العدل وفوقه من المعنى تعليل
والا فينبغي ان يقول وكانه متقدم من حيث اللفظ **قوله** وكانه تقدم ذكر لفظا

هد

قوله فانما جاء في ضمير الشان لا يصح الحكم كما لا يخفى ولو كان راجعا الي
عله محي كان قوله لانه انما جي به من غير ان يتقدم ذكر مسند اليه وكان
العباره المجرود فان ما جا في ضمير الشان قصد به والضمير الراجع الي
المتقدم الحكمي قد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر او
حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
الاخير الا وضح مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني منصوب ومرفوع قوله
الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان ضربت وتضرب الي ضربين وضربن
ليكون افراد الضمير المتصل المرفوع مستوفاه قلت اشار الي بيان الضماير
المتصلة بانها دايرة على التعريف المعلوم في الصرف فلم يغنه الماضي و
المستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد
يكون مفعولا قوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تغفل قوله
المستهين اولهما بدل من المستتر في المستهين بدل البعض من الكل واشار
الي ان كلا الي للاسقاط يعني ما بعد الي داخل فيما قبله لا لمد الحكم فلا يلزم
عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدون
بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله لان ضمير
المتكلم اعرف المعارف ثم الاعراف من ضمير المتكلم الواحد قوله وهو ان
جماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارحه العباب اي اجماعا من البصريين
والا فالفراء جعل المضمرات بكماله وباقي الكوفيون ذهبوا الي انه التاء
بتصاريفه وان عما وقوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو
حال من فاعل مستترا ومن المبتدا والتا للتانيث اي طايفة خاصة وفي
الهندي التا للمبالغة او للخاصة مصدر كالباقية والتقدير خص خصوصا والحمل

معترضة

معترضه هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد اي خص خصوصا قوله
كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة ظاهره يدل على ان الفاعل هو المحذوف
وهو الذي ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على
المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول
الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من
اهل التوفيق قوله اذا لم يكن مسند الي الظ لا حاجة الي هذا القيد لان
الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيث ما كان ولا يكون في المسند
الي الظ لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الي تقييد الماضي
وقس عليه نظايره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموع واحدا او فوق
الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مونثا وكان الشارح عبر الي واحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح
لانه لا يطلق في العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على
ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى
او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد
الي ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمانا اي زمانا مطلقا ولا منصوبا
بقوله مستترا مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصغ مطلقا ليس حالا
من الصغ كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل والا لوجب ان يقال مطلقة
ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اي الضمير المفرد الخ لا سواه
كان الصغ والا لوجب ان يقال سواء كانت الصغ مفردة او مثناه او مجموعة
مذكرة او مونثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم فاعل بل ظرفا اي
زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصغ اسم فاعل او غيره وسواء كان

زمانا كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سوا كانت نحو بيان لمطلقا
بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى **قوله** فلو كانت ضماير لا يتغير الصواب
لما تغيرت وكانه سهو من قلم الناسخ **قوله** فيهما اي الالف والواو في
الصفه حرف التثنية والجمع **قوله** لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله
الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل لمعنى امكن
لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزها ههنا على السوا **قوله** وذلك اي تعذر
المتصل بالتقدم قبل تفصيله قاصر لانه لم يشمل اقايم انت وفاعل المصدر
لقول اقايم انت داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر
لم يعلم انه المخاطب او الغايب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني ان
البس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب
عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرحا المفتاح وانما
يتم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر **قوله** او بالفصل
الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير الفاعل للظرف ولا يدعوا اليه الغرض بل
يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل **قوله** اي حذف
عامله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال
كقولك زيد ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا لم يخرج الضمير بحذف عامله
عن الاتصال **قوله** او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور
او منصوب لئلا ينتقض بنحو انه فانه مرفوع المحل كما انه المعنى **قوله** او
بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفه جرت المراد بالجريان
ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة جرت لم يحتج

على من هي صفه له لكان اشمل لدخول اقايم انتم فيه فان قلت لا حاجة
الى قوله او بكونه صفه جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان
الفصل لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه
قوله لاختيار التمثيل بالالتباس فيه وانما قال الصفه لان الفعل الجاري
على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي **قوله**
لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الفاعل علامة
لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر والظاهر هو نعت على وجه المناسبة لجعل الانفصال
علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف في الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي
الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه جاء محل الظاهر فكما لا يتصل
الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه ماضيا **قوله** وانما قال
من هي له لا ما هي له لانه لا يخفى ان الاولى بالصواب ما هي له وما ذكره
من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان
الصفه عليهم اذ الاصل ما هو اكثر **قوله** احتراز عما اذا تساويا نحو اعطا
اياه قال سيبويه ان كان غايبا جاز الاتصال وهو عربي كثير لكن
الانفصال وان لم يكونا اكثر غايبين **قوله** للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح قيل يكون ترجيح الاول في ضربته اياه بكونه فاعلا في الاصل
وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح
في باب الراي والترجيح كما ذكر عوج الى ضرب من التاويل **قوله** وحكى
سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاه عن النحاة لا عن
العرب وحكاية سيبويه عن النحاة لا عن العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه
كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحرف في غير موضعه

بين

واستجاز المبرد مذهب النحاة **قوله** وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي
الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال
قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض
اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل والترجيح بالاصالة
وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية المفعولية
حقيقة والمفعولية تشبيهية **قوله** والاكثر لولا انت الخ لم يقل لولاانت وعسيتا
الى اخرهما فتكون اخصر يتوهم انه يجب استعمالهما معا ولما دفع هذا الوهم جمعهما
في قوله وجا لولاك وعساك الى اخرهما لعدم خوف الالتباس المقصود لغيره
قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غير الى ما هو المتعارف
في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع وجوب كمال الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم
عن الحكم **قوله** ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحمولا
عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا الوجودك
قوله فههنا ايضا الاخفش يتصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا او التصرف في
المعمول او الحرف وكذا لكونه متاخرا لان التاويل في المتاخر تاويل عند الحاجة
قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدا ومع اليا خبر لازمة حال في
ضمير الظرف وقوله انت مع النون الخ وقوله ويختار في ليت الخ وقوله وعكسها لعل
جمل معطوفات على الحال وقوله ويختار المستثنى عن التخيير وكذا عكسها لعل
او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل **قوله** وليقي اخر الماضي
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي بحر وهي كسرة يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة
وهذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان للحرف ايضا نون عن اخت الكسرة
لانها لكونها عن حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن هنا ظهر انه لو قال ليقي الماضي

عن الكسرة الخ لتم وذكرا الاخيرهما لا يحتاج اليه **قوله** ولهذا سميت نون الوقاية
اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل **قوله** بخلاف كسرة
تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف في
يا المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد اليا المتاخر عنه **قوله** بخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين
ما قبل اليا وانه معتوي مماثلتها بالجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه
كالسكون حيث لم يعدمها لالتقا الساكنين **قوله** وليت ولعل لا تخيير في ليت
ولعل لانه عبارة عن ساواه الامرين بخلاف الاختيار فالاولى ان اختار
ليت ولعل مستثنيان عنها **قوله** تحرزا عن الاجتماع النونات ولو حكما او يحمل
لعل على لغاتها **قوله** ويتوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق
المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل **قوله** قبل العوامل اي اللفظية لانه المتبادر
ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطية لقوله وبعدها وهو هما وان لم يكونا بعد
العوامل مبتدا وخبرا لكن يصح التعبير عنها بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا
والخبر ليسا مشتقين حتى تجب اتصاف ما قصد بهما بمفهوميهما حين تعلق الحكم
بهما وليس التركيب من قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق ما السلوك
وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن متمسك في نحو ما نحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب
حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع والحقيقة والمجاز ومن قبيل عموم المجاز بعيد
عن الصحة والجواز **قوله** مطابق للمبتدا ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير
كون ضمير المرفوعات عموما اشتمل فيه لا على تقدير كون المرفوعات متعددا من تمكن
في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى **قوله** لم يقل ضمير مرفوع لكان الاحكام
فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه الاختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل

وان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضمير امر نوعا كما ستعرف وفيه ان
قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع
وامر استفقا واختيار بالنسبة على رجحانه عنده قوله وسمي هذا المرفوع فصلا
وكان الشارح سامح لهذا المراد قوله وذلك التوسط اشار الي ان قوله ليفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله سمي فصلا وذلك لان المقدر بعدها ان لام كي ومعناها
سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون السبب الخبر نعتا وخبرا التوسط
لا التسمية قوله لان الفصل ايضا يحتاج اليه فيها اي اذا كان المبتدا على اصله
وهذا التوجيه واما لم لم يحتج الي الفصل فيما هو الاصل من المبتدا المخبر النكرة
حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدا النكرة والخبر النكرتين فلم يتوسط بينه وبين
خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج نحو
قوله تعالي ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدا او تاكيدا كما في انه
هو اضحك وابكي وزيف بان تاكيد المظهر لم يعهد ولم يخف انه كلامه على
السند الاخص قوله اقتصر على مثال افعل من قوله اقتصر لان الدخول فيه مع كمال استغنا
عن الفصل كل استغنا فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولي قوله وبعض
العرب يجعله مبتدا اي يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا لو كان معنى الجعل
مبتدا الحكم بكونه مبتدا احتاج الي هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو
الظاهر يجعل في الاستعمال من افراد المبتدا فلا يحتاج الي هذا التوجيه لان جعله
متصفا بشي اخر لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشي قوله فيه الرفع متعين لم يقل
الرفع متعين بالخبرية لتعينه بما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية
الاسمية او الفعلية ايضا شرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدا والخبر نحو فانها
لا تعمي الابصار قوله ولا يبعد ان يقال المعنى الكلام ومنع مقدما من غير

سبق مرجع يقتضي صيغة التقدم ان يكون هناك متاخرا فهو اخرجه في هذا التوجيه
عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم ٢
وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو مقتضى هذا التركيب فقد اخرج
التركيب ايضا فقد عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض
الناس وجيها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز
عمن متقدم لا لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز عنه مع
ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان
يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وانما ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل
بين ضمير الشان والجملة بتمييز للمميز او الجملة معترضة قبل الجملة اي قبل هذا
الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعد الحصة منه فيتفرع ان
رد على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير المضمر بالجملة خلاف ما
هو شانه وكان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه
الشارح تدبر واحترز احسن التدبير قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مونثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه تاويله بالقصة من غير
كون العمدة فيها مونثا فيجوز قياسا حال عن السماع كما حققه الرضي قوله
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الصفة والموصوف
اعني قوله تفسيره قوله فانه لا دخل لضمير في ذلك يعني للتسمية في هذا الحكم
لا ينبغي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل علة لثبوته بل ان يكون
لتقييد ضمير الغائب وتعيينه قوله وايضا يستلزم ادراك قوله في فيه
بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بجملة الجملة دون امر اخر

من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين
المرجع من غير حاجة الي مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع
الي الشان او القضية لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا
للضمير واثبات انه لو يرجع الي الشان المتعين في المقام فيكون ما بعده
وذكر علي الابهام فقس دونه خرط القتاد قوله فعلي هذا لو لم تحمل التقدم
علي ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم لما راي ان توجيه
السابق لقوله تقدم بعيدا ابدي بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لا
تنقضت بهذا القاعدة القول ووجه الانتقاض انه لا يجب وتفسير هذا
الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفي عليك
ان هذا التركيب مصنوع مستغني عنه بمجرد هو زيد قايم فلا ينافيه بالنقض
القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا والاولي عدم
الفصل بين هذا التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفيا وهو
مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل عليها والا فالمبتدا مع كونه
عمدة يحذف قوله ومثاله اي مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة
وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل علي كلمة المجازاة كنيسة
الكنيسة معبد النصاري الجاذر جمع اجوذر وظبا جمع ظبي وهو ولد البقرة
الوحشية قوله فان مع كونه منصوبا لازم فحذفه ضمير مراد بلا دليل
عليه لان الالتزام حذفه جعل حذفه جايزا لاهل اللسان وطريقا واضحا
قوله مع ان المفتوحة اقوي شبها بالفعل من المكسورة وفيه بحث لان
اح المفتوحة وان المكسورة كهي تامل قوله وهي ذا اي اسما الاشارة   لكن ذنه

ذا حال كونها ان ذا ليس خبرا بل الخبر هو المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى
يصح جعله ذا حال بل المجموع هو المجموع من حيث المجموع تندبر ولولا هذه
النقيضة لكان لتوجيه الفضيلة وقيل هي خبر محذوف وقيل هي حسنة قوله
ان هذان لساحران علي احد الوجوه تانيها ان ان ههنا بمعني نعم وثالثها
ان ضمير الشان محذوف هكذا انقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني لان لام
الابتداء لا يدخل علي خبر المبتداء والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف
وقد ورد بقلب الالف والياء اي الالف من ذا والياء من ذي فالاظهر
او الياء قوله يوصل اليا الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالها
والياء معا قوله ولا تبني من لغاته اي لا يورد علي صورة المثني والا
فلا تثنية في المعني بل اللفظ بتمامه موضوع للمثنين ولو كان تثنية لم يذكر
في مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثني الا بعد التنكير قوله وان كان مقصورا
يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها وانما كتب في الواو لئلا
يلتبس اولي بالي حرف جر ولا يكتب الف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب
ولا نظن انها تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو
ليس في الحقيقة منها يعني من فوايد كلمة ها اللحوق التنبيه علي انها ليست في جميع
سر علي ما توهم شدة الامتزاج وكتابة كحروف الكلمة ولو نقل ويتصل
بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بين ها واذا مع انه يكل انا وانتم
وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالي ها انتم اولاء قوله لامتناع
وقوع الظ موقعها قبل يمتنع وقوع الظ موقع ضمير افعل وتفعل ونفعل
مع انها اسما وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف
ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل علي حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى

ومعنى ذلك انت بسكون ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في المركب
اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفا **قوله** وهي اي حروف
الخطاب خمسة تانيث وخمسة لتذكير مميزها وهي حروف الخطاب والحرف
يذكر ولو اعتبر تانيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه تعبير بالحرف حروف الخطا
الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة **قوله** مضروبة في خمسة **قوله** خمسة
في خمسة لافادة ضرب للخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد
وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله**
وانما قلنا من انواع ثم يعني يرتقي ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف الى الستة
فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة **قوله** لما راى المص ونحن نقول بناء على
ان حكم هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته للاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم
يقل وهي ذا للمذكر القريب **قوله** ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك بجعل انكله ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك **قوله** على
سبيل التشبيه بالمكان سواكان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله
الواحد القهار او غيره **قوله** واما ما عداها اشارة الى وجه صحيح
تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسما الاشارة
يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت في
المكان وهو ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها
لا يلزم ان يكون ظرفا **قوله** او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة بني تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه
لا حظ لها والاول انه مختصر فيما ضبط وما عداها مما التزم بعدم رفعه منصوب
افعال تامة لا تنفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال وقدم ما هو الراجح

في البيان

في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا يبعد ولو جعل حالا لكان اوفق
لما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو عن ظ والظا وانه بمعنى
كان وجعل الجزء التام بمعنى الاول واراد بالناقص جزءا لجزء وهذا انما يتم
لو كان المبتدأ والخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو
الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب لها من اعراب الموصول فمعنى **قوله** الا
بصلة الا مقارنا بها لا ما الاخود امعها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه
ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام
والتركيب كناية عن رفع نفي البيان والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا
الا مع الصلة **قوله** ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان
تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضربه اضربه
وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول الجزء في قولنا من تضرب مفعول
تضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان تحمل الصلة
على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سها سهوا بينا **قوله**
وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة ثم لا يخفى ان تكلف ومع ذلك
لا يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا كدخوله في مفهوم الصلة **قوله** ولما
كانت الصلة يعني غير المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد
ان تعريفه غير مانع **قوله** عنهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا
الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة
خبرية وضمير له لكان اوضح واخص **قوله** او ما في معناها لا حاجة الى
هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع فوعيهما مركبان تامان خبريان
قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العايد و

والمبتداء والموصول فالحق ان المراد بالخبر اعم منه وما ينوب منابه قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من
الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة من بين الجمل هذه
الجملة فالنقوض له ليس لانه لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة
ما عداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله
او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام
فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة
والاسم تفضيل لانها لبعدهما عن الفعل بعدم الدلالة على الحدوث لا
يتواليان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة قوله وهي اي الموصولات بمعنى
المرجع الماخوذ من السياق قوله واي اي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا
بمعنى الذي وفرعه وكذا قوله اي المنسوبة بني طي قلبت في التثنية احد
اليائين الفا واخرى همزة تحرزا عن اجتماع اليائات قوله واذا بعد
ما جوز والكوفيون كون ذا جميع اسم الاشارة موصولة بعد ما استفهامية
كانت اولى ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من استفهاميتين
اذا لم يكن زايدا كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي
فان ذا زايد اذ بعده زايد قوله والعايد المفعول سوى عايد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه لخفا موصوليتها والنظر اعد لا بل موصوليتها
قوله لا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا
يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد
ضعيف والاولى ان يحذف فانه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ
يجوز ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او تطول الصلة كقوله تعالى

وهو الذي

وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طال الصلة بالعطف عليه وحذف
المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين يبطل الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا
نحو الذي انا الذي ضاربه زيد اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار
بالذي لانه اول ما يعرف المتعلم من الموصولات ولانه جرت العادة بالتمرين به والا فهو جائز
في كل الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله اي ما يقوم مقامه يريد به
الالف واللام ومن المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم ان قد يخبر باللذان مثلا
ان تدرج في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلم ماضي المتعلم لا مضارع العلم فاعرفه
قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار تشير بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار
وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فتذكر في مسئلة تصدير
الذي ووضع المخبر موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه ملحق من فروع المسائل النحوية
وليس من موضعاتهم في هذا الباب تامل قوله باستعانة الذي او ما يقوم مقامه
بالذي فالباء صلة الاخبار قوله صورتها هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب
تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في موضع في شيء من كتب النحو فلعلهم
ارادوا التصدير على ما هو الاصل في باب المبتدا والخبر اي في موضع ما هو مخبر
عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول وكذا انما تريد بكلمة عن
التعليل اي المخبر عنه في وسببه قوله واخرته اي المخبر عنه اي الخبر المجرب اعتد
التاخير بالنسبة الى الخبر والظاهر اعتبار مقابلة للتصدير فيكون بالنسبة الى
الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منه يشعر كلام بان تكف في الاخبار
عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضاربه انا زيد
او تقول المضروب لي زيد فيه وبينه بالتعليل على ما صرح به اشتراط من شروط
الجملة الفعلية وكذا اي مع انه ليس من ذا به تعليل المسايل قوله كالسين وسوف

وحرف النفي فيه بحث لان السين تفيد التاخير كما ان صيغ المستقبل تفيد ذلك
وصيغ الماضي التقدم فاذا لو بيالي في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال
عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما تفيده الحروف السين او سوف فانه بمنزلة الزمان
ولانه جاز ان لا يبالوا بما اخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار
عن زيد في لم يقم زيد الا قايم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد
قايم بالالف واللام فنقول القايم قلت القايم الذي جزء الجملة الاولى مفرد والذي
في القايم جملة في معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع
عايد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع المضمر موضع المخبر عنه
وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها يسهل عليك استفتاح ماذكره قوله
في ضمير الشان قبل الا نفع في ضمير المبهم قوله المصدر العامل الاخصر الا وفق
العامل قوله والحال اولى ما يجب تنكيره فاعرفه يزدك تمييزا قوله واما
الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس فيما يختص بالموصول وكذا ماذكره
اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما ظن وتنبيه بوصف ما على ان
ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما التزم تحقيق الموصول في
الستيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فعيل غير
اسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قايم
نحو فيه انها قد تكون مصدرية وقد تكون زايدة ايضا قوله استفهامية باقية
على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معاني تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم
والتعجب والانكار وتحذف الفها مع الف ما حرفا بجر والمضاف اذا لم يكن مع
ذا او اثنا عشر فقيل قوله ربما تكره النفوس قيل جاز ان تكره ما كافة قال
المص اختار النحاة كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقام الجار والمجرور

متمامه يعني من الامر وذلك قليل الا شرط فقدها هنا والاولى ان يقال ان النحاة
اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبنى او تضمين تكره ما يستدعي كلامن التي في معنى
الامر او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض بمعنى ما والمتبادر منه البيان بعيد كله فما وقع
له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر تبادر بله بالمنكر تكلف ما
لا يعتنيه قوله وتامة قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله
في صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه وكان
يجعله بيانا لمعاني ما سوى الموصولة وتحصل الفايدة السابقة ضمنا قوله وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان اي ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب
فان الموصوف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية وتنبيها وترجمتها
بحسب المقامات واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ولم
يقل ومن الاسمية احترازا عن حرفية الزايدة لعدم المبالاة بها اذ الحرفية البحث
الا في التامة رد على ان على حيث ابتهم ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدع
الناظر في هذا المقام انه بني في وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لا
يعلم الا قليلا وصفة العالم فنقول ما زيد في السؤال عن صفة وللمجهول ماهيته
وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل ماهية نسبة الى لفظ ما والهمزة تزاد
في ثناني مقصورا زيد به نقفقال لفظ ما ولا قلبت الهمزة ها او نقول انه منسوب
الى ما هو على تقريب جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل ضعف
الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله معربة بالاتفاق وحده
نقل المص تتوارد صدرها واعراب اللذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح رحمه الله ما صدع
بنايه تحقيقهما بما هو المتفق فافهم الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون
المصدر عايدا فتبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب

قوله فمن قرا بالضم اي عند بعض فمن قرا بالضم فان منهم من جعله استفهاما مبنيا وجعل الصنعة شبه تقدير تعول فيهم ايهم اشد قوله وفي ما ذا صنعت وجهان ذا الاخفي يجي موصولة ولا زايدة الا بعدما والامن الاستفهاميين والاولى فيما ذا بهوا ومن ذا بهو خير منك الزيادة وتجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا قايم فذا فيه اسم اشارة لاغير ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زايدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان ها التنبيه لا يدخل الا اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين فيما ذا صنعت الاشارة الى ان ذا اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه دفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا بحذف العايد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثلها اذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ويمكن ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اي ما كان اللفظ اي اسما فيما كان هذه تحمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة لا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتدا فهو مبتدا وفاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقايم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدا في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبناها في تقدير الفعل كونها اسم فاعل قوله مثل رويدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو اسم فعل وغيرا اسم فعل ولما هو اسم فقط اولما هو استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا اما تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول به لتضمنه معنى الامهال او جعله بمعناه قوله هي في الحاشية البح الخالص وفي القاموس البح بالضم الخالص من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق

من الثلاثي

من الثلاثي صيغة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكاين اعرف ويصح ان يكون حالا من الضمير بمعنى الامر اي كاينا من الثلاثي ولا يخفى ان كون الشي قياسا يقتضي ان يجي من لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع ولك ان تاخذ فعال من كل لفظ وان لم يستعمه من العرب فيكون فعال قياسا يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجي فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناوه وكون بنايه على الكسر قياسان غير متوقفين على السماع فانهم قوله الا نادرا هو قرقار بمعنى صوت من القفوبت وعرعار اي تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لكان قار قار وعار عار وفيه ان معناه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس فعالا كما لا يخفى قوله ولم يتم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ومن قال ان من كان مذهبه ان جمع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مونثا فان اسمي مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا دليل منهم على تردد في كونها مونثة قوله وحال كونه صفة لمونث لم يجي فعال صفة في المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف وهي بالازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علم جنس بالغلبة كحياة المنية وهي في الاصل لكل ما يحيد اي ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية قوله كيف والاصل في كل معدول عن شي ان لا يخرج

عن النوع الذي ذاك الشيء يرد عليه ان ثلث عدل من ثلثة ثلثة وثلثة ثلاثة بتمامها
ليس اسما بل لفظان مركبان من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال
المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما اقام منه اصله قوله
علما للاعيان مونثا حال من ضمير مبني قوله معرب مستغني عن التقييد به
لجعل ضميره الى الفاعل المقيد فلا يحتاج الى ما قبل العامل فيه ما يستفاد من قوله
معرب ومبني اي مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى
حذف معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع قوله وقوله مونثا صفة
علما وذكر البنية الخ فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه
ليس علما مونثا قلت هو علم مونث لان الزائد على الثلاثة لا يخرج بتسمية مذكر به
عن التانيث بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان
بناء فعال علما مونثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمونث فانه لا يبنى
اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في اصل وضعه من غير نقل من غير العلم وح ثم
كلام الشارح ايضا ان قيد مونثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام وغلاب هما
علم امراة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فيخفى قول المص معرب في تميم
الا ما اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثر
ان الراء حرف الخ هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح
والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح
لها كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل
على لفظ العرب قوله اما الزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله
على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب

فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت
باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي
لانه ح اسم لا صوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسما وله وجه
ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد غ ويقال
قال زيد غلق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من
الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المخبر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره
كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال انه يراد انه
اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا
اسم حكمية ولذا عدت قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من انقسامه
الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون معتبرا مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا (كذا ح)
الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به
نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه ولما كان بيان المبنيات في الكتب النحوية
قاصرا او تعريفا الاصوات يشملها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع
حكي به صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثل الاولى ان لا يحمل
ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يحمل التعليل للتمثيل يشمل
دواعي اخرى للتصويت بها من قضاء التعجب او سكين توجع او تخفيف تحسر
يشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم وما
وجه الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ
ما وضح قوله قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قابلهما الفاضل الهندي
(الصوت ح) رحمه الله وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت
يلقى الى البهائم وكما في حكاية الصوت فانه لا سماع لغير ذلك اقرب من المركب

مع الغير لانه ليتفهم الغير لا محالة وما لا يتعلق بالخبر كوي للمتعجب فانه يتلفظ به
بمقتضي الطبع من غير نظر الي الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم
يكن ما هو اقرب الي الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولي ان لا يكون معربا.
وفيه انه بعد عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة
الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسما المبنية ايضا قوله للمركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات تشعر عبارته هنا بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها
مما لا يصح فلا يصح تعريف لتوقفها علي صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات
وجعل كل اسم تعريفا للمحدود اي المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخواته
للمذكورات علي ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومطلقة
للجمعية لا يلايم جعل نظايرها معهودات فهذه العبارات من المص داعية الي
حمل المذكورات علي الاجناس لا المعهودات قوله كل اسم صرح بجنس المركب ولم
يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا علي تبينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم
المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود ههنا اعم من الاسم المبني الا تري
ان بعلبك معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضي وان كان ساقطا في نفسه من ان
قوله اسم من غير محتاج اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء علي ان
ابهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعله قسما من الاسم يدعوا الي التصريح
بقوله كل اسم فتامل بقي انه لا يصح وصف المركب بالمعدود من المبنيات الا
ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم قوله من كلمتين
حقيقة او حكما اسمين او فعلين ثم وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة
نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم او فعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت
بالضم وهو معرب بوخت بمعني الابن وجد عندهم اسم صنم نسب اليه جهيرت لبنا لعندي

علي

علي ما صح في القاموس ونصر ماضيا للتفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا يخفي الحال
ولا قبل التركيب رد لبيان الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد
انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف
والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فلا حاجة الي التقييد بانتفا النسبة قبل العلمية
فحمله علي العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب
احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر ولا يخفي انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر
قوله اراد بنحو خمسة عشر وبيت بيت ما يتضمن الثاني منه معني حرف عطف كما
في خمسة عشر او حرف جر كما في بيت بيت والاولي ان يقال في التعليل لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة علي وجه
يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر علي ما يستفاد من كلامه لامكان
تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين
النسبة علي وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شئ ثم تعيينه
بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا
عمل ولا افادة معني فخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم وبزيد ليس علي
وجه يخرج علي نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة
معهودة يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان اللفظ العطف
فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا تفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة
ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه
والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل علي نسبة خمسة عشر بل بين عشر وما يناسب
الي خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وبين عشر بالعطف علي ان خمسة
عشر كبعلبك مركب من خمسة عشر مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصل الاسم

الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا الاعتبار
جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك
هذا هو التحقيق الذي افاده التوقيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم
المبني بلا تسامح فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق
بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور
قوله واما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزين
عددين حتى ينبه ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكم بل على تضمن
معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال
اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله
قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الى اخره حاصله ان المراد بتضمن الثاني
حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل
احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي لمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه
لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي لكن
العشر معطوف على واحد تضمنه حادي لا على الحادي ان المعنى على ذات له
الواحد والعشر وفي كلام الرضي ادنى مما حصل الجواب الذي ذكره الشارح
بعد تنقيحه واختار ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا
على تلك الصورة يعني الحادي الذي يعبر به الاحد وهو معطوف من حيث المعنى
على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على ذلك العدد لا على
متعدد على متعدد ولا عدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والاعراب الثاني فيه
مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على

المركب

المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح وان لم يكن قبل التركيب
مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز
اعراب جزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام
وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن
مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله في الافصح اي
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في الثاني
عبارة المتن تكثير الفائدة والا فالواضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعرابه
على غيره وترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل
في بعلبك تفسيرا لاعراب الثاني لا تمثيلا لمحسب قوله جعل جمع كناية وهي
في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية
تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره او بلفظ يتجاذب جانبا
حقيقة ومجاز قوله ولا كل ما يكنى به ان كثيرا منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن
الشيء الذي يستهجن ذكره فلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر
الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض ولا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب
ولا بعض مبهم وكان المفهوم من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات
يعني انه ما وجد الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موقوفة
وضع الحروف اي وضعت ثنائية وهي هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس
كم اسم ناقص مبني على السكون او مولف من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت
وهي الاستفهام وينصب ما بعدها تمييزا وللخبر ويخفض ما بعدها كرب وقد
يرفع تقول كم رجل كريم اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء
الاستفهامية واخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا

في
يستهجن ذكره

نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت
او مرفوع عطف نحو فانه يجي بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت
ويكسر آخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما ها في الاصل هذا وتفصيله
انهما في الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء
التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما
بالهاء ولا تكونان الا مفتوحتين كذا في الرضي وبين جواز بنائهما على الضم
ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف قوله وانما بني بنيا لان
كل واحدة منهما كلمة واقعة الخ انه بهذا الوجه لا يصير من شيء من قسمي المبني
لا من مشابه مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظاير تتردد عليك واحدا
بعد واحد فلا تغفل قوله فمرتبة منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب
والكسر فيه اعراب والنون لام تنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على
السكون ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلنا الوسط لا يساوي
شيا من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة
في اخراجه عن الحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الفاضل
الرضي ان المسايل في الاغلب لا يعرف العلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى
اولا والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية
كالطرفين دون الحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما
لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان الخبرية متقدمة
على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف
مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هذا ردا لقول

الرضي

الرضي ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لانه دال عليه كلام الزمخشري
في تفسير الاية ومما يرده ما ذكره قبل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم
الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت
والمجرور قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة
كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اظهارها
قصدا للتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزه
منصوب مفرد من غير اشتباه بكم رجل مررت لانه داخل في قوله وقد يحذف
فيهما والخبرية ايضا مما يدل على انشاء هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي
ان كم الخبرية مقتضية ربطا التي لانشاء التقليل لانه طويل المسافة بلا
فايدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء
التقليل لا تخرجان كلا منهما احدهما على الخبرية لان الانشاء راجع الى الاستكثار
المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال كلتاهما لتم
ما قصد ان في تذكير كلاهما تذكيرا لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة
تاويله بالكلمة لتاويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة
كم الاستفهامية والظاهر التذكير فقوله فهو على تاويل كل واحد من هذين النوعين
كما ترى ولو قيل بالتاويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين قوله اي
كل واحد اشارة الى وجه افراد الخبر ومن وجوههم ان كلا مفرد اللفظ ومنهم
وجه لطيف قد خفي لطفه وهو انه نبه بكليهما واحد بالذات والتعدد اعتباري
وذكر كلاهما بتكلف التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحدي
اعتباري كم قوله وكل ما بعده فعل او شبهه فعل على المراد بالفعل ما بعده
وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضاربه قوله او متعلق

ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق
وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل
عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بضميره
فليس جاءك في حكم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض على قوله فان
كان بعده فعل مشتغل عنه بانه غير منتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك
ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم
اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغلا به **قوله** وعمله لا يكون الا
بحسب المميز اشار به الى ان دفع ما اعترض به الرضي انه منقوض بكم يوم
ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة
وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضائه لكم يوم ليس الا
بالظرفية وملاك اقتضائه المميز **قوله** نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال
الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو
كم درهما كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت درهما كان مالك
قوله وانما الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في
قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته مع اجازة الفاضل الهندي جعله داخلا
في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه **قوله** منصوبا على وجوب النصب ويرد
ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف وقوله وكلما قبله
لو يكن يعمل وكل ما له مضاف او حرف جر صحيح انه اخصر واوضح لبيانه على
جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام **قوله** نحو من
ابوك نظير لامثال وتنتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم

فانه يتعين كم ههنا كونه للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدا للمعرفة بالاتفاق
فيما عدا افعل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر **قوله** فكم
ههنا منصوب المحل اولى هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع
محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر **قوله** اي مثل كم في
ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بقوله بكذلك **قوله** فكذا
ما بعده وكذا انه يجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى ههنا ولما
لم يجز الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد
انه تاتي تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التثنية فقال معنى **قوله** وكذلك
ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام
ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جوازا لانه لا بد ان
[طيبي] يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام **قوله** واذا كانتا شرطا
فكذلك الثاني فيهما تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتدا
ففيه اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا ان
ظاهرا بيان المصنف او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدا لا خبر له **قوله** وفي
بعضها وفي مثل تمييز كم عمت ويوبخ قوله وقد يحذف باضمار التمييز
ولولا ذكر التمييز ههنا لكان الظ وقد يحذف التمييز **قوله** اذ ما هي تميز باعتبار
بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تميز بحسب الظ فان قلت فلكل
الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة
الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه
اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **قوله** لكان
الا انه تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في نحو كم مالك وكم ضربت لسابقه تاخير

المنزع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التمحل في التمييز فجعله علي التمييز في
بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولي ان يقال المراد بالاوجه الثلثة
نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف
انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق انفا
فيكون اشارة الي ثلثة اوجه اخرها باعتبار المميز المحذوف ويكون كم مالك
وكم ضربت بشرط الحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضربت او المقدار كما في كم مالك فتامل قوله فلا حاجة
الي ذكرها المبهمين ههنا يعني حذف لان اللام يغني غناه ههنا فيكون
ذكرها لا حاجة اليه ولكن ان تقول حذف اثالة لابهام كون بعض الظروف
اسماء كاسما الاشارة قوله ما اي ظرف جعل ما بمعني الظرف بقرينة
قوله الظروف وذلك بتبقيه علي عمومه اشارة الي ان من الظروف في باب
المبني ما قطع عنها الاضافة من كل وجه حتي لم يبق اثر من الاضافة
كما في عوض عن المضاف اليه بشيء فانه ح كانه لا قطع فيدخل في الظروف
ما اجري مجراه لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه لان غاية
الكلام في كل هذا امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام
فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صارت
غاية اي لما حذف بلا عوض صارت غاية واما عوض فيه عن المضاف
اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض
كانه مذكور او الغاية العوض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج
الي المضاف اليه من غير مانع اعتبار المشبهة من ظهور الاضافة المرجحة في
جانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارضا وليس في

المضاف

المضاف الي الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه
بل لعدم ظهور المضاف الذي هو من الحقيقة مضمون الجملة وماله قوله
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي علي ما ضبطه الرضي مع
ذكر واما واسفل ودون واول ومن عل ومن علو عل وزن من قبل ودون
ما هو مضمون الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعني معناها فضلا عما
ليس لمعناها فشاع اي سهل لدخل كذا في القاموس يقال جاء زيد فحسب
وبين ان يقال قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم معرفتها بالاضافة
لا عجب ان يقال لان حسب بمعني لا غير او لا فرق اذ لا فرق بين ان يقال
جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه
اعجب وليت شعري انه لو جعل حسب مناسبا للغايات في الابهام
لانه لابهامه لا يتعرف كغير قوله ومنها اذ الحكم ببنائه اذا استدلالي من
غير شاهد الاستعمال نقاس في الحكم ببنائها علي ما شاهد بناؤها
شاركها في موجب البناء بخلاف متي واين واني وكيف فان عدم
التنوين فيها شاهد للبناء والرضي رجح قوله والعامل في الظروف
المتضمنة معني الشرط سوي اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا
الجزاء عند الاكثرين والرضي رجح قوله فيما سوي اذا واختار المفصل
في اذا بانه اذا قصد به معني الشرط فالقول قولهم وان جرد المعني
الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء وفيها اي في اذا معني ترتب
مضمون جملة علي اخري لكن فرق بين تضمن اذا وساير اسماء الشرط من معني
وتظايرها فانه اذا غير راسخة في الشرط ولا عريقة فيه واذا
جاء جزاؤها الاسمية بغير فا واذا لقوله تعالى اذا ما غضبوا هم يغفرون

وكقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وتجيء جملة الشرط على سبيل
الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب ولا تعمل في المضارع
الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط
تامل تصل **قوله** اي ولذلك اي ولكون الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله
ولكون معنى الشرط فيها غير قوي كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها
الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم
بعدها شاذ كما نبهناك عليه **قوله** من فجاءته فجاءة بالضم والمد يعني من حد
سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كما ظهر به مصدر فجاء
من الحدين بمعنى احد بعينه اي باب **قوله** والمراد بلزوم المبتدا غلبة
وقوعه بعدها هذا بعيد اي البائن وقيل لزوم المبتدا في غير باب الاخبار
على شريطة التفسير **قوله** زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات
لا مفعول به والا لم يبق اذا الظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لو اعتبر
على اذا المجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها
ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد من الظرفية
لا يمد ومنذ اقد عدا منه مع انها مستبدان عند الجمهور **قوله** قد تجيء للمستقبل
كقوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيله منزلة الماضي
لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتامل وايضا يمكن منع كونه
في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل سوف زمان الاغلال
في اعناقهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون **قوله** وقد تجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذا زيد قايم في الرضي والاغلب مجيئه في جواب بينا نحو قولك
كنت واقفا اذ جاءني عمرو في اللباب وهي بمعنى اذ فاذا الكائنين للمفاجاة

في غير جواب بين تختص الاولى بالفعلية والثاني بالاسمية ايقاعا للمخالفة
بينهما وبين الزمانية **قوله** اي حال كونهما لاستفهام وشرط كانه جعل
استفهاما حالا لانهما مساهمة لتقدير ذا اي استفهام لان الاستفهام
مشابهما والاظهر ان المص جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما وقد
جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى قال الرضي تجيء انى بمعنى
كيف نحو انى يؤفكون وتجيء بمعنى متى واول قوله تع انى شئتم على الوجوه الثلاثة
ولا تجيء بمعنى متى وكيف الا وبعدها فعل **قوله** والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها يتبادر من هذه العبارات ان مجيء كسرها كمجيء فتحها وليس
كذلك قال الرضي وكسر همزة لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذيل
واختلف في اصله فقيل هو اين زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء واليه
جرى اهل اللغة حيث ذكروا في باب النون وقيل اصله او اضيف الى
اوان حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي ان وزيف
الرضي لانه لو يجيء الان خاليا ولم يجيء اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف
الاول بان اين للمكان وايان للزمان **قوله** بمعنى اول المدة بمعنى منذ
ومد اول المدة وانما يتحقق باول مدة زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج
في دفعه الى اللام العهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل
ولا عكس تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس
مراد المص **قوله** اي اول بان عدم رويته الضمير كضمير رايته وليس فاعلا
فلا يتجه ان النظر اول زمان عدم رويتي كما يتوهم **قوله** المفرد اي الاسم
لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح
ما رايته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد

بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي وتقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدهما
الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقتضي تعدده قوله وحكما نحو ما رايته
منذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما دفع لما يتوهم من كلام الرضي انه لا يختص
ما يليهما بالمفرد بل قد يكون مثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة
او حكما وقد اخذ هذا التاويل من تقييد المجي مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود
عددا ولم يتصرف المصنف في المفرد وجعل المثال المذكور مما لا يلتفت اليه
المص لقلته وقوله فيما دام لا يلائم هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليها
باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا وليس كذلك
فنقول هذان اليومان لوحظا بعنوان زمان المصاحبة الا انه جي بالمثنى
لتعيين انه اي زمان للمصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة الاظهر ان تقول المعتنى فيه في وقوع يوم الملاقاة قوله اي الزمان
الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد
للمصاحبة وقطع على المقصود به العدد قلت المراد بالواحد اسم العدد
بقرينة قوله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شاع
المعنى كونه مقصودا او اختار المقصود بالعدد ليشمل المثنى والمجموع المفرد
المعتد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومنذ يومان ومذ ايام لانها ليست
اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد قوله وقع يقع
بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور تتقدر
زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة احواله لا ينفصل بينهما
ببيان المعنى الثاني لانا نقول ما رايته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث
السفر فهو اول المدة وان زمان السفر من اوله الى اخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع

مدة عدم رويته زمان سفرك قوله او الفعل الاول والجملة لتعلم ان الزمان
المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارته قوله او ان اي
ما كتب على هذه الصورة ولا يشك اراد ان يجمع عبارته ان منقله ومخففه
فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى
انه يوجب ان يقرا وما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب
ليس ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقديرها بالتشديد و
التخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون فيقدر زمان مضاف هو زمان
او ساعة او وقت او يوما او ليلة لو ساعدها القرينة فلهذا انكر الزمان
ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون
المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة ممكن دفع الفساد
الثاني يجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا
تاخير المبتدا فيما كانا معرفتين في ما رايته مذ يوم الجمعة وينذفع بما ذكر
من الجواب والله اعلم بالصواب قوله بالالف المقصورة وهو بمعنى عند
فلا وجه للحكم ببنائها بمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن في عدم الوافقة
في المعنى ان لدن من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم
الجهة لبناء من لدن ح لانه يكفي في جهة البنا كون لدن في من لدن
على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه من عدم تضمنه لمعناه
لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات
لا يحتمل بيان الكتاب الاسعة تامها ما يفهم من بيان الشارح من لدن
بكسر الدال الا انه يقال كانه اكتفى المص في البيان بتقييد الدال بالفتح
والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد لان تقييد

الدال بحركات ثلث معا لدلا بفوت التنبيه ايضا على اصالة لدن بضم الدال
ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع ان لدن بضم الدال وجمع لدن بضم
اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب **قوله** وكلاهما بمعنى
عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى عند عاما في الرضى وغيره **قوله**
ولا يقال المال زيدا ولدن زيدا لو نعتبر في كلامهم على هذا في لدن وانما
ذكر في لدى وعند **قوله** ولذلك تحذف عنها وتثبت هذا اذا كان نصب
غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين
لانها تثبت تارة وتحذف تارة **قوله** من سحر بضم السين وسكون الحا
السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس **قوله** لكونه مقطوعا عن الاضافة
هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات بدليل اعرابه مع المضاف
اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض
جاء مفتوح وتجيه مكسورا او مفتوحا ببعد كونه مقطوعا عن الاضافة لان
نظاير لا يكون الا مضموما **قوله** المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة
والنكرة اتي بها معرفتين لانها لكثرتهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة
احتياج المباحث المقدمة عليها داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف
وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث
المبني الى هذا المقام **قوله** بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع
له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع
له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه
بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا
فالاول وضع عام لموضوع عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص **قوله**

لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة فرعية بذاته وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى
الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات
الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وح الباء زايدة على
ما صرحوا به فيكون المعرفة ما وضع الشيء بنفسه لا من متعلق به وهو ح يتناول
كل موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء بنفسه لكن شاع
فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا بالمتعين فلا يبعد ان يكون من
مواضعات الادب وان لم يصرحوا به **قوله** المعلومة للمتكلم والمخاطب
لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة
الى ما يعرفه المخاطب **قوله** بعينه يخرج به النكرة بقي بعد النكرة التي كانت
علما ونكرة بالتاويل وهو ما جعله الرضى عين هذا التعريف فعدل عنه
الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه بتجوز لانه
لما انه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها **قوله** واشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي وليس بذلك فان المبهمات
منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها بمعنى منه ما يساوي المعرف
باللام ومنه ما يفوقه **قوله** فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخص كان
ينبغي الاكتفا بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما
يكون كليا ومما ينبغي ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما قال به بعض محققي
المتاخرين والقدما لم يعتدوا عليه حتى الم يجعل بمعنى **قوله** لشيء بعينه لافادة
شيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المعرف مثلا لمفهوم كلي يستعمل في
جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهوم الكلي فمفهومه الكلي مهجور
في الاستعمال واللام في قوله له بشيء ليس صلة الوضع بل غرضه ولما راى الشارح

امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق نرجح به نقلنا لما هو الحق ولم يلتفت الى ما
قصد به قوله من حيث معلوميته ومعهوديته يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية
في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين
ويشكل تصويره العلم الشخصي بانه الذي يتصور الذات بعينه ووضع بازائه
بلفظ الله فانه لم يتيسر تصوره تع بعينه مع تشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع
غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي
وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء
قبل رؤيتهم وبوضع علم الشخص مع انه يتبدل من اول عمره الى اخره يوما
فيوما فلم يتصور به علم تشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له
عمره لمتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي
وضع اللفظ له بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية
والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك في اول الكتاب فتقسيمها
الى الاستغراقية والجنسية تقسيم للشيء الى نفسه الخ وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية
في وجه قوله والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام الخ
سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم
يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل
الحرف ايضا المبدلة من اللام في قولك الرحمن الحمد لله الرحيم الى غير ذلك
قوله ولم يذكر لرجوعه الى ذي اللام هو مذكور في المتون وكانه لم
يكن في نسخته او هناك سهو كاتب وكان اصله لم يذكره المتقدمون لرجوعه
الى ذوي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل فالاظهر

ما في الرضي من ومن لم يجعله من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه عه
موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا
والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع الامور
الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه
عبارة المتقدمين الذين لم يذكرون النداء ولم يسبق على كلامهم الا هذه
الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة بعده اختل الضمير ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف وان كان لفظ المثل والغير والسيد
فهو مستثنى عن هذا الحكم فقوله فهو مستثنى جزاء اذا والشرطية خبر ان ولو
قال المص وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد
ان يجعل المضاف مقدرا اسميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في
معنى وما عرف بالاضافة معنى قوله اسم كان هذا معنى ثالث للاسم اخص
من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم وقد عرفتها فاحفظها قوله لانه
ان صدر بالاب او الام الخ هذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس
ابو العتاهية ككراهية لقب ابي اسحاق اسماعيل ابن سويد لا كنية
ووهم الجوهري هذا فاحفظ فانه بديع قوله واحترز عن المعارف كلها
لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج
الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام
المشتركة فقوله بوضع واحد لتدخل لا لئلا تخرج لانا نقول ليس المذكور
في الحد عدم التناول مطلقا بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة
فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافه فيما يكون فيه هذا الترتيب
يشير بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت

ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب **قوله** اصناف المضاف الى
احدها معنى ولتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به
فالاولى ان يقال اراد التنبيه على ترتيب اصنافه فيما يكون فيه هذا الترتيب
ويحتاج الى التنبيه ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من
المنادى ظاهرا الا ان يحمل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله** لكمية احاد
الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره
الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما
وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين
ومحصل الجواب ان واحد وضع لكمية احاد الاشيا منفردة لا مجتمعة ونحن
نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام
يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح
استثناؤها شئت عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة
فانه في معنى جاء كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف
المستغرق كالمحلى باللام فاحاد الاشيا في كل واحد منها وكل اثنين منها
وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية كلمة نسبة اي الصفة
المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب عن كم فان كم للسوال
عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد نحو الالوف والمائات ودخل رجل
ورجلان اذ يجاب تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين باراده
ما وضع للكمية التي تحسب ورجل ورجلان للماهية وكميتها كما ذكره الشارح
هذا وفي كون كم سوالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ننكر صحة
الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مائات الا ان يقال ليس هذا

عن السوال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل وبيان ما سئل عنه بقدر
الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا نتوهم ان كم
ليس مخصوصا بالسوال عن العدد والا لم يكن المسامحة كما لا ان ذلك من
القياس الكم الحكمي بكم اللغوي **قوله** فالاشيا هي المعدودات واحاد
كل واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها وينبغي ان يقول
الكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشيا
واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكمياتها **قوله** وان لم يكون
عند بعض الحاسبين العدد اي لم يكن شيء منها عند بعض الحساب حتى
العدد والواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف
مجموع حاشيته عند بعض وبعض استثنى من التعريف الزوج الاول
فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول من
التعريف ايضا عددا **قوله** اي اصول اسما العدد التي يتفرع منها
باقيها اما الحاق تاء التانيث او الفه وكذا لم يحمله المونث في الواحد
والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق
تاء التانيث او الفه وكذا لم يحمله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع
منها باسقاط علامات التانيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار
اليه المصنف حيث واحد الى عشرة جعل الواحد والعشرة من الاصول لكن
يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشر وحصر الاصول في اثني عشر كلمة
انما يصح لو لم يحمل لفظ البضع من اسما العدد او جعل وارد اصول
اسماء العدد والعدد المبهم قال الرضي البضع بكسر البا و بعض العرب
بفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بعضه رجال وبضع نسوة وبعضه

وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا
جاوزت لفظ العشر ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون المشهور
جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه **قوله** اومتراجيا كخمسة عشر جعله
الرضي من العطف لانه في الاصل بالعلوم والشارح اثر رعاية الحال على رعاية
الاصل لكن الصواب او تضمنا مكان امتزاجيا **قوله** تقول واحد واثنان
في الواحد واحد اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضو مضيا لذاته
واما لانه من الانواع المتكررة والراجح هو الثاني واشار الرضي حيث
قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في العدد كساير
الفاظ العدد فيقال واحد ويوم واحد وثنتان اثنان وثنتان التاء
وبيان في اثنين للتانيث كما في ثنتان واللام يا محذوف او في ثنتان
بدل من ذلك اللام كما في بنتان بدل عن اللام التي هي الواو وابدال التاء
من الياء قليل وابدال الياء من الواو كثير **قوله** احد عشر الاحد اصله
وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واو الفاء على سبيل
الشذوذ عند الجميع وفي احدي كذلك عند غير المازني واما عنده قلبت
الواو المكسورة في اول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدي
في النيف اومضافا في نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة
في النيف الا قليل **قوله** ولما عبر الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
والتصريح بقوله احد وعشرون احد وعشرون نكتة اخرى سوى
ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم لفظ العقود على الزائد عليها فخرج بصورة العطف بل
اجماله يحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف الاعم

من عطف

من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح مطابقة
لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر
جايز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة **قوله** فتقول ماية وواحد
او واحدة فقوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ماية واثنان او
ثنتان عطف على قوله ماية وواحد واياك ان تحمل قوله واحد وقوله ماية
واثنان او ثنتان عطف على قوله ماية وواحد واياك تحمل قوله وماية عطفا
على واحدة وتجعل واحدة وماية عطفا على ماية وواحد فيكون تمثيل
لعطف الاول على الاكثر لانه مع انه فيه تفويت المناسبة بين ماية
وواحد ان المناسبة له واحد وماية يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس
العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل
على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذايق دقايق طعوم السياق المعدود
في سلك السباق واعلم ان اصل ماية مية كدرة حذف لامها فيلزمها
التاعوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء كما حكي الاخفش مئيا بمعنى ماية
وانما يكتب الف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا ولحوق التثنية
بالمفرد دون الجمع **قوله** كما في معدي كرب واجب صرح به الرضي **قوله**
قال الشارح الرضي تنبيه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه
الرضي قال فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسرة غير واقع من غير
شذوذ وعليه فحوى ما في الشرح المنسوب الي المص **قوله** لما فرغ من
بيان اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب
معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان
اسماء العدد وبيان المميز راجع الي بيان حال اسماء العدد كما ان في بيان

المفرد من المتعدد راجع الي بيان اسماء العدد والمرجع في تلك المرفوعة
الفظه الصافية **قوله** مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك
اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان
كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقبيلته من ثلثة او سبعة
الي عشرة اوما دون العشرة وما فيهم امراة كذا في القاموس او اسم جنس
كالتمر والعسل او قل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للمميز الاجمع قلة فيوتي بها
وان لم يكن الاجمع كثرة فلذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان ياتي له
بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يوتي بالجمع
المونث السالم كقوله تعالي ثلث عورات وقد جاء قوله سبع سنبلات
مع وجود سنابل **قوله** احدهما في صورة جمع المذكر السالم انما قال في
صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المونث لانه اختلف في
بيانه فقال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو
فعيل كعصي ابدل الياء الاخير نونا **قوله** ولا يجوز اضافة العدد الي
جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان قياسها ميات
اومئين غير مستقيم والقياس ميات لا غير **قوله** فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبروا الافراد لكون الفضلة قليلا الا قليلة وملخص هذا
الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صار
في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها **قوله** لان استعمال جمع ماية في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل هذا الوجه
انما يتم لو لم يجي مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء ميات رجل
قال الرضي وان لم يكن ماية مضافا اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت الي

الي المفرد ايضا نحو ميات رجل **قوله** مخفوض مفرد وقد يجمع نحو ماية رجال
وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى ماتين عاما فقد ذهب اللذات
والفتاء **قوله** واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا تلقوا
هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب
تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الي ماية وجب تاوها سوا
كان مميز الماية مذكرا او مونثا نحو ثلثماية رجل او امراة واذا اضيفت
الي الالاف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مونثا ثلثة
الاف رجل او امراة لا مميزها الماية والالاف لانها اضيف اليه الماية
والالاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل
واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص اشخاصا ثلثة او ورد عليه
ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان
الماية والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا **قوله** فان شئت قلت ثلثة
اشخاص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعل الرضي الاقيس الاكثر
قوله هب ان مميز الواحد معين عنه هذا اشارة الي منع الاعتبار لجواز
افادة التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين **قوله** لم لا يجوز ان
يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن ثم اتيد
المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجال فاعرف **قوله** لما
التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد نحو الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة
بين المميز والعدد في ساير الاحاد في الدلالات له على التعدد ينبغي
ان يعتبر ايضا في الاثنين **قوله** فافهم وتقول في الحواشي الهندية وتقول
انت فقد صرح بذكر انت الي ان تقول صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع

المسكن الي المعرب اي تقول العرب او يترجح ما اختاره **قوله** وان شئت قلت
حادي احدعشر فتعرف الاول **قوله** وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار
حاله اي مرتبة لايخفي ان الضمير التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته
بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله يعني انه واحد من
ذلك المعدود من غير بيان المرتبة يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها
ولا يسبق لها لفظ الاول ولا الثاني الي غير ذلك **قوله** اذ فوقه مركبات
لا يتراشتقاق اسم الفاعل منها فينتقض بحادي عشر احد عشر وتطابع
اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء من تلك المركبات وسنذكر لك وجهه
قوله حكم اسما المفاعيل في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة
الي التمييز **قوله** ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين الاولي ان المراد
ومن اجل ان الاول بمعني ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الي
مرتبة العدد المشتق هو منه لمجرد انضمامه اليه اضيف الي ما هو اقل منه
بمرتبة واقتصر علي ما جاء الفعل فيه ادما يودي بمعني فعلنا لا بد ان يشتق
من فعل وذلك من اثنين الي عشرة فانه جاء من ثلثة التسعة الفعل علي حد
ضرب بمعني التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم
يجي مما دون اثنين لامتناعه وما فوق العشرة لامتناعه اشتقاقا بخلاف
الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معني فعل فهو اسم فاعل صورة لا معني فيصح
اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافة الي مثله وما فوقه لانه بمعني واحد في
مرتبة خاص من ذلك العدد **قوله** ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول
هاهنا اكثر بخلاف اسما الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان او
الثاني اكثر كذا في الرضي **قوله** الي عدد يساوي عدده اي العدد الماخوذ

منه والاضافة لادني ملابسة ويجب ان تقول بالاضافة الي عدد لان
الاثنين بمعنى عدد اخذ منه الثاني مثل ذلك العدد **قوله** والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة لجواز ارادة المبتدا والمنتهي
من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار المبدا فينبغي ان
يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا **قوله** فتعرب
للجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في
اخره حرف علة او ما في اخره حرف علة حال النصب فانه في البناء
ساكن ايضا الا في حال النصب **قوله** المونث ما فيه الي اخره يخرج
من تعريف المونث المونثات الصيغة كهدي وتاء والتي وانت وتدخل
في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمونث بالعلامة وما يقابله لتقصر
ساحته بيان الاحكام لانها تصير مخصصة بالمونثات بالعلامة مع اختصا صح
ولزم اطلاق المذكر علي هذه الصيغ **قوله** وعلامته اي علامة التانيث
التا وان لم يكن بمعني التانيث فانها تاتي الاربعة عشر معني فصلها وجمعها
الرضي في هذا المقام **قوله** او ممدودة كحمراء لا يخفي ان الالف التي تمد هي التي
قبل الهمزة وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة
ينتقض بعرفات ومتي وكسا وتقييد الحروف بما هو للتانيث يستلزم
الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث التا رد علي الكوفيين
حيث جعلوا علامته الها والتا مغيرة عنها والبصريون علي ان العلامة
هي التاء مغيرة عنها والها مغيرة عنها **قوله** اي من جنس الحيوان عن النخلة
فانها بازائها ذكر فان يوصف النخلة بالانثى بحقيقي وليس تانيثها
بحقيقي **قوله** واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر

قيد بلا فصل من العبارة لا صالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل
ايضا التصرف فلا يرد نعم المراة ونعم المراة قوله فانه مع الفصل ايضا
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر ان وجوب
الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت
اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التا نحو طلحة فانه مونث حقيقي ولا
خيار بل يجب تذكير الفعل اذ لا تانيث لعدم التانيث علم المذكر الا في
منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به
مذكر من افراده فانه ترك فيه التاء عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه
مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله بالقران على
ان نملة سليمان كانت انثى عشر وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم
ان الضمير المنفصل في حكم الظ لاستقلاله فيجوز هند ما ضاربة
هي ذكره وقد يطلق الظ على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم
الثاني من المسند فانه يشمل اقايم انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز ثانية يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز
جاءت بنون قال الله تعالى امنت به بنوا اسرايل وكذا المجموعات بالواو
والنون التي اصلها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون
كذا حققه الشيخ الرضي قوله غير المونث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسير
قوله تعالى غير الحقيقي بمونث غير الحقيقي لا المونث الحقيقي قوله في جمع المذكر السالم
الظ غير العاقل فتامل قوله مفردة بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق
على مسلمون ومسلمات فقد يتبدل بهذا التقدير اشكال باشكال قوله

قولنا

قولنا مع لحوقها فحج يكون المثنى مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن
مسلما الباء تثنيه اذا لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة
لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير
النون قوله والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم فلم يكن جامعا لعدم
صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكلفات ما في اخره الف او ياء ونون ملحقات
فاعرفه قوله لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه من كون
علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين
في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السماجة وكيف لا وليس الغرض
من الحاق الالف او بالياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الفاء والياء
قوله اي مع مفرده هذا يويد تقدير المفرد في التعريف قوله تحت جنس
الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس
الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه
فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبغي
ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم
من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه وتجعل ما ذكره من
القمرين والابوين كاشفا عنه قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه
الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في
تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر من جنسه فان الناظر فيه
لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال
المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو ما في اخره مفردة كخ احترز

بقوله مفردة عن المعرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف
زيدا في الوقف فانه لا يصير بها مقصورا المعدم لزومها لاختصاصها بحال
الوقف **قوله** وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ويعني اخذه من القصر بمعنى
كنعب للجنس ولك ان تجعله من القصر بخلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى
اخذه من القصر بمعنى يقال بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى
المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كفرح جعله قصيرا وكل ذلك من
القاموس يقال او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يبدل كالى لو ان في
المسمى بالالف في الاسماء المعربة **قوله** الينا كمتى وعلى والى او اذا علا
ما عدم الاصل ومجهول الاسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل
الى علما الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يميل او اميل وكان الامالة مجهول ع
سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرحا في قلب عديم
الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب
للامالة غير انقلاب الالف **قوله** بان كان مجهول الاصل او عديمه
وقد اميل لا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون لامالة سبب غير انقلاب الالف
عن الياء سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت **قوله** كقراء بضم
القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او المتنسك من قرا اذا انفك هذا
سهو في القاموس القرا ككتان جمعه قراؤون وقرارى كمصابيح **قوله**
كنا وقد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل واللباب والمفتاح كتب في
الحاشية لعبارة المفصل هكذا وما اخره همزة لا تخلو همزته اما ان يسبقها
الف او لا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقرا ومنقلبة عن حرف
اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصل كعلباء او منقلبة عن الف تانيث

كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا والاغير كحمراوان والقياس في البواقي ان لا
ينقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان
كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء و
منقلبة عن حرف اصلي ككساء او غير جار مجرى الاصل وهو ان يكون الالحاق
كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب توافق المتن هذا كلامه
والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح **قوله** غير ما وقع في شرح الرضي من انه
قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال لا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا
ينبغي في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن
القاعدة **قوله** ان لا تحذف من اخر المثنى اي اخر المفرد المثنى فلا ينافي **قوله**
وتاء التانيث لا تقع في حشوه والاولى ان يقال لا تحذف عن المثنى **قوله** المجموع
ما دل اي اسم دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو المسمى
مركب والمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما مركب عد لشدة الامتزاج
بين اجزائه اسما واحدا واعرب باعراب واحد **قوله** على جملة قيد احاد
بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف
اسماء العدد في اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين
اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على احاد ما دل على رجل
او رجلين هذا ولو اخر الاحاد مجاز في تعريف اسم العدد لخروج المفرد
بقوله بحروف مفرده اي بحروف مادة تكن تبيح التثنية **قوله** بحروف مفرده
اي بحروف مادة المفرد الى اخره وما زيد له انضافا لقصد ان دالدلالة
بحروف المفرد الداخلة لحروف المفرد لا للاستقلال اذ الهيئة لها مدخل
في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من مفرده المحقق كما في رجال

ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال
وهو نسا على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال
واما ما في الحواشي الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال
او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس بشي اذ ما من جمع الا بقصد حقيقة وانما
التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد
ههنا ما ليس بشي ولا مجموعا فالتعريف به دوري قوله فقوله ما دل على
احاد جنس يشمل الجموع واسما الاجناس نحو المتبادر من الدلالة المطابقة
يخرج بقوله ما دل اسما الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط
والنفر جميع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فنحو تمر
مما الفارق بينه وبين الواحدة التاء خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظ
ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس الجمع
بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد ركب بما له واحد
من لفظ فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
وكما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلقا اسم جنس وبنحو ركب مطلقا
اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض
نحو ركب وتمر جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولك
ان تجعل تقييده بنحو تمر واطلاقه بنحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب
عليك انه لا بد من تقييده تعريف الجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو
وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله كحامل هو جمع حمل وباقر هو اسم جمع بقر على
ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم يرشدك اليه قوله والصحيح
لمذكر حيث لم يقل فالصحيح المذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا فالجمع

المذكر الصحيح جملا وتكلم في الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح
المذكر الاظهر ايضا ان قوله فالمذكر بتقدير جمع مضاف اي فجمع المذكر الصحيح
قوله اي اخر مفرده فيه انه يصدق على رحلين وسلمات قوله يا ملفوظ
كالقاضي او مقدر كقاض فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة
قوله حذفت فينبغي ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة
بحذف التنوين للحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين
بين علامة الجمع وبينها ولست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف
السابق لالتقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد اللحاق
التقاء الساكنين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اي اخر الاسم
الذي لم يجعل ضمير كان لاخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف
دون حرف بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه قوله الفا مقصورة ملفوظة
او مقدرة وقد نبه المص على ان الالف والياء اعم من المذكورة والمقدرة
حيث مثل بقاضين دون القاضين وبمصطفين دون المصطفين فتامل
قوله وشرط اي شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرط الى اسم اريد شرطه
جمع والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير في قوله فمذكر علم
يعقل لانه في تاويل فلكونه مذكرا يعقل كما يشير اليه وجه كونه ليس
راجعا الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير
مع انه مستغن عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما التذكير الذاهل عن كون
الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل لئلا يتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية
كتسوية ابيض باسود قال الرضي هذا عذر ان باردان لا يبردان
قلبا محرورا فانبا را لاشباه وقال الهندي مناط فائدة الشرط انما وصف

المذكر دون نفسه كما قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا
ونحن نقول جمع المذكر السالم مثل سنين وثبين وارضين وثبين وقلين مما مفرده
مونث كيف لا ولو لا ذلك لم ينضم هولاء الى جمع المذكر السالم لم تضف اليه كما ضم الواو عشرون
مثله فلو لم يندرج في جمع المذكر السالم لم تضف اليه كما ضم الواو عشرون و
اخواتها فلا يستغني بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير **قوله**
فمن كراي فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال **قوله**
وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عارية عن تاء رقيق وكمكه وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان **قوله** فمذكر
في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عايد الى
المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزا ما اعترض فيه الشرط
وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط
وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون
مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلهما مصدريين والثالث الغاء
الشرط المتوسط بين المبتدا والجزء والشرط خبر القول شرطه بتقدير
فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى
المبتداء لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف مع
ما كان فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضي في
بحث خبر المبتداء وما اشار اليه من الجواب بان مذكرا بمعنى كونه مذكرا
علما بمعنى انه لزم الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والجزء في السعة وكانه
لم يلتفت لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بمعنى انه هل يمنع منع الهندي

لما ادعاه

لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به **قوله** يعقل من حيث مسماه اشار
الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوضع وصف لذي عاقل مدلوله **قوله** نحو اعوج
الفرس في القاموس بلا لام للفرس فرس لابي هلال ينسب اليه الاعوجيات
كان للنذر فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني
اكل المرار وفرس لغني بن اعصر هذا كلامه **قوله** واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ثم اجاب به عما ذكره الرضي
انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو
طلحة ويدخل نحو سلمى وورقا وعلى الشرط الاول رجلين ولا يخفى
ان الجواب ضعيف **قوله** صفة من الصفات غير علم لا فايدة في
قوله غير علم **قوله** والاول الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل
التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي
ان مناط الفايدة هو الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون
الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالذكر هنا
ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام معلقا
مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء
مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء تانيث **قوله**
اي مذكر غير مستو في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون
في صفة لا يستوي فيها المذكر والمونث في الصيغ لا يكون الفرق
بين المذكر والمونث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة **قوله** خلاف
الاصل لمنافاتها بالاسم في اذ الاسم فيه الفرق بين المذكر والمونث
نفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعين والاتان والجمل والناقة

والانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ان يبين عدم جمع مثل
احمر وسكران بالواو والنون بانه يخبر نقصان علمه حيث بانهم كالاسما
في عدم استوا المذكر والمونث في الصيغ وجمع افعل التفضيل بالواو
والنون بانه يخبر نقصان علمه حيث لم يعلم في الاظهر قوله للفرق
بينه وبين فعلان وفعلانه يفهم منه جواز جمع امثال نونان بالواو
والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير
شاعد السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اي في هذه الصفة بنا وبل لوصف قال الرضي هذه
العبارة اسمح من العبارة السابقة لان الضمير ان لا يكون عايدا الي
الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في
ذلك الوصف مع المونث لا معنى لهذا الكلام فكيف سوى الشي في نفسه
مع غيره ولو قال ولا يستوي فيه المذكر مع المونث لكان شيئا واجاب
الهندي بان الضمير لا يكون عايدا الي المذكر لا الي الوصف فلا يلزم ما ذكر
من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة علي ما اجاب به ولم يلتفت الي
شبهة الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا بتاء
التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة سيبوي
فيه المذكر والمونث قوله ويحذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما
في قوله الحافظو اعورة العشيرة وقيل لام ساكنة اختيارا كما في الشواذ
انكم لذائقون العذاب بنصب العذاب طبس بواجب قوله وقد شذ
عوضين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني
من نجد فان سنينه وثانيهما ظ وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ

ان يعدم علي بيان حذف والنون لانه لا يتعلق الا بما ذكر قبل حذف النون
ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لا وجه لتقييد كلام المتن بما قبله بل المراد انه لو يكن لمفرده مذكر اصلا
لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان
يكن مذكر جمع بالواو قوله فان لا يكون مجردا عن تاء التانيث الملفوظ
والاخر فان لا يكون بالهاء قوله تغيير بنا واحده من حيث نفسه وامور
الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التعبير في التعريف غير محمول علي ما هو
المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذا التغيير الاعتباري خارج عن
المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة
داعية بالنظر الي الا التغيير باعتبار الامر اللاحق فوجب التبادر في
الاول دون الثاني وبقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة
من زيادة الالف وسكون الفاء الا ان يقال لا نكرر في افراس
التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث
عرض للفاء السكون وعرض ورب حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل
بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح
باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو في تعريفه
فالاوجه ان يقال المراد تغيير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف
والتاء ثم نقول لا حاجة في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغير مفرده
بتغير اخر لا بتغير صيغته لا ما بطا على الاخر لا يغير الصيغ فقوله ما
تغير فيه بناو اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته 1
وان تغير بتغير اخر قوله جمع القلة افعل الي اخره قال الرضي

هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير
فيها فهي للقلة اذا جاء للمفرد والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم
ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع قوله اسم الحدث اي اسم
يدل على الحدث مطابقة كالضرب لو تاملنا تضمنا كالجلسة قوله يعني بالحدث
معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان
حدثا ان السواد بمعنى السياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو
المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حققه المقام قوله
والمراد بجريانه على الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان
اسم الفاعل فان معناه موازنته وبخلاف جريان الصفة على موصوفها
فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدا او ذا حال او موصولا
او متبوعا لها وكل من الثلاثة اصطلاحا مقصورا في محله فلا غرابة
في التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد جواز
وقوعهما فلا اختصاص لهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا صنعة
في المفعول المطلق قوله وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله
تع ويل للمطففين فتامل قوله سماعي اي سماعي لم يرد ان ياء النسبة
محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماع تجوزا او حرف مضاف
اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقيا واما المفعول
المطلق المجازي نحو ضربته ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي
قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي بانه
فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفاعل والظرف فلا يلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفاعل

والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوب عنه والاظهر ان يقال لما كان
حذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف ويجوز اضافته الى الفاعل والمفعول
المصادر في العمل لا المنون كما ظن كما صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله
الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا
عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي قائم مقام الفاعل
بقرينة ما سياتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف
الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او موجبا قوله فيجوز فيه الوجهان
ذهب الى كل وجه نحوي فاذهب الى الثاني سيبويه وذهب الى الاول المبرد في
لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابته الفعل لا لتاويله بان مع الفعل مع
يجوز تقديم الفعل المطلق عليه صرح الرضي قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس توجيه
وانما فصل بين قسمي المصدر فينبغي ان يوخر عنها فاجاب بان ذكر عقيب القسم
الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول قوله
من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون
الحكم بالاشتقاق من الفعل من اجراء اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمي فعلا وحدثا وحدثانا
والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل وح التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام
بالشخص صفة المعنى استدلالا الى اللفظ قال الذي والدليل على انه لم يرد
بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيد في ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع
الى الفعل والقيام هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ

مجاز فليس الاسناد للمجازي الي لفظ ضرب ولضرب لا حقيقة معناه فلا
دلالة في ضمير رجوع قام الي الفعل علي عدم ارادة مثل ضرب ولضرب قلت
قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الي اللفظ وبالعكس دون المعنى
التضمني والالتزامي **قوله** موضوعا لذلك الاسم لمن قام به علي ان الجار صلة بقوله
اشتق بتضمنه معنى الوضع ويكن ان يجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به
الفعل فينبغي عن التضمين **قوله** اي لذات من قام به الفعل هكذا هذا
يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الي ان المراد من اعم من الفعل
واشار الي وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولي في قوله ولعله قصد
التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن اعم مع به الفعل من قام به الفعل
وهو المتبادر مع معنى الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل اسم للجميع لا لمجرد من
قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض بانه خرج
هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتقرب من فلان ومتبعد
منه ويجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا يقوم باحد المنسبين معينا
دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل
المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول
وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب
مشتق من مصدر هو الضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق
بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معنا المقترب
من شخص ايضا متصف بتقرب من الشخص الاول وكل منهما متقرب بمعنى قام
به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا تقوم باحد
المتصفين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين

ولا معنى للقيام بشيء لا علي التعيين نعم لا يتعين النسبة الي احدهما معينا
بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا علي التعيين فقوله هذا
من قبيل اشتباه بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من القيام في
هذه الاحداث اعتباري والمذكور في التعريف اعم من الاعتباري
والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار اعتبار
قيام الضربين بالفاعل فتامل **قوله** قال المص في شرحه اي المص او التعريف
قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له لحج فيه بحث لانه يخرج
عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا
طايل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال
انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو يجوز الا انا لم نعثر عليه في
كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي
صرح في تحقيق اسم التفضيل بان طايل للزيادة في المشتق هو منه
جعل التعريف منقوصا به **قوله** واسندوا اخراج اسم التفضيل الي
قوله بمعنى الحدوث الي اخره يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل
قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به
اسم التفضيل راسا وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
صيغ اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا
مثل اسم الفاعل ولذلك لا يعول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من
اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ
منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح للامر الثاني
فتكلف في تطبيقه علي ما ذكر هنا بما اخرج يخرج التعسف كما سترى

قوله على زنة فاعل قال المص وبه سمي لكثرة الثلاثي فلم يقول اسم المفعول
والمستفعل بجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لم يرد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر
لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان مقصودهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل قصدهم اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى
المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم المكان والزمان واسم التفضيل بل
وكون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد ياتي
على زنة المفعول كقوله تعالى وكان وعده ماتيا وقال الرضي والاولى ان الماتي
في الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان
وعد الله مفعولا ونحن نقول يحتمل المراد وكان اهل وعده ماتيا لو علم بجعل اهل
الوعد في كونه ماتيا للوعد بمنزلة الوعد المتبع المفارقه عن نفسه فاسند
الماتي الى الوعد قبل بيان الصيغ من وظايف التصريف وقع في النحو استطراد
اقول بيان الصيغة كالمقصود تعريف وتعيين لموضوع الاحكام النحوية
قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه
يشترط معنى الحال او الاستقبال اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والذي
انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا
دخله اللام هذا كلامه اقول وانما قال ظاهر كلام النحاة لان ظاهر عطف
قولهم او الهمزة او على ما صاحبه ويحتمل ان يحمل عطفا على الحال او الاستقبال
اذا وقع بعد حرف النفي اي شرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على
صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فاذا دخلت اللام الموصولة قيد
اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغني

عن

عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثنا
في المعنى عن قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فان
اللام الموصولة داخلة في الصاحب وقد دل ما سبق انه لا يكفي الاعتماد
عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين
الى المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام وسمي لام التقوية في غير نحو
علم وعرف وودي وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون
التقوي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا
قائم ولا يتقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا
في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلاثة تعمل باتفاق
من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غير وممن
اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي
كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من
المشابهة اللفظية فان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم
بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا النقصان المشابهة اللفظية
لعدم تطرق خلل الى صيغ المفرد تأمل لا يبغي ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر
الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السالم فظاهر
لبقاء صيغ الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع
المكسر فرع الواحد قوله مع العمل في معموله نصبه على المفعولية بمعنى اطلاق
العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل
لانه حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكذا اذا اطلاق العمل محل قوله مع التعريف
فعلى اذا اللام الموصولي لا تفيد اسم الفاعل تعريفا ولا تحذف النون مع لام التعريف ولقد

بنه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن فيه تنبيه قوله اسم
المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو
الحدث وما وقع عليه الحدث هو المفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل
من ان اضافة الاسم الى الصفة التي هي الاكثر من باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف
والايصال وكانه الذي جراه على ما قال قوله لما قال وقع بنكل بخروج مضروب في
قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع
بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله في العمل اي عمل النصب قال الرضي
عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط قوله واشتراط عمله باحد الزمانين قال
الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به
وجعلوه كاسم ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان
الاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا قوله ما اشتق
من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم
الله ه ليلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان
المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم
الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المص
ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والا
ستمرار على تحقيق الرضي فيخرج عنه نحو ضامر ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة
الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل
الذي هو من ان الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم
ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل
صرح به ابن مالك في التسهيل وان يجيء على وزن الفاعل للمبالغة الا ان

لا يحمل

لا يحمل صيغة المبالغة اسم الفاعل قوله اي كاينة على وزن يرد عليه انه
في الالوان والعيوب الظاهرة قياسه على وزن افعل وانه في الثلاثي
المزيد والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك
في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا
على السماع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى
احتمال عبارة المتن الا ان يقال بنه على انها لا تنفك عن الاعتماد و اعلم
انه يزيد عملها على فعلها وانها تنصب تشبيها بالمفعول دون فعلها وعلى
كل تقدير معمولها اما مضاف او متلبس باللام وهذه مانعة الخلو لاجتماع
اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام غلام ف اخويه فانها
لا انفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها على الظاهر ليلا يدخل زيد
الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عنها الممتنع و زيد
الحسن وجهه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منها مرفوع
قال الرضي لو تقسيمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث
النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها لاستيفاء اعرابه بل بيانه
لانه ضابط الحسن والقبح مبني على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون
اعرابها قوله وحسن وجه عطف على الحسن الوجه الخ وفيه ان صورته بخطه
لا تصلح الا للوجهين فانه لابد في صورة النصب من اثبات الالف كذا
في حواشي كتاب الشارح وانما يتم ان لو كان مراد المص بالامثلة ما
يحتمل صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث
الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به
الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه

معلل بافادة بعدم افادة الاضافة التخفيف وعند الفراء يفيد التخفيف
باعتبار تقدم الاضافة عليه كما في قول الضارب زيدا **قوله** احدهما
الصفة باللام مضاف الى معموله المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على
قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم
التخفيف ينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه تختلف فيه لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة فالقياس انه ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه
بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد
ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضارب احسن
من زيد ضارب ابيه ومن زيد ضارب ابيه في دار لان ما سوى ضمير ضارب ليس
للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب **قوله** وما لا ضمير فيه انه لو نتيجة نعم
الرجل زيد فما الفرق بينه وبين الحسن وجهه برفع الوجه وهنا سيأتي في
الاشتمال على التعريف العهد النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم
يمكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن
الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه
قوله لان معموله كانه فاعل لها فلو كان فيه ضمير يلزم تعدد الفاعل
فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل
او التباس البدل بالفاعل **قوله** ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي
فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان
للاضافة الى التمييز والشبيه بالمفعول يكون فيه ضمير الا انه خولف القياس لان
الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل
المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعل كالمفعول الذي في الغائب

اجنبي

اجنبي فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان
الحسن الوجههما بالرفع فو الزيدان الحسنا وجههما بالجر **قوله** فتوننت انت الصفة
جعل توننت على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي الى الحذف بل
الانسب بالسياق جعله صيغة مجهول مسند الى ضمير الصفة **قوله** فيما ذكر من
رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به
الرضي **قوله** وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء
الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل
كذا في الرضي **قوله** لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف بالنفي ما قام به
لا ما وقع عليه النفي فالتعميم لا يأتي الا وعلى تقدير جعل صلة الموصول الزيادة
والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة
سواء وصف به ام لا والمراد بغيره غير ما سوى كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية
كما في قولهم هذا بسرا طيب منه رطبا **قوله** في اصل ذلك الفعل ينبغي ان الجار
والمجرور محذوف بتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج
زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه
ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان
يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن تكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه
من الحمار **قوله** وقيد الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان والمكان والالة لم يوضع
لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان او الة مكان مضاف وفيه
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا لما هو مخصوص
صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها منع

خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة
على المعبر ولم تعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في
اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع
ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم **قوله** وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته قد يتغير الديمي حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف
المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الجاري **قوله** وفعلى للمونث لا وجه للاقتصار
على ضم المونث لتتميم كلام المتن لان له تثنية وجمعين ايضا **قوله** فيدخل فيه خير
وشر لكونهما في الاصل اخير واشر ولا يكفي بمجرد ذلك لدخول خير وشر مونثهما
لانهما ليسا في الاصل اخير او اشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمونث
والتثنية للمثنى والجمع للجمع وخير وشر بمعنى اخير والاشر المستعملين نمن **قوله** وشرط
ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف
ليخرج نحو ايدا وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى
اكلهما من الحنك والاول لانهما شاذان وقيل الرضي لا اخراج هذه الامور
بقوله جاء منه فعل وقال لا بد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل
من افعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم النفي لعدمه
من ما نبس بكلمة اي تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب
من امس اقول اشتقاق الافعل بتصرف في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدثه
عن شيء لانه ح يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو لاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف
بزيادة على غيره لا يمكن الا فيما يجري فيه الزيادة والنقصان محل نظر **قوله** ليس بلون ولا عيب
ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلح بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلح للتفضيل بل
للصفة قال الكوفيون يجي من البياض والسواد الذين هما اصل الالوان وقال البصريون جاء منهما

شاذ او منه قوله عليه الصلوة والسلام والصلاة في وصف الكوثر ماؤه ابيض
من اللبن **قوله** وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد
العينين **قوله** فان قصد غيره اي غير غيره اي غيرا للثلاثي المجرد اللام للعهد
اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب
فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه **قوله** فقيه
شاية من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا
والذي صحح الهندي هبنقة من غير ابن وقال القاموس في ~~[illegible]~~ القاف
الهبنق كعلبس الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان
يحمل لقبه لا كنية وقال في العين الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض
تخرج من البحر بيضا شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع
محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان
يعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب
بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة وكان
يضرب به المثل قال الشاعر في الحمق عش بجد وكن هبنقة هذا
وقد شنع الشارح تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه امرا
بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه هذا
من حواشيه والعجب منه انه لبس ما نقل من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب
فيه فيرا الشارح الى القدح فيه كما هو ابيه **قوله** ويستعمل اي اسم التفضيل على احد
ثلاثة اوجه اذا لم يجعل معه دولة كما في اخرا اسماء كما في الدنيا والحلى اسما
للخطة العظيمة او لم يخرج عن معناه كما في اخر بمعنى غير تقول جاء لي رجل اخر
واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول **قوله**

واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام
التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك فقليل هو هربا
عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما قوله ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي غير غالب ومع غيره
قليل قوله ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
اورد عليه انه لابد من تعويض المضاف واجيب بانه لو يعوض لان المضاف غير
منصرف منافي للتنوين وينتقض بالتنوين في جوار عند من جعله تنوين العوض
على انه لا مانع من البناء على الضم كما قيل واعلم انه ربما يجي بعد اسم التفضيل ما هو
في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التنوين المفضل
وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من
عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد
الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل خرج عن معناه التفضيل
الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن
المفضل عليه وكانه قال زيد متباعد من الشعر وجوز استعمال اسم التفضيل عاريا
عن الوجوه الثلاثة بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره
وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء
ولما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى اغلب
الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
بحسب المال وجعله مشكل اشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب
بوجوه احدها جعل احدهما بحذف المضاف اي قصد احدهما وثانيها
جعل ان يقصد بحذف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله بحذوف

المضا

المضاف اي دون ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدهما
زيادة موصوفه المقصود هو به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى
الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى
انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار تحقيق في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما
عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله
لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره الخ لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة
ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقا غير مقيد بان
يكون على المضاف اليه وحده توهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه
وليس كذلك بل معناه الاطلاق عن معنى الزيادة على جميع ما سواه صرح به الرضي الا انه ينبغي
ان يكون المراد بجميع ما سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يعتاد عرفا وقصد تفضيله عليه
قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كقوله زاد
وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة
للتوضيح تحتمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة
للتخصيص انما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص اسم قوله
نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم الخ فانه قول ونحو افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع
المخلوقات وهو من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية
بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة العمل في المستثنى ما رفع على الفاعلية
وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه بمعنى لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر
كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر
بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز عنده زيد افضل هو منه وما ذكره
اظن ان التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجوده

المفرحية يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر في لفظ اثره والاعجاز عمل في سائر المثنات
قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سوا كان مظهرا او مضمرا بارزا
ونظيره **قوله** رافعه لظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد به بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا
كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الي التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل الرفع بالفاعل عليه
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لم يعمل في الملفوظ المفعول به لانه يعمل فيه
بحرف التقوي فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك لزيد **قوله** وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية تما ذكر من الدليل لا يختص بنفي عمل النصب الرفع بالفاعلية بل يجري
في عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوي **قوله** ولانه لما كان نحو
الاولي ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا
مستقلا كما تفيد اعادة اللام **قوله** الا اذا كان اسم التفضيل اي وصفا سببيا
معوفي اللفظ لشي الاولي ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشي او وصفا
سببيا لشي ولا معني لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط
رفع افعل للفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمله حتي لا يعمل
بدونه بدون هذه الشروط لان يونس حكي عن ناس من العرب رفعه للفاعل
بلا اعتبار تلك الشروط نحو برجل خير منه عمه **قوله** وهو في المعني صفة للسبب
قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببيا لا مسببا وقال الهندي
اي بغير المشهور للشبه علي صحته وتحقيقه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا وانما
يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فان الاسباب جعلت اسبابا
وانما عدل عن السبب الي المسبب للتنبيه علي انه لا يلزم ان يكون في المعني للسبب الواقع بل يكفي ان
يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سفيها **قوله** مشترك بين ذلك
الشي وبين غيره علي ما حمل قول المص تخروج نحو قولنا رايت زيدا احسن في عينه الكحل

تبيّن م

السم

اليوم منه في عين امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر بغيره في قوله
باعتبار غيره بعيد الاول لا يفسر بغير تفسير السابق بالاول **قوله**
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول ثم اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار
الاول وقوله باعتبار الثاني لمفضل وقد اتفق النحاة علي انه لا يتعدي شيء من
الفعل بحرفين متماثلين الي اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في
الصحراء ويقال جلست في الصحراء في اليوم ثم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول
صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان
قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من في
علي نفسه **قوله** والمسواة يا باها مقام المدح اهنا البيان نحو مثالا
يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح
فربما يكون النفي نفيا بالزيادة مع بقاء افادة اصل الفضل سوا كان علي
وجه اصل المساواة او علي وجه يكون دون حسن المفضل في المعني وعلي هذا
عرفت انا المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس
في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري
بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل **قوله** وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفي انه لا يبقي
ذلك مع وجود معني التفضيل اذ لا يبقي وجه لذكرها فان قلت هذا السوال
لا يخص زوال زيادة التفضيل بان النفي بل يتوجه علي زوال الزيادة التفضيل
سوا كان برجوع النفي الي الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن قول الشارح
بجعل البناء في قوله بالنفي بمعني مع لا للسببية حتي يتم الوجهين السابقين **قوله**
بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل الفصل وا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل

بين العامل والمعمول باجنبي لا يمنع بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيد
اكان عمرو ضاربا نص عليه الرضي **قوله** ولو تقدم قول منه في عين زيد علي
الكحل اشار الي شبهة نقل المص من انه فليتقدم منه علي الكحل حتي لا يلزم الفصل
العامل والمعمول ولم يلتفت الي الجواب نقل منه وهو انه لو قدم لزم عود
الضمير الي ما لم يذكر رد الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الي ما لم يذكر لفظا
وهو مذكور رتبة في المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتداء مقدم رتبة واجاب
بانه يلزم تعقيد التركيب فرجح العمل مع ضعفه ويمكن ان يحمل ما ذكره المص
راجعا الي ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الي ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد
ويمكن ان يحمل جوابه بجوابه لما ذكره المص فانظر الي اطراف الكلام ليدل
يكون بالتقصير الملام علي فوات المرام **قوله** مع انهما ليسا من قبيل اعمال
المشهورة الواردة الخ هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي
منه العجب لانه كيف يجاب به المدح فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم
التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا
في اعماله وحاصل القدح منه الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منهم فلا توجيه
لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب علي ما هو المشهور واورد الرضي
ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو له
لما يبق منه فلا يلتفت منه واجيب بانه في النفي لضعف معني التفضيل
فيعمل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معني التفضيل قويا فانه لا يعمل
الاضطرار ايضا **قوله** وعلي كل تقدير فالمعني علي ما كان عليه قبل هذا التغيير
لان اصله من كحل عين زيد اه رد علي تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي

ستمسكين

متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل علي الكحل فلا يوجب تقدير علي العين
ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه
متغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل علي الكحل فلا يوجب
تقديره من كحل من عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد فحذف مجرور
من وجار العين لظهور المعني مع ذلك الحذف ويتجه انه يوجب اخراج
التركيب الي ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار
وحذف كلمة في ابقاء مدخوله علي الجار وتوقف العمل علي ابقاء المفضل والمفضل
عليه بالاعتبار دون تحقيق ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصورة
بان يكون مرجع المعني الي ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه
متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد
وهناك الانتقال الي الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل
قوله ولو رفع لفظ العين الخ لم يلتفت اليه المص بناء علي عدم تحقق
في كلام العرب وان كان ما نحن فيه سماعا **قوله** وتقديره ما رايت رايت
عينا حائلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار
بهذا الكلام الي تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله
كعين زيد معمول لرايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من
الكل لان معني ما رايت كعين زيد ولا زايد عليها ومعني احسن فيها
الكحل والامثال حذف المعطوف في الموضع اعتمادا علي وضوح المعني ولا يجوز
ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعني
ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدا علي عين زيد
في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشي زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة

واحد فالشارح اشار الي انه لا مانع من جعل احسن صفة لعين كعين زيد
ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعل
مع احسن صفة صفة موصوف محذوف لان الناقض مندفع اما بجعل المماثل
بمعنى المماثل في اصل الكحل بمعنى لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثل بمعنى
المماثل في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على
الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه
لزم التناقض وهو المماثل مع الترجيح فيكون النفي مبرهنا فيكون ابلغ وليعلم
ان الظاهر عبارة المص انه بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا يتعين
فيما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان
ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف
ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه
في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمال في هذا التركيب المفضل عليه وما
يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل ولك ان تقول
كما قال سابقا ولك ان تحمل معنى قوله فان قدمت الخ انك ان قدمت ذكر
العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل
بالاجنبي ولنسخ حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يكن هناك مفضل
هو غير المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر اعني عمال احسن مستحقا ان
نظر الي تقديما لكلام قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكر
اوفق بالمقام والاحسن ان يقال به يذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز
حذف الموصوف وذكر قوله اسم جماعة الركبان يعني لم يجمع بنية على ذلك ليصح

ماسياة

ما سياتي من جعل ساريا من السري صفة ركبان لان اسم الجمع لا يحب تابعه
المستند الي ضميره وجمع صفته بخلاف الجمع قوله وساريا من السري
واحتمال حمله من السرايه على ان يكون صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا ساريا
اي الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثني ح فلذا لم يلتفت
قوله فقوله اري اما من روية البصر او من روية القلب وهناك احتمال
ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اري محذوفا مجهولا اي لا اظن ونفي الظن
ابلغ من نفي الروية البصرية والعلمية فتبصر واعلم قوله واذ منسوب الي
السباع لكثرتها فيه والمراد بالسباع اما حقيقتها او شراد الناس و
قطاع الطريق قوله والحال الي لا اري جعل الواو حاليه وقبل اعتراضيه
وما ذكره اظهر وانما قال ولا اري ومقتضي السابق او يقول وما رايت
يفيد انه ما راي ولا يري قط لانه لو راي مثله لم يباف منه الحكم
بانه لا يري قط فتامل قوله فلما وصل النوبة الي مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة
ومما يدل على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض
خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله اي في نفس
معني ما دل الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الي معرفة
وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم
ان الفعل مشتمل على ثلاث معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق
انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان
وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الي فاعل
حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الي فاعل ما او الي فاعل معين ولا

ولا شك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل
وعلى الاول معنى بتعقل بتعقل معنى فاعل ما اجمالا او بتفهم بذكر الفعل من غير
ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتدا فان معناه متعقل متعلق اجمالا
فيفهم من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على
تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما **قوله** ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة
بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد
الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث **قوله** فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجهات
شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم
صحة ارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم **قوله** وبقولنا
وضعا اسما الافعال لان جميعها اما منقول فقال جميعها ليس دايرا بين الحالين
بل جامعا الامرين وانما العاير كل واحد قلت الحكم على الجمع لا الحكم على الجميع قلت قد
يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاني الرجال اي كل واحد وكذا جاني جميع الرجال
قوله الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل فيه لان
الافعال المنسلخة معتبرتان في اصل الوضع منسلخان عن الحدث صرح به بعض المحققين في
الفوايد الغياثية **قوله** او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالحدث ان لا معنى لتعليل
الفعل الاصطلاحي او تحقيقه فلا يصح قوله وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
الا ان الظاهر ان يقول وشي من ذلك لا يتحقق الا فيه بالنظر فتامل **قوله** لدلالته
الاول على الاستقلال التعريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص في
لا نهاية وضعف لكولان ابلغ ما لو يحصل الخ لم يعمل فيه **قوله** واما خص به لحوق تاء التانيث اي

الساكنة

اي الساكنة ولهذا صح قوله والصفات استصعب عنها الخ ولحوق تاء فعلت الاخصر
ان يقول ولحوق تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى
ان يفسر فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحرك لاختصاص البارز
المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح اي بحسب اصل الوضع
قوله فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريف هذا العلم **قوله**
قبليه دايته تكون بين اجزاء الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو
التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم والمتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة
التامة والمعلول وتحقيقه على واخر ولعرضه مخاطب اخر ولزوم ان يكون
للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاه التاس المتقدم بحسب الذات
بالتقدم بالزمان لكن منشاه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق وقع صفة
الزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع متقدم على زمانك فيلزم ان يكون في زمان ح
للزمان زمان ولا تندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال
ما دل على زمان متقدم على زمانك **قوله** مبني على الفتح اشار الى بيان بعض
خواصه بعد تعريفه كما هو عادته **قوله** باحدى حروف نايت في اوايله الظا
في اوايله **قوله** كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى ان
الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا
بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احدى الحروف نايب
واجبي فلذا قيد مشابهته باحدى حروف نايت ولو حصل مشابهته باحدى
حروف نايت لو قوعه مشتركا مثل يقتل بين الزمان والمكان والمصدر بسبب
زيادة حرف لكان اشد مشابهة **قوله** فالحرج لو يراع في البيان ترتيب

حروف نائت بل راجع الى تعريف الفاعل فانه يبتدي بالمتكلم الواحد ويثني
لا الغايب قوله مفردا مذكرا كان او مونثا فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم
المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سوا تكلم باضرب او بنضرب
وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل وصفه في نضرب بكونه
مع الغير فلا يجتمع الافراد في كونه مع الغير قوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر
مذكرا كان او مونثا او مختلفا قوله وللمونث والمونثين غيبة اي حال الحكي
جعل غيبة مصدر رحينا الا ان جعلها حالا انسب نظايرها ولو قال المتكلم والغايبة
والغايبين لكان اخصر واوضح ان يتعلق نحو دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد
ان عدم اعراب غير مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المونث
وهو باطل لانه لا يعرب غير مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب الا اذا اتصل به
نون التاكيد اذ نون جمع المونث مع انه مقصود بالبيان فقال ما البيان انه
انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مونث وفيه ان قوله ولا يعرب
من الفعل غير في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال
الظرف به تقييد للحصر الاعراب فيه فتكون المشتبه نحالها لا لحصر وقت اعرابه
وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى
المغاير وقيدها اي لا يعرب مغاير وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم
الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى
عمل المفعولية على الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاه العامل لا بمعنى ما به
يتقوم المقتضى للاعراب الفعل ليس بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة
مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون
او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما

يتصل

ما لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع مونث قوله وهو عند النحاة احتراز
عما هو عند اهل التصريف فهو مستغن عن التعريف وانما انا الحرف الاخر ولم
يقل لامه يشمل نحو يحمر بلا اشتباه قوله المجرد عن ضمير البارز لكنه نحو يضرب زيد وزيد
هو يضرب مرفوع نحو كذا تضرب وتضربك قوله تتصل به نحو يضرب وما يضرب الا هو
فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه
لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله
والمتصل به ذلك فتامل قوله التثنية نحو لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه
ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا التثنية والجمع والمخاطب قوله والمونث فيه ان
الضمير البارز في الصحيح المعرب لجمع المونث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف
الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان
المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المونث لا ينتقض الحكم بجمع المونث قوله
والسكون في حال الجزم لم يقيد بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون
الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك
النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك
المجزوم بالساكنين لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن
ضمير بان مرفوع لا للاعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه
جعله مثالا للاعراب فاتمه بما الحقه به قوله والمضارع المتصل به لا يخفى
ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو ما يقابل
تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد ولا على المجرد فنبه الشارح
عليه بقوله والمضارع المتصل به ولو مثل المص بقولنا مثل يدعوان وتدعوان
ان نحو يدل بضربان وتضربان نحو لكان اوضح قوله والمضارع المعتل الاخر

المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره حرف علة لكن المتبادر
من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص **قوله** اسقط الحروف المناسب
لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط **قوله** هذا التجرد
لم يقيد لم يقيده والتجرد في المضارع وقيده في المبتدا حيث قالوا هو التجرد الاسناد
اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدا اسناده لا غير كما في قسم المسند من
المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه
بدون المركب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع
فانه لا يستعمل بدون المركب فلا يوجد التجرد منه غير مرفوع **قوله** كما هو المتبادر
من عبارة المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل غير الرفع له التجرد كيف
وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان ونحو وفي بيان المجزوم وينجزم بلم ونحو
فلما لم يقل ههنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل
التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت لانه اذا
تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب
الاسم ولا جازمه فيخ لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع | الفعل
لوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم فخفي في كثير من المواضع فلا يتميز
المرفوع عند المبتدي بهو (؟) والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الا تمام
الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل **قوله** وذلك مذهب الكوفيين اي
اكثرهم اذ الكسائي منهم جعل العامل حروف اتين في ح كما في زيد يضرب
لا تقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني
الاصل فلا يؤثر فيه العامل **قوله** ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف
والنون الا ان يقال النون الخفيفة في الوقف تقلب الفا وكذا التنوين **قوله** وقال

تحيد

الخليل لا اصله ان يرد ان لا ان تضرب في تقدير لا هو بك وهو ليس بكلام بخلاف
لن تضرب اقول ان مركب من لا والنون المخففة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه
الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل على هيئته تكون مع النون
ولذا خص لن من بين حروف النفي الا بتاكيد النفي **قوله** بعد حتى نحو رت
ما ذكر الشارح في تفصيل الحروف التي تقدر بعدها ان شروع في النفي قبل وانه
فان المص سيفصلها في محل ما ذكره مقام تفصيل المص **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن
هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين
ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين
سواء كان لفظ العلم او الروية او الوجدان او الظن او غير ذلك **قوله** في جميع
صيغ الفعل هنا للحصر اي في المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع
بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذ من المثقلة
قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان
يقال هي الناصبة الغيب لخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة
لحذف ضمير الشان وقوله وليست هذه تاكيد للحكم **قوله** على غلبة الوقوع اي كون جانب
الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر **قوله** لا هو بدا
مطلقا كما قيل ولا هو بدا في الدنيا كما قيل هو الحق **قوله** لكونها جوابا وجزاء وهما
لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب الجزاء كلام القائل لا يكون الا
بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب
من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذا الضعفها
لا يقدر ان تعمل في الحال الذي جار كالماضي الذي هو مبني الاصل **قوله** واذا
وقعت بعد الواو والفاء ضف بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء

وكانهم لم يجدوا وقوعهما بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوها ذا وجهين
فتدبر **قوله** فالوجهين فالوجهان جايزان جعل وجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف
الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف
فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره
ففيها الوجهان الالغا والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى زمان المتكلم الاولى
سواكان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي للسببية لا فايدة لتقييده
بقوله للسببية سيما وقد علم بمعنى كي قبيل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتها الغاية
للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتها الغاية فلم قال بمعنى
الى ولم يقل اذا كان بمعناه او بمعنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى
هذه ان يكون مجرورها اخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه **قوله** فيحتمل ان
يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى **قوله** نقول
كنت سرت امس ذكر امس مع ما من قبل المضارع لا يحتمل المضارع حكاية
حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس على الماضي قبله
يحتمل هذا الحال لحكاية الحال دون احد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك
الحكم في كلام المص حكم قوله كانك كنت في زمان الدخول هيات هذه العبارة
نحو جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الدال وهو خلاف عبارة
المص والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من انه حيث انه حال زمان بتنزيله
نظر السامع في معرض الحال **قوله** لانه علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما
قبله وهو ما ينافي الحال الا ان يقال ينافي افادة الحال فلا يصح ذكره في
مقام افادته **قوله** كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف
ابتدا ويريدون لزوم المبتدا بعدها **قوله** لتحصيل اتصاله نحو المعنوي فلا

مخالف

مخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها
لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة **قوله** مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا انه
يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية وبهذا اكتفى المص به فجعله مثالا للحال تحقيقا
يخالف حال التحقيق **قوله** وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا في
الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان
سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري متقضيا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر
كان لا تصلح للسببية فحينئذ ما نع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لا انتفاء
صحة التامل **قوله** فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب
ليس حتى ادخلها بالرفع على تقديره **قوله** لقوله ايهم عطف بيان بتقدير
جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى ادخلها
عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكر ولا اذا عطف على شيء سبقه قيد
شارك المعطوف والمعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة اما واذا عطف
على ما لحقه قيد فالتركه محتمل الحق اي ما كان صفة الله تعديهم الاولى ان
يقال ما كان فعل تعديهم فتامل **قوله** والفاء التي تنصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوف المبتداء
ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقديران
والاولى ان يقال تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين **قوله** احدهما
السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح **قوله** من النفي المستدعي
جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشا قد سبق منه موافقا
لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه
على المفرد المستنبط من الجملة الاستثنائية لان الفاء عاطفة ولا يكون العطف

على الجملة للاختلاف خبرا وانشا وهذا يدل على ان الفا ههنا مبعد
عن العطف بتقدير الانشا المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف
فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم تقصد السببية
في زرني لا كرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه
العطف الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله** والحق بالجاز فاستريحا
جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتاويل ما قبله بقولنا
سيقع مني ترك منزلي والتحاقي بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما
يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل بين سانزك والحق في معنى الامر
لا تترك ولالحق فاستريحا **قوله** والواو التي ينتصب الى اخره اكتفى منه
بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدا ولعله احسن **قوله** اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب
زيد فيشتم فانه ح لا تقدير ان لجواز عطفه على مدخول ان وينصبه
بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك انسان وتعلم
فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ومما يمنع
كون المعطوف عليه في اعجبني ان ضرب زيد فيشتم اسما بل المعطوف
عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف لي قوله بشرطان
يكون بمعنى لي اولا الى اخره لا يخفى انه بعيد والاولى انه يراد ان
ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الي ان
فتقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى لي ان لي قوله ويرد عليه انه
كان المناسب ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة

في تقدير ان على نحو من احدها امتياز بعض من بعض في الشرط والثاني اشتراك
الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات بشرط للضبط وفصل عقيبها شرايطها
ثم اتم العد بذكر المشاركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل
قوله ومع الفا نظم اي ومع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها في
الشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص
كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه
الحروف ذكرت بهذه العبارة حتى بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل
قوله وتجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمله في معنى النهي اضاف
اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلم تقبل الاضافة
وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقديرا المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالنكرة فالموافق المشهور ان يكون التقدير ولا المستعمله في
النهي حالا الا ان الانسب بالمعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى
اعم من رعاية جانب اللفظ **قوله** احتراز عما استعمل في معنى النفي وعما
لم يستعمل في شي نحو لا اقسم **قوله** وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم
بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدي بجزومه بالعطف فنقول لا تضرب
وتقتل **قوله** وكلم المجازاه اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة
قوله والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف **قوله** واي وهو
ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سوا كان معا نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا
او دونه **قوله** مع كيفما واذا فشاذ في كيفما شذوذ ان اذ كونها من كلم المجازاة
كالجزم بها شاذ **قوله** ويختص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك
من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما **قوله** وكان ذلك

لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب
ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب
قوله ولا النهي لا يصلح اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهي مرفوعا
صفة لكلمة لا بمعني ما الناهية **قوله** لسببية الفعل الاول لا يخفي ان السببية
بمعني كون الشي سببا لا بمعني كونه جعله سببا فلا يليق ان يفسر الكلام بافادة
السببية الاول ومسببية الثاني وكان المص اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر
المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فماله ان المراد لافادة السببية الاول وكان
الشارح ايضا اراد هذا المعني الا انه بعد عن التتبع **قوله** من حيث انه يبتني
علي الاول انشاء للجزاء علي الفعل اي قد يبتني كذلك وذلك اذا كان الاول سببا
واما اذا كان بجزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه
يسمي الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزا لان الشرط هو الجملة الاولي والجزا
هو الثانية فانهم **قوله** ليتحقق تاثير حرف الشرط فيه يقلب الي اخره اي تحقق
التاثير معني وان لم يتحقق لفظا اما في نحو ان ضربت ضربت فظاهر واما في
ان خرجت لم اخرج لان الجزم بلم لا بان لقرب لم وسبقه معا لان ان دخل علي
لم اخرج لا علي اخرج حتي يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع
قوله فان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان
يكرمك زيد فليكرمك لانه يلزم الفا لعدم تاثير حرف الشرط فيه معني
لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعا والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا
قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معني وكذا الاستفهام علي ما سيجي **قوله** او بان
حيث يجب فيه الفا لعدم تاثير اداة الشرط فيه معني لانه صار مستقبلا بلن والاولي
اصلا لئلا يتوهم انه مجزوم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كالامر **قوله** او استفهام

نحو

نحو ان لم يضربك زيد فاضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فما يضربه
وجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما الا ان الاستفهام مبني علي احتماله لا ينقلب
الي المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب **قوله** موضع الفا به علي ان
الفا واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخص
قوله لاختصاصها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الي ما تضمنه اسمية الجملة
تقدير **قوله** وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما تكون مقدرة
الخ عبارة مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المصنف وان مقدرة بعد الامر
منصوبة علي الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبة بالمقدرة
مقدرة خبر لان ما كانت ولا ضرورة كانت تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع
الخبر لان قوله اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشيا الخمسة صالحا الخ
لا حاجة في تقدير ان الي اشتراط صلاحيته بل يكفي قصد السببية فان تحقق
السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او صادقا فادعا النكتة
تقدير **قوله** فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع الي اخره اقوي
الشواهد علي ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة
فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة **قوله** دفع في بعض الشروح
انما قال مثال الامر الامر المعروف لا يحتمل ان يكون بمعني المصدر ان صيغة
للامر كما يقال لا امر له فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد
علي انه لا يندفع علي انه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعني المصدر اي صيغة
للامر كما يقال الامر الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل
الامر باللام وهو لاصطلاح المشتهر فيما بين المختصر لجاز ان يحمل
الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة فاف

قوله صيغة يطلب بها شامل الخ قوله يطلب بها اخرج النفي والاستفهام والآ
بالام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة
فالحكم بان قوله يطلب به الفعل شامل لكل امر لايتم ولايخفي ان المراد
صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسما الافعال في التعريف حتي يصح
انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله م دلمغرجوا وعن
مثله صه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف و التعريف قد تم بدونه
بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة
او بحذف مضارع قوله في الصورة حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم والاولي حكمه
حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما
سقوط النون فليس حكم الامر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال
لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة
واحدة فنزل النون منزلة الاخر قوله فان كان بعده اي بعد حرف
المضارعة الخ يعني المصنف بعد كون اخره في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا
اكتفي ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن اخره مما لا احتاج
اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس في ما اخره نون او بحرف مثلا اسكان الاخر
بل حذفت فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف قوله والمراد بالرباعي
هنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه
اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص المزيد وقوله وانما
هو من باب الافعال ايضا لايتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف
ويقال الان ضميرهو لا يعود الرباعي بل الي الرباعي الذي بعد حرف مضارعته
ساكن وكذا قوله ههنا يعني مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن

قوله

قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس في المضارع
علي تقدير الفتح اي فتح الهمزة بقوله فاذا قيل في اقتل الخ سهو من قلم الناسخ
لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الضم فلا معني للمتكلم في ابطال
فتح التاء وكسرها علي انه لا يطالب احد بانه لو لم تفتح التاء او لم تكسر حتي يكون
لبيانه فايدة والصواب انه اذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة
الي الضمة وهو ثقيل قوله اي سوي ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوي
ساكن بعده ضمة بل في ما سوي امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة
ضمة فضمير سواه الي صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة
فيه ساكن بعد ضمة او كلمة ما اعتباره من الوقت اي في وقت
سوي وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله اي علي حذف المضاف اي فاعل
فعله لا يخفي ان اضافة الفاعل الي المفعول لادني الملابسة لم يتنبه قوله
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولي الامر الذي
لم يذكر فاعل فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل
الفعل وشبهه علي المسامحة الشايعة قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفي بذكره
فيما سبق في تعريف ما لم يسم فاعل ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا علي اشتهار
انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث
اي قوله حوف اللبس الاحضر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره
وضم كل متحرك قبله حوف فيستغني عن قوله فيضم الثالث مع همزة الوصل
والثاني مع السما، قوله لئلا يلتبس في الدرج بالامر في تثنية الغايب
وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا والاولي ترك التعليل وتفسير قوله
خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني بكسر تعليل

الاول الصابه فانه لو اكتفي في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم
من باب علم والتبس في باب علم بالاجهة فالاول ان يقول المصم وان كان ماضيا
كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء
خوف اللبس **قوله** اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما معتل
عينه وعين اللفيف لا معتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاضرب **قوله**
وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما
ذكر وبتعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر **قوله** المتعدي وغير المتعدي
هذان قيدان لقسمي ان الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه
وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه علي متعلق
فان المصدر لا يتوقف فهمه علي شيء فضلا عن المفعول به ولذا جاز حذف فاعله
والسر في ذلك ان النسبة الي الفاعل والتعلق بالمفعول به هو حيزان بمعني الفعل
وما سوي المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي
فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه علي متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو
منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل **قوله** وهيئة الفاعل والمفعول
به يريد به معني الحال **قوله** وهيئة الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي بين الحال
هيئته اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام
فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول **قوله** وغير المتعدي
يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع
وتاء التفعل نحو تدرج **قوله** او بالفا الفاعلة نحو ماشيته او سين الاستفعال
نحو استخرجته هذان غير مشهورين في باب التعدية واما المشهور في الكتب
هو اللازم الاخر وكانهما تركا لانهما لا يعديان جوهر الحروف ولا يتصرفان

في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معني مستقل يطلب
المفعول بخلاف الثلاثة الاخر فان ما شيء معناه صاحبه في المشي فلم
يتغير فيه معني المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معني المصاحبة
المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معني صيرته خارجا حدث السين
معني التصيير المستقل في التعدية مع بقا معني الخروج علي ما كان فتامل **قوله**
ثانيهما غير الاول كاعطي وهي سماعية كثيرة جمعتها الي ا سنين وارجو اذا
ضبطها واعمل رسالة ينتفع بها الطالبون **قوله** لمفعول اعطيت في جواز
الاقتصار علي الح وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال
اعطيتني واعطيتك **قوله** والثاني والثالث من مفعوله من بيانية لا تبعيضيه
ولذا لم تقل من مفاعيلها كمفعولي علمت في جواب ذكر احدهما عند الاخراه
لا وجه لتخصيص بيان المصم به بل هما مثلها في خصايص اخر لباب علمت
ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي نقول
اعلمت زيدا العمرو قايم او اعمرو قايم وما عمرو قايم وايضا يجوز كون المفعول
الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فنقول اعلمتني زيدا قاعد **قوله**
كانهم ارادوا بالشك الظن الخ هذا خلط اللغة باصطلاح المراسبن
والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين علي ما في القاموس **قوله** لتساوي
الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه **قوله** لبيان ما هي عند اي تلك
الجملة من حيث الاخبارية فاشية عنه الظاهر ان المراد لبيان ما هي اي
الجملة المذكورة عنده اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قايم مثلا
عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا الكلام سوي كان بمعني ذكره الشارح
او بمعني ذكرناه يقتضي ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية

وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلاء نعسه مع فواعله
فايدة تامة ولا يصح السكوت عليه مع انه خلاف ما عليه الاستعمال
فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي الا فعال عنه
اي عبارة والمقصد من ذلك التنبيه على انها ليست من موانع الجملة الاسمية
بل مذكور لبيان معانيه وهي مناط الفايدة لا الجملة الموصولة
وليت كما يرد واخل الجمل فافهم **قوله** فتنصب للحرس على انهما مفعول
لها الظ مفعولاها وكانه اراد كلا منهما مفعول لها **قوله** ومن خصايصه
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله
الشايع اقول هذا يقتضي اذ لا يصح علمت ضربه وهو بعيد جدا فكانه
اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه **قوله** لا تخلنا في الحاشية
اي لا تحلنا جارعين على عراك المكف بنا واذ فدوتي بنا قبل ذكر الوشاة
هذا وفي العباب اي لا تحلنا اذ لا و عراك المكف بنا و بالجملة جعل الفعل
بمعنى الاغرا ونحن لم نجده في اللغة **قوله** فلا تقول علمت وظننت لعدم
الفايدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقفنا فادة
على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان تقول فلان نظر
كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين عنه قليلا او تقول
ما ظننت الا باليوم او ما علمت اليوم **قوله** لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها الظ الواو ثم لا يظهر فايدة
في وصف الجزئين وكذا لا فايدة في تقييد الكلام بالتام وكلام غير مفيد
بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليها ايضا الا ان يجعل الكلام
اخص من الجملة على خلاف ظاهر الكلام المص **قوله** فلذا قيد جوازه المبني

وللاحتراز

وللاحترازمن صورة التقديم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل **قوله**
بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة نحو غلام من انت فيه بحث
لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه
الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث
يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا
جاز تقديمهما على الجملة الحلمه تضمنت الاستفهام **قوله** والفرق بين
الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان الالغا جايز والتعليق
واجب فيه بحث لانه لو كان الالغا جايزا لكان في قوله ومنه
صح جواز الالغا استدراك ولما اتضح ما تقدم ان الالغا واجب في الصور
المفصله وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم
الالغا والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي الالغا والتعليق
في هذا الباب ان الالغا جايز ولهذا قيده بالجواز والتعليق
واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل سياق الكلام فيه بحث ينفيد الوجوب
فتدبر **قوله** راي البصرية اي راي بمعنى ابصر والحكمية الحكم هو اليوم
قوله ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصرني حلقة هي هدف الرماح
ولكون راي بمعنى العلم مساع فيكون دريئة مفعول ثالث وعلى ما
ذكره هي حال **قوله** اي بعض افعال القلوب ما عدا حسب لبطح الاشتا
من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل
ثم انه لا فايدة في هذا البيان لكمال ظهوره من هذا المعنى **قوله**
وهي ما العلم والظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد **قوله**
وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال

الاوجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان لكل منهما
معاني اخر **قوله** وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره
شقرة كذا في العباب **قوله** بظنين اي بمتهم فظنين بمعنى المفعول
قوله انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة
وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل
في التامة دونها وقيل نظرا لانهم لا يسمون افعال المدح والذم
ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول
سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها
وفيه ما فيه **قوله** اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة
هو ثبوت الصفة للفاعل وفرق بين بينهما وبين التقرير الذي هو
صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير
الذي هو صفة للفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة
للفاعل به مسامحة لا تليق بمقام التعريف **قوله** لانها موضوعة لصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من التقدير عمدة لو كان مجرد الدخول
في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا
عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا اخر لا بد من بيانه
حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة
يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال
المراد كون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه
ان العبارة لا تساعده **قوله** ولو جعل الموضوع له الى اشارة الى

تصحيح

تصحيح للحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير
بدعوى خروج ما زاد على التعريف عن معناها وكونها قيودا ولا يخفى
ايضا انه مع ذلك لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير
والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا في الافعال
التامة تكلف وتحكم **قوله** ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك انه جعل التقرير بمعنى النسبة
فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى
لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة
التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة
وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من
الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة
المدلول لها التاكيد فتاكيدها النسبة المدلول للجمل بدخولها عليها ولا ريب
في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير
فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل **قوله** ما وضع لتقرير
الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل **قوله** فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد
لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد
صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة **قوله** وقد تضمن
لكثرة التضمن ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه
واعماله عمله بهذه الملاحظة والابراز في مقام التفسير طريقان
جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا فيقال في تفسير تمم النعمة بكذا عرفتم
تمم النعمة بكذا مغايرة عنه وثانيهما عكس هذا كما ذكره الفاضل

فقوله تامه وكاملا حالان لا صفتان كما توهم العبارة قوله وجات
بمعنى كانت في العصل بمعنى صارت قوله من الغرارة وهي الغفلة فان
التركيب حدث من الخوارج حين ارسل علي ابن عباس رضي الله عنهما اليهم
اي ما جاءت فغفلتا حاجتك اي لم تجيئنا غافلين كما تريد فا قوله ارهف
شفرته بالضم السكين العظيم علي ما في القاموس قوله لا يتجاوزبها وقعا
الموضع الذي استعملها العرب فيه ولهذا جاء المصنف بالتركيب الذي وقعا
فيها لكنه قال في بعض نقما ينبغه الحق في جا الاطراد فانه يقال
جاء البر قفيزين وقيل في ضبط موضع استعمال قعدان تكون الجزا كانه
كذا قوله غير الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه احترز بتقييد
الجملة الاسمية المركبة عن مثل اقايم زيد وما قام زيد فانهما جملتان
اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل قوله اي لاجل اعطائه للخبر حكم
معناه كما يعطي الخبر حكم معناه ويعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا
لجعل الغنى مسندا اليه وجعل زيد مسندا قوله ثبوتا ماضيا مفعولا فيه
اي في زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضي قوله
تنهما تقفرا ليتها المفازة التي لا يهتدى فيها من السير بمعنى الضلالة
والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا
تركت بيوضها فصارت فراخا في تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب
قوله فان بيوضها لم تكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان كان بمعناه
يفيد هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوت
الخ انما ذكره مع كونها خارجة فاهو بمعنى صار ومقابلها لانه مختلف
فيه فعند بعضهم انها تامة والجمل تفسير ضمير شان هو فاعلها

فصرح

وصرح بما هو الحق عنده والاظهر ان عطف على تكون ناقصة والاول
بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها
في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا
جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها
قوله وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موقع
الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع شيء موصوفا بشيء بمعنى كذا بل يحتمل ان
تكون في الجميع ناقصة وتكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن
موجودا قوله وتكون زائدة هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق
فانها شاملة لجميع تصاريفها قوله فما لكم من نعمي تحولن ابؤسا استغاثة
من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن اما للارادة المتعددة
بالمصدر او لجعله ابؤسا وشدائد جمع وان كان واحد التعدد الخبر
قوله قيل سمي اسمها فاعلا تعرفات هذا القائل هذا الاسم في محله وهو قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة
لا حققنا من اطلاقه ببعض الافعال ونحن نقول منه في هذا الكلام بجمع
الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح بالتسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسم الاسم فيه فاعلا يسمي باسم
المفعول بل اسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمي الخبر مفعولا وخبرا قوله
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع
مع انه ظاهر عبارة المص مما لا مقتضي له قوله او تقديرا كقوله تعالى و
لنعيم قال وليلزمها النفي ولم يقل وتقدير الزمان قبل المصادر لكثرة جعل
الغرض هنا فرع تقديره في المصادر كلمة النفي قوله وكم مندوحة عند لا ما

في دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس
الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى ما
دخل عليه لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال الناقصة وقد نبه
بقوله لانه ظرف على انه لابد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف
قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمايها كان الاهم الاتم ان يعدل وامره
كامر خبر المبتدا وح لا يشكل عليها اورده الشارح ايضا قوله فان اريد
بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه يمكن ان نختار
هذا الشق ونريد انه بعد تجويز تقديم اخبارها على اسمايها لا تمتنع من
هذه التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها قوله
نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر
على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا
يتجه على قوله فتم تجوز قوله وهي اي الافعال الناقصة الانسب سيما في
الكلام انه هي راجعة الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال للاقتضا ظاهرا
قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه
الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد
بالمخالف كون المخالفين معارضين متنازعين دل عليه قوله بان يكون
هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالفة في الخلاف
فانه كعدم مخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه
خلاف ما تقرر ويمكن وجهان اخران لتمييز ليس عن الافعال
المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات ووقع

الاختلاف

الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للمخطا في اللغة وثانيهما
انه لم يتعين المخالفون عند المص في ليس بخلاف الافعال المنفية
قوله ما اي فعل اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية
دون الافراد فقوله افعال المقاربة تقديره هذا باب افعال المقاربة
وما وضع خبر للعايد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع قوله وعسى طمع
الاشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي
ان يقول رجا او اشفاقا لا نقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر
رجا الا انا نقول الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون
لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشا الطمع والرجا
والاشفاق قوله والانشآت في الاغلب من معاني الحروف انما قال في
الاغلب لان امثال اضرب انشا لكنها مع كثرتها مقلوبة للحروف
الانشائية بتقدير مضاف اما في جانب الاسم بدليل ما جاء في كلامهم
من قولهم عسيت صايما ويرجع تأويل الخبر باسم الفاعل قوله فالمضارع
مع ان وان لم يقع في المفعولية في صورة الانشا الا وجب ان يجعل منصوبا
على المفعولية باعتبار الاصل يرده ايضا نحو عسيت صايما قوله والذي
اري ان هذا وجه قريب يرده ايضا نحو عسيت صايما قوله ههنا احتمال
اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى ويخرج ضمير يعود
الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان
كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد
اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه
على ثبوت عسى ان لا يخرجا الزيدان ويرده ايضا انه لو كان كذلك ينبغي

الا يجوز عسي يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واخر وهو ان يجعل ذلك
من باب التنازع يتوقف هذا التوجيه علي انه يثبت في الاستعمال صح
عسيا ان يخرجا الزيدان ولو كان الاستعمال عسي ان يخرج الزيدان
فلاسيما علي مذهب البصريين علي اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف
ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول فالاولي ان يقول المص بعد قوله
عسي ان يخرج وقد يحذف عسي ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة عسي فقولك
يكون ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج هذا واضح علي تقدير ان
زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسي وان يخرج اسم خبره او يكون اسم عسي
زيد ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال
الاول قوله فخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه علي الحصول للفاعل في الحال
لا يظهر ذلك في قوله تعالي وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد
رسيس الهوي من حب مية الهوي يبرح قوله ان مصحا مصح بمعني ذهب
وانقطع قوله اي كسائر الافعال وقوله فخبره اي غير لم يكد وجعله لم احد
قوله وقال عسيه علي وزن طلبت من الاسماء العربية وفي كتب
من النسخ عسيه بزيادة النون بعد الغين ولم يجدها من الاسماء العربية
قوله وفي المستقبل الاولي في المضارع وكانه لحقا الحال فنصير علي
الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك به والجواب
عنه لا يخفي علي احد انما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان وجه قوله
من قال انه في المضاف الماضي للاثبات انه انما ينفي القرب
في الماضي اذا استعقب انتفا القرب الوجوه فلا يقال ما كاد زيد
يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا من الفعل ويويد

وانه

ويويد وانه قال اثباته نفي اذ لا معني له الا ان اثبات القرب
مستلزم نفي الفعل فوجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف
قوله وفي الدعوي الثانية بقول ذي الرمة لا نقول لم يكد
ماض فيجب ان يكون الاثبات لانا نقول جعله اذا مستقبلا
وكان من خطا ذا الرمة راي انه ماض وكانه غيره ذو الرمة
قوله اما الغفلة من تغير اذا او مسد لباب اعتراض الناصرين
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم
يثبت دعواه الاولي فيه انما سبق بدل علي انه جعل قوله وقيل يكون
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعوسين وجعل التمسك
نشرا مرتبا وقد قدح في التمسك الاولي فلا فايدة لهذا الكلام الا اطالة
وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذكر ما لم يثبت مواخذة يعرفها
الفطن فسفطن قوله وهي مثل عسي وكاد في الاستعمال لا في المعني
ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل
استعماله بدون وهو تناقض قوله وجمعه بالنظر الي كثرة افراده يعني
بمنزلة ذكر الكل في العرفات للتنبيه علي حال المفرد ولو قيل الجمع المضاف
للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل وتكون النكتة فيه بعينه ما يذكر
لذكر كل لكان اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كون الانوعين اشارة
الي ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعني ما وضع لانشا التعجب سواء كان
هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيه النظر الي نوعي
صيغته والتنبيه علي ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين
قوله في ضمن التثنية والجمع ايضا اي كما هو مفهوم في ضمن المفرد

قوله ولا شلل عشرة الشلل اليبس في اليد او ذهابها يقال شلت وشللت
معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي
قوله فانه فعل وضع لانشا التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقاتله
الله من شاعر ولا شل عشره ليس كذلك قوله وله اي الفعل التعجب
اولما وضع الوجه هو الاول لان تعريف الشي لتاتي الحكم عليه لا للحكم
علي التعريف قوله ما اشهى الطعام في القاموس مقته ابغضه شهيه كرضيه
اوجبه رغب فيه قوله وما امقت الكذب في القاموس مقته ابغضه
قوله وانما قيدنا التقديم والتاخير الاطلاق خير من التقييد لانه صار
متكفل بحال الصيغتين من غير حاجة الي تذكر التقديمات الجايزة في غيرها
والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب
من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع اخر قوله
واجيب لا يخفي علي الفطن ان شا من الجوابين ليس بالمسكن والما البارد
لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان المراد انه لا يتقدم احسن علي ما
ولا يوخر ما بعدها المنع فعل التعجب عن التصرف وان كان هناك
مانع اخر من تقديرا احسن علي كلمة ما فتفطن قوله من باب شر اهر ذا ناب
عند من جعل المعني شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعني شي خفي
احسن زيدا الا امر جلي واما من جعل المعني شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح
انه يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعني ما احسن زيدا شي الا شي
فيلزم الاستثنا والنفي عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدا نكرة للعموم
فان المعني كل شي احسن زيدا او هو مناسب لمقام التعجب جدا قوله
قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن في احسن

فعل

فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب
لا يجامع هذا التوجيه قوله وبه اي مجروره وانما عبر عنه به لان البا
للزيادة كالعدم فمعني ذكره لانه لم يذكر او لانه للزومه كالجزء من الفاعل
قوله ومفعول عند الاخفش ويونس جواز حذفه كما جا في اسمع بهم وابصر
قوله وقال الفرا وتبعه الزمخشري ويمكن ان يقال الخطاب للجنس والبا
للتعدية اي صيره ذا حسن حسنا بزيد قوله بهذا اللقب اراد باللقب
التمييز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحو والظاهر ان المراد
بالافعال المدح والذم افعال وضعت قوله او ضميرا بنكرة منصوبة وصف
المنصوبة بمجرد التوضيح اذ التمييز قوله اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل
الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قاتله الله من شاعر ولكنه يريد
بالمنصوبة لا محلا فاحترز به عما لم يحسن التقابل بين النكرة وبين ما
في التفصيل التوضيح فافهم وانما اتي بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه
قوله لقيام لام تعريف العهد اي العهد الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفي انه اذا
كان زيد مبتدا يبعد ان تكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد
وكذا لا يظهر علي هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر
انه راجع الي زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير
مبهم للزوم افراده فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع
تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار
ولولا ان المخصوص قد يتقدم علي الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان
وهذا هو المرجح لكونه مبتدا لانه لا يحسن تقديم التفسير علي الابهام قوله
مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا

وان يكون منقولا وظني ان الملتبس بالفاعل بتعيين للفاعل كما اذا التبس
فاعل الفعل بالمفعول بتعيين المتقدم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا
لا يخص التعميم بالمطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة وعدم ايضا
فالانسب تاخيره قوله من حيث الشي او حب اذا صار محبوبا يريد ان في حب
العين حب بفتح الحا كما هو القياس وحب بضم الحا انتقل الضمة الى الحا
فهو الادغام اذ اصله حبب على وزن شرف حسن وفي الصحاح تفصيله
وعند صاحب القاموس اسم بمعنى الاحب وذا فاعله اي هو حبيب قوله
والعامل في التمييز او الحال ما في حب ذا من الفعلية الاولى من الفعل
لان العامل هو حب لانه فعل وعلى القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم
والظاهر العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل
كلمة ذا او الضمير المبهم كما في ربه زيد قوله فان الراكب حال عن الفاعل
لا عن المخصوص في الصحيح ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
كما في بعض النسخ فيه مصادرة لان المدعي ان زان والحال الا زيد
وهو بعد ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قوله اي برحبها بالضم
مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس
قوله وفي عدهما من حروف الجر تسامح وكذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع
باء مع الباء فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر
انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة
عنده ولذا لم يذكرا لفا ولام مع بان رب عظم بعدهما ايضا ولا يضمر
بدون هذه الاحرف الثلاثة في اسما الاشارة قوله كثيرا ما يطلقون
الغاية فيه انه يلزم انه تخص من المسافة بالاجمال ان اختيار رب التي

لها

لها عرض ولا يصح قلة العذر من اول النهار الى اخره والاحسن ان المراد
بالغاية النهاية اي لا بداله نهاية ولا تستعمل في ابتدا لانها بدل كالامر
الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله
في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية
قوله وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع
الموصول موضع من في قد كان في من مطر اي شي من مطر مع انه جعله
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم حجل المفرد اي مطر
صلة لانا نقول ان المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد
مقتضيات الموصول قوله او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام
غير موجب كونه في الحال او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى مقابل
لمن اي في الجملة فان من اما للابتدا من المكان للابتدا من الزمان
التي قد يكون في الانتها في غيرهما فلا يقال اليه ومعه وليس اختصاصه
بالظاهر بمجرد كونه بمعنى الى فلا يقال حتاه كما يقال اليه ومعه وليس
اختصاصه بالظاهر بمجرد كونه بمعنى الى قوله ولاصلبنكم في جذوع
النخل وليس اختصاصه بالجذع الساق قوله والمصاحبة قد
تغير في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بمعنى المصاحبة
قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشترا الفرس
في مكان بعيد عن السرج ولا مصاحب السرج الفرس في الاشترا قوله
التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين
ان التعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص
بالباء قوله وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي بما عاهذا بدل

على ان ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال البا للاستعانة
او للالصاق لا يتوقف على وتقييد به قبل التعدية مقصورة على السماع سماع م
قوله واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات اشيء والمنفي عن غيره
وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد
المناسبة لا الحصر اذ لا يصلح في زيد اخ لعمرو واذا كان اخا لبكر ايضا
وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافي في مورد الاستعمال لها فلا داعي
الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو لم يقل بمعنى
اليا في القسم مع ان البا اصلها تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه
قوله مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة ولا فرق بين رب
وساير حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع
غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التعليل في المعرفة
لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التعليل
لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب
في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شايبة العدد
الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان دلاعنه بيانهم قوله
ثم تستعمل في معنى التكثير وهي له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى
عنه موجبه من التقليل قوله ربما ضربته بسيف صقيل اي مجلو
قوله وواوها اي وواو رب في حكمها كانه اشارة الى ان الاولى
ان يقال واوها في حكمها ولا يخص مشاركتها بالدخول على نكرة
موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق
ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال وتدخل على نكرة موصوفة

تنبيها

تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد الاختصاص بالواو بالنكرة الموصوفة
دون الضمير ودون الجمل لعدم دخول ما الكافة بالواو ولا يصح دخولها
على الجمل قوله بلدة البلدة كل جزء من الارض مستحجرة عامرة او عامرة
او الابعر الموانس وكل ما يونس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام
ويضم اليا والخشف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل
ذلك من القاموس قوله فلا يعتذرون له معطوفا عليه لان ذلك
تعسف وجوب ارتكابه للقافية وبل مسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا
قوله انما تكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون
وقوله لغير السوال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون
الا لغير السوال وليس احدهما متعلق بيكون والاخر خبر لفساد المعنى
فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم وهي اكثر استعمالا من
اصلها يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف البا
لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان البا تستعمل في السوال وغيره
ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان البا معا في كثرتها شاملة غير
القسم بخلاف الواو قوله مختصة باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص
ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح قوله ساير غير القسم بخلاف الواو
فلا يرد انه لا يصح ان يقال البا توجد مع الاختصاص لكن يراد انه لو قال
البا اعم من الواو لكفي قوله ويتلقى اي يجاب يقال تلقيت كذا اي
القي اليك محل الشايع ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم للجواب باللام الخ
فجعل القسم ملقى الجواب مجوزا فضا رماله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى
انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه وان او حرف النفي قوله

اي توسط القسم بين اجزاء الجملة الح شارع اعترض باو وتقديم فيما يدل
عليه فاعل تقدم وحذف معمول لاعترض واليه الشارح **قوله** ان التقدير
ليس مثله بالنصب وقوله علي بعض الوجوه اشارة الي ان لهذا الكلام
وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الباقي فمنه ما لا زيادة
فيه لشي وهو ان نفي المثل للمثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو الله تعالي لان المماثلة من الجانبين وهذا الوجه
تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من الصريح وعدم
الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي المثل لا يستلزم المثل
لان الشي ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشي في صفته مع كون الشي اقوي
منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب
ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزايد هو المثل وكان وجهه ان الحكم
بزيادة الكاف وهو الحكم بالزيادة قبل الحاجة خلاف الحكم بالزيادة
مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم
سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجح ايضا ان الحكم بزيادة الاسم
المثل يوجب دخول الكاف علي الضمير في التقديرين قال الرضي اعلم انه
اذا امكن في حرف جر توهم خروجه عن اصله لكونه بمعني كلمة اخري زايدة
اما تبقي علي اصل معناه الموضوع هو له وتبضمن فعله المعدي به
معنا من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولي بل هو الواجب فلا تقول
ان علي بمعني من في قوله تع اذا اكتالوا علي الناس بل تضمن معني احتالوا
مع معني حكموا في الاكتيال وتسلطوا **قوله** يضمكن عن كالبرد المنهم البرد
حب الغمام والانهام الذوبان شبه ثغورهن اللاتي تغلوهن

الدقيق

الدقيق محات الغمام **قوله** الحرف المشبهة بالفعل لان الاسن تقديمها
علي الجارة علي طبق تقديم المرفوع فالمنصوب علي المجرور الا انه
راعي اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف **قوله** فلان معانيها
معاني الافعال مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الاحرف بمعني
الافعال الماضية لان الظاهر لانها بمعني الانشا التاكيد والتشبيه
والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها
بمعني الافعال المقصودة بها **قوله** اي بعكس بابها اي علي حذف
المضاف كانه ارتكب حذف المضاف لحذف مماثلة مضاف ضمير بابها
وعكس وعكس في المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الي بابي بعد الاستثناء
ان من هذه الحروف فان قلت اذا اريد ان لهذه الحروف صدر كلام
وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود
لذاته فاذكر من الموجب لا يوجد اذ الدلالة علي قسم من الكلام لا يوجب
الا وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد قام ابوه قلت اريد
ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته او لا واسم وخبرها ليسا
كلاما بل جعلا مفردا في بيت في صدر كلام وقعت فيه **قوله**
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي علي الافصح مع العمل في ليتما
وقس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما
لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زايد كما في
حالة اعمالها وغيره بالاتفاق ولو قال فتلغي علي الاصح والاصح لكان
انفع **قوله** كما وقع في بعض النسخ اشعارهم بشعر بان السماع بيا
في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت **قوله** فان المكسورة لا تغير

الجملة قال الشيخ الرضي حذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا
يخفي عليك انه لم يبين لان وان معني فاوجه اخذه في تفصيل ما يتعلق
بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا يشتمل علي اسنا د تام يصح السكو
عليه قوله فكسرت ان نبه علي ان كسرة مسندة الي ضمير ان او علي ان
معموله المحذوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل
قوله ان في ابتدا الكلام يحتمل ابتدا الكلام اول الكلام سوا كان وسط
كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الشارح الرضي وح يتجه عليه انه لا مقابلة
بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما تحت كون ان في ابتدا
الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا تكسر بعد القول
ويحتمل ابتدا كلام المتن المتكلم المقابل لوسط كلام وح يقابل كونه بعد
القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الاعلام استيفا
موضع الكسر لان منها كونه في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم
والمراد قسم بالقول ما يحكي به لا القول بمعني الاعتقاد فانه في حكم العلم
والظن قوله حال كونها مع جملتها فاعلة نبه علي انه في كلامه مسامحة لان ان
ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه
الاشيا ويحتمل ان يكون مراد المص كونها لا احدي هذه الاشيا في المعني بمعني انها
الثبوت ومعني عندي انك قايم عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق
هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله
مندرج في الفاعل علي الاصطلاح عند المص ومندرج في المفعول علي اصطلاحهم
والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره
لام الابتدا علمت ان زيدا لقايم انه يجب كسرها مع انها مفعولة والقياس

ان

انه يستثني من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المص
اليه الي ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم لانه داخل في المضاف
اليه عند المص كما عرفت من تعريف المضاف اليه فلم يفتقر ذكر المجرور بحرف الجر
كما يشعر به كلام المص الرضي قوله وقالوا لولا انك حض ذكر لولا بالتعرض
ردا علي المخالف لان المبرد والكسايي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون
ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد تبعه الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا
لولا انك جواب سوال مقدر وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان
لتكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السوال لانه عرف سابقا ان
خبر المبتدا بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب التعليه لا سيما علي
قوله ولو انك لانه فاعل لانه لا سوال يرد فبعد قوله نحو لو انك قايم صوابه
ولو انك قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط قوله فانه جاز في موضع
التقدير ان لا ترجح بعدهما العدم تكلف الخوف لا ابتنا في جواز الاخر فلا يرد
انه كيف يجوز الفتح المحتاج الي الحذف في من يكرمني فانه اكرمه ونظايره
مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها مبتدا او خبر مبتدا اقتصر الرضي
علي الاولي والثاني من زوايد الشيخ وكان الرضي ولم يلتفت اليه لاستلزامه
الحذف قبل الحاجة لكونه في كونه مبتدا بحث لانهم اوجبوا تقديم الخبر
ليلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب
الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله واكرامي ثابت له نوهم تقدير الخبر
موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام يوجب وجوب تقدير الخبر
فان قلت خبر المبتدا موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعد
المص من مواقع المفرد كما عد المبتدا والمفعول قلت الخبر الجزا الابيح

ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدا في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر
قوله من جملة اشباهه قولهم الى اخره اي من اشباهه وامثاله واجدرهم
بالتحقيق لكثرة استعماله وحقا اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى
لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب امر الفتح فلا رد للكلام السابق عند
الخليل وزايدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع
كالرشد عند الفراء وروي العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم
النار لا قطع أن لهم النار وهو كلا بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم
للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب فيقال لا جرم لا شك ولا جرم انك
قايم بالكسر فالفتح بعد نظر الى الاصل والكسر ايضا نظر الى عارض القسم
وحكى الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا فلا تعد لاني الحالين
وزيادة ان وذا فقيل جرم ومبتدا همزة ان بالعين وهو مما يحتج به لا يقال
لا عن ذا جرم ان زيدا قايم فاحفظ ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه
حقا انك قايم لتعيين الفتح لان ما زايدة غير كافة التزموا زيادتها
مع الكاف لجارة لئلا تشتبه بكان قوله جاز العطف على اسم ان الخ
لجاز له ان يرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط
واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم
مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضح قوله
حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة ناسبتها بمفعولين ورد
بان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما
يتعلق به ثانيا عن مفعولين كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السراي في العطف

بيا

في محل الاسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة
حيث جوز العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع مما سوى
البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنه والكل
من البدل ايضا والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبني
في جواز الخ قال الشيخ الرضي والكساي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين
الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على
محله لان كون شيء واحد خبر الاسمين متغايرين في الاعراب فانه ليس تلك المغايرة
تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مختلفي الاعراب فانه ليس بتلك
المغايرة من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قايمان
عنده على انه يلزم اجتماع العاملين على معمول واحد في انه واحد لان
العامل في خبران عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى ما
ذكر المبرد والكساي لا يوافق كتب النحو هنا ولا يذهب عليك ان عبارة المص
توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكساي في مثل انك
وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يجاملان في انتفاء اثر كونه في الاصل
البنا مطلقا بل في قسم من البنا بان يكون المبني هو الضمير فالواضح ترك
به ليصرف الخلاف والمقال كلاهما الى الحكم قوله وكذلك في جواز العطف
على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم قوله وهو لا يناني المعنى الاصلي انه راجع
الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها خلافا للفرا قوله اذا فصل بينه اي بين اللام الى اخره وكذلك
الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق
بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قايم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف

اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب
الشرط ولا على واو المصاحبة المعنى عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو صنعته
وقد تنكر اللام في الخبر والمعلق نحو ان زيدا لعسيك لراغب وهو قليل ويدخل
على ان اذا قلبت همزتها هاء فيقال لهنك قايم كذا في الرضي **قوله** واخل بوا
تقديم ان دون اللام الى اخره اي رجح العامل في التقديم لشرف العامل على ما
ليس بعامل لان العامل يستحق التقدير عليه معموله صرح الرضي بالتناني
ويمكن ان يقال اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم علها والغا
ان **قوله** كنوات بعض وجوه شباهتها مع الفعل ولعدم لزومها واختصا ص
بالاسم ويمكن اذ واحد في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل **قوله**
ولهذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الالغا لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل
ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغا والكوفيون يوجبون الالغا
قوله ولان كثيرا من الاسما لا يظهر ونيه اعرابه لفظي هذا لا يغني عن اعتبار
طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا حين مقابلته بطرد الباب **قوله**
اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير ادرج لا غير
بقرينة **قوله** خلافا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به الرضي
على المص حيث قال العول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه
من نواسخ الابتدا فتامل العقول **قوله** لا غير وان افاد وجوب دخولها
على فعل من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد
لانا نقول المراد لا غير من الافعال او جواز دخولها على الاسم علم من
بيان جواز الالغا والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما
قال

قال من دواخل المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا لئلا يتوهم
اختصاص دخوله بمثل ان كان زيدا قايمان دون ان كان قايما لزيد **قوله** بالعم
ركبا ان قتلت لمسلما ويقولهم ان تزنيك لنفسك وان تشنيك لهيه ويلزم دخول
اللام على الجز الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتدا لا تدخل مع الافعال
النواسخ الا على الجز الاخير بخلافه مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل
بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتدا والا لم تدخل على المثالين
المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا
المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا والرده البصريون
بان اللام لم تجي بمعنى الا لما جاني القوم لزيدا وتعقبه الرضي بانه يجوز
بعض اختصاص بعض الاشيا ببعض المواضع كاختصاصها بعد الاستثنا
بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول سبطل انكاران المخففة اعمالها في قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالهم **قوله** وتخفف المفتوحة كالمكسورة
شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة وفي كونه تقتضي كثرة الاستعمال
والثقل **قوله** وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام
الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكثرة اجتماع الامين كذا في الرضي **قوله**
وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي ويكسر
خاص بالمراة او عام ويونث والحقة بالضم دعا من خشب والجمع حق
كذا ذكر من القاموس والط حقتان وثراه انه مثل حصان ولا يصح ان
يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته
بتاويل فرقتين لا يناسب بمعنى اذ لا وجه لحمله في تثنية الثدي اذ ليس حسن
الثدي في كونه عظيمة غاية العظم **قوله** واذا لم تعملها لفظا نقيه ضمير

مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان
المخففة المكسورة في انها تلغي وتعمل فلا وتلزم وقلا تترجح شي عليها بالاعمال
حتي يرفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة المخففة
قلت ان قد تعمل وقد لا تعمل وكان لا تعمل اصلا في اللغة الفصحا وهي المرادة
بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا تعمل اصلا
قوله ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان
في ان المخففة وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا وتخفف
فتعمل في ضمير شان مقدر وهنا وتخفف فتلغي علي الافصح ولعيا رتيه في بحث
ضمير الشان وحيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
قوله فنقلت الهمزة الكسرة الي الكاف فقال الرضي فيه نقل الحركة الي المتحرك قوله كسرة صح
وكلمة ان تحقق مضمون بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان السابق
اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله
ومعني الاستدراك في شرح الهندي يطلب يدرك السامع لدفع ما عسي ان يتوهمه
فجعل السين للطلب لكنه ما يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت
ما فات وتداركته بمعني فيكون لكن للاستدراك لانه لتدارك ما فات المتكلم
بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم قوله واللفظي قد يكون
نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجي هذا المثال مما اثبته الرضي واحكمه الفراق
حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل علي الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون
فنافاه ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف يبتدأ به
بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما يلتفت اليه وينبغي ان يعلم ان الكلامين
المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة
كما

كما في الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه الا اذا
اللائق ان يشكرون قوله منصوبا في المفعولين لا وجه علي هذا التخصيص
اجازة ليت زيدا قائما بالفرا لانه اجازة متفق عليها لكن توجيهه
مختلف فعند الفرا منصوبان بمعني ليت وعند الكسائي بنصب الثاني
بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الفرا يعمل ليت نصبهما
بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين قوله
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جا في اللغة العقيلية علي صيغة التصغير
في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت دعوة رواه
الرضي رفعه قوله لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار
بين الغوار بكسرهما كثير الغارات قوله او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار
باليا فيجب ان يحكي في الاحوال الثلاث باليا وهو ما وقع في كنية علي
رضي الله عنه كنيه علي ابن ابي طالب قوله باليا وما وقع والا فلا حاجة الي
التاويل بعدما جزم بوجود الجر به وحكم بشذوذه لجزمه بوجود الجر
لبعد هذا التاويل والحاجة الي التاويل لئلا يقال الجر لعل لا اشكال فيه
مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع من عقيل قوله العطف في اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الي المعطوف عليه الخ او تميل
العامل الي المعطوف قوله كما ذهب بعض اخر الي ان بل التي بعدها مفرد
ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انه بعض اخر فلم نعثر
عليه قوله فالاربعة الاولي للجمع اعم من ان يكون مطلقا الخ فالمعني لافادة
الجمع لا انه موضوعة للجمع لانه ليس الا الواو موضوع الواو وجزء من موضوع
البواقي قوله وليس المراد اجتماع المعطوف الخ ولا اجتماعهما في كونهما

بحث حروف العطف

مقصودين بالنسبة لاستوا الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولي فيه في الحكم
ليشمل زيدو عمروانسانان قوله فتقول لك جاني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الفعل من كليهما قوله فتقول لك مبتدا الاخبر له لان قوله اي حصل تغير
جاني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي
غير تام فانه قال فتقول لك جاني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل
الفعل من كليهما بخلاف جاني زيدا وعمرو اي حصل الفعل من احدهما
دون فالخبر بخلاف لخ فنقل الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر
عليه قوله والفا للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت
معني الترتيب انتساب الشي الي المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب
يشتمل علي جمع الترتيب فلا حاجة الي حمل قوله للترتيب علي معني الجمع مع الترتيب
مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب
في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الي خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه
علي انه فات منه قيد لا بد منه لا نقول يفهم من مقابلته مع قوله وثم
مثله بمنزلة بمهلة لانا نقول فلكون من مقابلة الخاص بالعام قوله
مقرونة بمهلة اعلم ان الفا وثم يصلحان لتركيب واحد بان تكون
المعطوف امرا ممتدا كان انتهاوه متراخيا عن المعطوف عليه وابتدا
وعقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفا نظرا الي اتصال ابتدايه بالمعطوف
عليه وان تعطف بثم نظرا الي بعد انتهاه وتراخيه عنه قوله والفرق بين
ثم وحتي بعد اشتراكهما في التركيب مع المهلة من وجهين بل من ثلاثة
اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتي اقل قوله علي رجالتهم
جمع رجالة وزن العلاقة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس

قوله

قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتي الجارة انه لا يجوز في العاطفة
كون ما المعطوف عليه غير الجزا الاخير من الملاقي له وكانه لم يتذكره الشارح
في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله من هذا ظهر لخ ردا علي الحواشي | نظر
الهندية محل نظر لانه وان لا يصح علي تحقيق الرضي تمثيله للجزء حكما بقوله
نمت البارحة حتي الليلة فانه لا يصح دخول حتي العاطفة علي الملاقي
للجزا وليس الملاقي في حكم الجز لكن لا خلل في جعل الجزا عم من الجز حقيقة
او حكما والاستغنا عنه لانه قال الرضي في بحث حتي الجارة اما بعد العاطفة
انه يكون جزا ما قبلها نحو ضربت القوم حتي زيدا او كجزوه بالاختلاط
نحو ضربني السادات حتي عبيدهم علي انه يمكن ان يقال لا يصح دخول
حتي علي الصباح عطفا علي الليلة باعتبار انه ملاقي للجز الاخير كما منعه
الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليلة لكثرة خلطه بالليل
في اليوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتجويز الهندي
فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتي علي الملاقي تكلف مستغني عنه
لانه اذا كان دخول حتي علي الجزء الاضعف او الاقوي لبعيد بعطف الجزء
علي الكل المقتضي للمغايرة قوله او ضعفه بحيث صار مغايرا لساير الاجزاء
خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل علي غير الجز لان عطف الجزا علي الكل
لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين اكتفي المص في هذا
المقام باقل ما لا بد منه فلم ينقل اوالامور وله غير نظير في هذا الكتاب
فال الكلام ما يتضمن اذا تنازع الفعلان قوله اي غير معين عند المتكلم
هذا في او للشك اما او للتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام فمو لمعين
عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعني المشترك بين الثلاثة

ومعني التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع انها في لاتطع منهم
اثما او كفورا لكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعني المشترك بين الثلاثة
وهذا غير جاير في ام واما ما اجاب عنه فلا يندفع به الاشتباه لانه
وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي علي احد
الامرين مبهما لكن ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم **قوله** لازمة لهمزة
الاستفهام اي غير مستعملة بدونها للزومه في اللغة بمعني لم تفارقه
فاللازم بمعني غير المفارق وتستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعني وكون
اللازم جايز المفارقة انما هو في اللازم الميزاني **قوله** بعد ثبوت احدهما
اي احدي المستويين عند المتكلم به بقوله عند المتكلم علي ان المراد بالاستوا
في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستوا في الاعراب او الاسناد
ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قال عمرو **قوله** لطلب التعيين
لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالي سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم لا يومنون فليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال
المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد سيعار للتسوية ولا يخفي انه تكلف
اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين الي اخره واختلف في تركيب التوبة تحقيقهم
فعند النحاة اكثرهم ان سوا خبر مبتدا هو مضمون ا انذرتهم ام لم تنذرهم
اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعضهم جعل سوا مبتدا لان المضمون وان
كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولي بجعله مبتدا
من جعل اسم هو في صورة الفعل ويتجه ان ام لا تفيد معني الواو واجيب
بان الهمزة وان لم تبقيا حقيقتها بل استعير الاستوا ولهذا لم يجز سوا علي
اقمت ام قعدت وقال الرضي سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا

والتثنية

والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت
ام قعدت في معني الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان
واستدل علي اعتبار معني الشرط واستعارة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة
وام الشرط الذي هو للشك لكون الماضي فيه بمعني المستقبل كما ان كذلك
بعد ان وانه لا يحسن ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان
الماضي بمعني الاستقبال ودل علي اعتبار معني الشرط فتبديله بالمضارع
تفويت للقرينة **قوله** لان ما كان فصيحا حسنا لا يعد ضعيفا لان الكلام في عدم
ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الي الافصح فنظر **قوله**
وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض علي المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين
او تنبيه علي ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الي جواب بنعم او لا وكذا صح
بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انما المسول لا رد السايل
فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطية له في اعتقاده لا اجابة سواله فالجواب
بالتعيين دون نفي كليهما والاوجه ان الاولي ان يكتفي بقوله كان الجواب
بالتعيين ولا يحصر بنعم ولا بالنفي الا ان يقال الا شامله لنفي كليهما
فتامل **قوله** وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
للشك في الثاني هذا هو الاكثر و قد يجي لمجرد الاضراب اذا ما بعدها
مقطوعا به نحو قوله تعالي ام انا خير منه اذ لا معني للاستفهام ههنا
او كان ما بعدها مشتملا علي حرف الاستفهام نحو قوله تعالي هل تستوي الظلمات
والنور واعترض علي قولهم انها لا بل ام شاء من عطف الانشاء علي الاخبار
وهو مما اجمعوا علي عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستانف
وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل تكون

حرف استيناف والكلام على تقدير عدة من الحروف العاطفة واجاب ثانيا
بان التقدير بل ليس كذلك هي غير شا ام شاو يتجه عليه انه نزل المنقطعة ح
في المتصلة و فيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواكان بالتردد
كما قاله فتحمل على معنى ام المتصلة ام بدونه كان يقتصر على اهي شا و على
اي تقدير بينه وبين اي المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشا
على الاخبار بتاويل القضية وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام
الاضراب وايضا يجوز اذ يقول بل اهي شا بقولنا بل اشك واتردد فيكون اضرابا
عن الاخبار عن الشي بالاخبار عن الشك والتردد **قوله** وعلى الثاني ان
الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى هذا من مخترعات الشارح
اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما
على الاخرى فجعلهما حرفا واحدا بعطف ما بعد الثانية على ما بعد الاولى
ويتجه عليه انه لولم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف
للجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور
ان الواو زايدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل
التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن **قوله**
فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل لا للمعطوف نفيا على خلاف
لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا ينسب له بذكر لا
حتى تكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عما بعد لا فتكون لا لما بعدها
قوله حروف التنبيه الظ ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات
وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة **قوله**
ليصدر بها الجمل كلها الخ ولا تكون الا في صدر في صدر الكلام سواها المتصل

باسم

باسم الاشارة وهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم هولا والاصل
انتم هولا وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل
كما سبق وبغير القسم نحو ها الله ذا لعمر ها الله ذا قتما وفرق
الصحاح بين اما والا فعالاما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا
قايم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم تستعمل
لمجرد التنبيه وح يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة فتامل **قوله**
حروف الندا يا اعلم استعمالاتها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد
وكذا آ او آي وفي الصحاح ايا من حروف الندا ينادي بها القريب
والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة واعلم انه يا كما انه اعم بحسب موارد استعمال
فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف الندا سواها ولا ينادي اسم الله تعالى
والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس **قوله**
نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حا كذا
في الرضي **قوله** ولو قال لاحد يا زيد اليس لي عليك قال الفاضل الهندي وفيه ما ورد
في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عليه الصلاة والسلام لو كان على ابيك
دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله احق
فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي **قوله** واي اثبات بعد الاستفهام بمعنى بحرف
الايجاب يجي من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجه غيره خفي لمن على مثال
خفي **قوله** ويلزمها القسم استعمال اللزوم في خلاف ما هو عادته والا فكان يقول
ويلزمها القسم ويقولاي والله واي الله حذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله اذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها منابه الجار

وفي يا اي ثلثه اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين
على غير حده لان المده والمدغم فيه كلمتين اجرا لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل
في ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظة الله **قوله** لمن قال هو فضالة ابن
شريك **قوله** من جوى جهن في القاموس الجوهري باطن والحزن والحرقة
وشدة الوجد ودا في المصدر وكلها في المقام حسن **قوله** ومعنى كونها زايدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل بوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتدا
من حروف الزيادة ولذلك لم يكتفي به الرضي قال مع انها لا تعد المعاني التي
وضعها الواضع لها كانها لم تفد شيا بخلاف ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد
اسما كانت اولا فانها باقية على ما وضع له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي
تفيده الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال **قوله** وقلت اي زيادة ان مع ما
المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا
للتنبيه نحو الا ان قام زيد **قوله** وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا
يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة
ان المكسورة الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها وكذا ان يفهم الكثرة من
تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد تكون صلة لما نحو قوله
تعالى فلما ان جا البشير القاه على وجهه وقد تكون زايدة كقوله تعالى وما لهم الا
يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة ووجهه خفي ووضع منه موضع
الزيادة اذ لم يذكروه **قوله** نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ويروى
وارق السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين وظبي عطو مثلثة كعدو ويتطاول
الشجر ليتناول والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضرا كل ذلك في القاموس
قوله وقلت زيادة لا قبل اقسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه منفي لا يذان

بان

بان جوابه منفي نحو لا والله لا افعل **قوله** في بئر لا حور سرى وما شعر والحور
الهلكه على وزن الغرفه هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح
ان الهلكه جمع هالك كالطلبه جمع طالب فوقع فيما وقع وانه العجاب
قال الحور جمع حاير قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بضم
الهلاك جمعا حور وفي شرح الاساس احزه بافكه حتى اذا الصبح جشر الجار
والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بير المهالك
وما علم انه سار فيها حتى اذا اضا الصبح والحق الكاشف عن الشبهة علم ذلك
لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة
عن العمل تستحق ان تجعل من الحروف الزايدة وكذا في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها
من الحروف الزايدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقته عن العمل وتصحيح
دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما
جازمين قال من التعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد
في الجاور ورفع الاحتمال في لا الزايدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية
ويرون تاثيرها اللفظي كفها ما نعا عن زيادتها هذا كلامه ونحن نقول
اذا لم يكن للمراعين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذ لا يخفى ان الحروف
الزايدة لو حذف ما لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة
ليست كذلك اذ في انما زيد قايم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد
لولا كلمة ما بل وربما يتعذر لان اسم الحكم عليه بزيد قايم وفي حيثما تضرب تجرم فيضرم
لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون
ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المبانية التي لو حذفت
لاختل دلالة اللفظ فهي تفسر كل مبهم قال ابن المالك الغالب فيه ان يكون تنفيس

الغير ما في معنى القول قوله اي بفعل مقدر في معنى القول الخ اشارة الى توجيه
ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف نعم اعتبار
اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال الهندي هو على القلب قسما للظرفية
الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا مقدرا غير صريح القول فقوله مخصصة بما
في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول الا انه تغير اللفظ في معنى القول
الا انه جعل الرضي ما في معنى القول في معنى القول الغير الصريح حتى جعل القول
المقدر من مقولة ما في معنى القول وهذا بعيد عن عبارته قوله وقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير في به اشار الى وجه قوله وهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا
مقدرا الخ من ان قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالاية
في انه تفسير مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني
لكن قال الرضي تقديره امرتني به امرتني بقوله لكن قال ان صريح القول المقدر
كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد
ان المفسرة ليس من جملة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من
جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين خبر
المبتدا المحذوف هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفا في قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا على مذهب سيبويه قوله او تقديرا نحو هذا زيدا اضربه
قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر
لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب
بزرتني قوله والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى
فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافته الى التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه عني

به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف
هل لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها وكلما يدخل يتصرف في الكلام بنقله
من الخبر الى الانشا فاذا كانت استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان
يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي
وتختص هل باحكام دون الهمزة فهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى
هل ثوب اي لم يثوب وافادتها افادة النافي حتى جاز ان يجي بعدها الا قصدا
للايجاب نحو قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة
للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها
في التصدر لا تدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال الله
تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت
وان ترشد غزية ارشد ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني
ولا تقول فاتكرمني وتقول اسلم عليه هل يلتفت الي والهمزة لا تجي بعدها وتجوز
فيها في هل وساير الاستفهام كذا في الرضي واعلم ان هذه الصورة ايضا من موجبات
كون هل اعم تصرفا قوله واعلم ان المشهور ان لو لانتفا الثاني لانتفا الاول
وهذا اللازم معناه ذهب المحقق التفتازاني ان لو موضوعة كذلك وكانه
خالفه لتكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان نحصوله
مقدرا في الماضي كان منفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود
والمعدوم كما حقق في محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفا ما علق به ايضا هذا
اذا استلزم انتفا اللازم ويكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفا
الاكرام سببا لانتفا المجي زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال

الملزوم انتفاء المقدم صح

لجواز كون اللازم اعم ولا يلزم منه انتفاء الاخص انتفاء العام منه

اذ المقصود بيان ما هو سبب في الواقع منه

توهم المصنف ان لو لانتفا الاول لانتفا الثاني فقد صرح المص بسبب تخطيئهم فقال
الشرط سبب والجزا مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفا السبب
انتفا المسبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوي وزيف الدليل بان الشرط ملزوم لا سبب
والجزا لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفا الشرط انتفاوه **قوله**
موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه
انه بجوار الواجب لجوار الواجب لو انك انطلقت فكيف يصح ان يقال
انطلقت وضع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الي
اصالة افراد الجزو ويمكن توجيهه بان جعل الخبر موضعا ماضيا العول لا لة
لو علي ماهويته وبان المراد موضع منطلق علي دخول لو فان قلنا انك منطلق
اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق بتقدير امر منطلق
وبه اول ما جا في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلا او فعل
ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا اذا وقعت الجملة الشرطية
صلة او حالا شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا تكون جملة اسمية خلافا
للزمخشري **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام
فيصح تركه رفع لاعتراض الهندي انه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا ولا مكانا
مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الي الكلام مسامحة والمعني
اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفي ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا
فالذهاب الي الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح
والهندي صححه بتقدم بتضمن التقدم معني الدخول اي اذا تقدم القسم
داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان
التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر

فسبب

فينصب بتقدير يلاصقه **قوله** واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط
قال الرضي بتقدير ما يطلب خبرا من مبتدا لم يدخل عليه ناسخ او دخل
وانما قال بتقدم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقدير الشرط
بقوله علي الشرط فيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله
اول الكلام لا محالة فقوله علي الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله**
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم فيه لا اذا كان الشرط ماضيا
لا يجب جزم الجزا فكيف يجوز يلزم ان يكون ملزوما وغير ملزوم مجزوم
وجوابه انه يتكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم
قوله اي لزم القسم جعل ضمير لزم بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام
في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل
علي انه جعل ضمير لزمه غير القسم فلم يضمر القسم في **قوله** وكان الجواب للقسم
لئلا يتوهم عود الضمير الي ما عاد اليه ضمير لزمه وانما قال صور التوسط
حصل بقوله اولا لا الكلام محالة مقولة علي الشرط وفيه بحث لان الاحتراز
عن جميع صور التوسط حصل بقوله اوله الكلام محالة مقولة علي الشرط
لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
فيه بحث لان الجواب لمجموع القسم وجوابه لا لمجرد الجواب علي عكس ما اذا كان
الكلام الجواب للشرط فان جواب القسم معني ح مجموع الشرط والجزا **قوله** فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشر علي ترتيب اللف لان تقدير الغير مقدم
في جواز الغا القسم في ذكره وفي قوله انا والله ان تاتني اتك تقدير الغير
مقدم علي الغا القسم لكن في قوله وفي الغير الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرطية فيكون النشر باعتبار التقديم علي غير ترتيب اللف

وباعتبار الشرط على ترتيبه نظرًا لان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الفا القسم
على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط المعنى الثاني فيكون الشرط
باعتبار التقديم على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط
كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله ان تاتيني وان اتيتني
والله اه فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول
على ترتيب اللف باعتبار الفا القسم واعتبار على معنى الثاني على ترتيبه
باعتبار الشرط والغاية فكلامه ما يجب عنه الناظر او يجعل نظره عن الاحاطة
بمقصود القاصر وقد بلغ نسختي لا يتجه عليه شي وكانه اصلحه بعض من
اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا نظره والاولى والانسب بسياق
الكلام جعل ضميران نغير الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم
على تقدير تقدمه اول الكلام قوله وان اتيتني والله يحتمل العطف على قوله
انا والله الخ فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتيني
فيكون في خبر انا والله ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من
قوله بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والعدم معا قوله وانما اورد في هذا
المثال الشرط بصيغة الماضي الخ نص على ما اشار اليه سهل المالكي قوله
اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار اللف والنشر قوله او مقدر كملفوظه
في صدر الكلام مقدر كملفوظه مطلقا المقدر في الصدر كملفوظه فيه
والمقدر في وسطه كملفوظه فلا وجه للتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام
قوله فانه لو كان جزا الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال الرضي
في بحث اما يجوزان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك قوله
فانه لو كان جزا الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في

الضرورة

بالضرورة ولهذا زيف قوله من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفا لكن في
لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفا او اذا الا ان يوسع في قوله
الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط
فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزا ويدخل الفا على اداة
الشرطية الجزاسه والا ان تلغ فيجعل الجزا للشرط الاول دالا عليه كذا ذكره
الرضي وقد يتقدم الجزا على الشرط فيقدر مثله جزا او يجعل المقدم جزا عند البصريين
ويجعل تقدمه جزا عند الكوفيون ويلزم معنى الشرط كذا في التسهيل
قوله واما التفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوب به او بمفسره فلا
يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا فيما وقع في توجيه
ما في اوايل الكتب من قولهم وبعد فان الخ من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير
التصدير كما ينبغي قوله والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفا في جوابها
وسببية الاول للثاني ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال اذ يد
حين لقيته فانا اكرمه فاذ العيد فانا اكرمه والا شواهد كثيرة في القرآن
لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى
الشرط وانما جاز اعمال المستقبل الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي
لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت
في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله
ما في حيزها اي حيز فايها هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض
بجزء ما في حيز اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفا فان ما في حيز اما في حيز
اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخر وفي قوله جزء ما في حيزها
مطلقا اطلاق مخل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد

واما في يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فانا منطلق يوم الجمعة قوله
وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد
واختاره المص قوله عملا مطلقا اجعل مطلقا بمعني وقد عملا اي زمانا
مطلقا معموليه وتقديره ظرفا اوضح وابعد عن التكلف قوله واما تقدير
علي تقدير الرفع بمهما يذكر زيد اه رد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف
مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا علي وجه الاختيار بتقدير
فعل رافع اي مهما يذكر علي صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا علي تاويل مرجوح
وهو بتقدير العايد اي منطلق فيه واجاز نصب زيد في اما زيد
فمنطلق بتقديرنا صب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون
وجعل هذا الايراد رد التقدير المذكور ولا يخفي انه يرد علي تقدير الكون ايضا
انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع
في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما تكون يوم
الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما تكون بمعني ما لا بفعل صح به
المغني لمعني مهما تكن يوم الجمعة ففي تكن ضمير لمهما لا بد منه
فح لا يصح تقدير اما زيد بمعنيها مهما يكن زيد لانتفا ضمير يرتبط بكن
زيد بمهما وكذا تقدير مهما تكن يوم الجمعة ومهما يذكر ايضا فنقول لنا اما
زيد منطلق في تقدير ما يكون زيد فيه وهو منطلق الا علي جعل ما بمعني
الوقت وتقدير العايد اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عايد
اليه في الجزا هو فيه وقد انكر كون مهما بمعني الوقت الزمخشري في تفسير قوله تع
مهما تاتنا به من اية وقال هو افترا علي لغة العرب لكن اثبته ابن مالك
ووافقه الرضي وتعقبهم المغني بانه ليس في ما استشهد به ابن مالك شهادة
لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول

قوله

قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر الخ عدم
جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا
بتقدير العايد قوله تقول التحضيض فلان يبغضك فتقول كلا الخ هذا ردع
للمخبر ونفي خبره وقد تكون بيانا لكون خبرا اتا به المتكلم منكرا كقوله تعالى
واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله اي وقد جا اي كلا بمعني
حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغي وانه لا يجاب
به نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم
فلو لم يقيد لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قاله الهندي
احترز عن المتحركة لانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم
لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تا التانيث المتحركة من الحروف
ولا علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانهما اسما واشار الي عدها
حروفا في لغة ضعيفة تبعا للبيان حكم تا التانيث فانهم قوله
لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث
بالتا قوله فان كان المسند الخ والمعني بان كان تانيث المسند اليه
ظاهرا غير حقيقي او المعني فان كان المسند اليه المونث ظاهرا
غير حقيقي اي فانت مخير بين الحاق تا التانيث وبين عدمه
شهوا اي الحاق تا التانيث مخير فيه علي الحذف والا بهال والاولي
جعله اسم مكان قوله وهذه المسلة قد تقدمت الا انه ذكرت الخ بهذا
لا يفيد فع ذكر كون ذكرها مستغني عنه فالوجه ان يقال المتبادر من
قوله وبلحوق الوجوب فاستغني مستغني منه الظاهر الغير الحقيقي
قوله اي جمعي المذكر والمونث في مثل فاما الزيدان الخ بمعني الضعف حين

اسناده الى الظ لا مطلقا كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله
فان كان ظاهر لخبير لصار مقيدا لكن غير حقيقي ما ينبغي ان يقصد
لانه يتقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي **قوله**
اي ادخلته نون اطلاق المنون لا لبس على ما ينبغي لانه ادخال النون
الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين
لا يكون الا في الاسماء **قوله** فسمي ما به تنون الشي لا يكون يقال لزيد المضروب
انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به يكون الشي اي ادخال النون
على الشي بل هو النون الداخلة **قوله** نون ساكنة اي بذاتها ان اراد
بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجبا للتحريك فكل نون في اخر
المعرب نحو محسن وصان كذلك وان اراد معنى اخر فليس حتى نتكلم عليه
قوله فلا تغيرها الحركة العارضة الظ فلا تغير ليرجع الضمير الى تعريف
التنوين وكانه اراد بذلك الضمير عبارة التعريف **قوله** وهي شاملة
اي هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور ان المراد من النون نون
في كلمة لان الكلام في تتم ذلك الحرف بنع الشمول **قوله** تتبع حركة الاخر
اي اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قايمة وبعجاخ
بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس
اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخر سوى لكنه ينتهي به التكلم **قوله** لان
المتبادر من متابعته الاخر انه فيه بحث بل لا المتبادر منه لحوقه من غير
تخلل حرف فالوجه ان اداخ الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف
قوله لا ولا ينتقض التعريف لتاكيد الفعل تخرج نون التاكيد للحقيقة
لو قال بدل قوله لا التاكيد الفعل للمتمكن او التنكير الاخرة لاستغني
عنه

عنه لعلمه **قوله** ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق وقد عرفت
ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره لوجب اخراج تتبع حركة الاخر نون التاكيد
ايضا **قوله** فهذا الدال على ان مدخوله غير معين قال الرضي قيل مختصة
بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه للفرق بين الوصل والوقف لعدم
الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت تسم
سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف **قوله** اي اسكت السكوت
الان الا يمكن طلب النهي في زمان النهي والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله
اذ ما لم ينزع الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم
اي اسكت السكوت الان الان سامحه معنى معناه اسكت سكوتا متصلا
بالان **قوله** لدالة للعلتين العلمية والتانيث قال الزمخشري تا مسلمات
متمحضة للتانيث ووجودها يمنع عن تعديتها ايضا فلا محالة مسلمات
علما ينصرف **قوله** وذلك الترديد من اسباب حسن الغنا فسمي تنوين الترنم
لذلك لان الترنم حسن الغنا ومن لم يتنبه لما ذكره قال يسمى به لان فيه ترك
الترنم **قوله** عوض عن الالف عند الوقف نون التنوين ولا وجه لتحصيل
المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الا ظهر ان الحاق التنوين يغني
عن تحصيلها بالاشباع **قوله** كما في قول الشاعر هو رؤبة على ما في القاموس
وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه
والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف
المفازة والعاري والخاوي الخالي والمخترق ومهب الرياح واشتباه
الاعلام القياس علامات تعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب
يريد رب مفازة معرقة الاطراف مشتبه الاعلام ساكت **قوله** واما التنوينا

الاخر فيه اعتبار الوضع في بعضها ايضا تاما اذ الظاهر تنوين العوض لغرض
التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف
المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد فيه قوله المص وهو للتمكن
والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض
والمقابله والترنم في معرض الموضوع له وقوله وخطا بحذف الف ابن
وما في ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بابن المضاف
الي الاب دون الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة
العربية قوله وكذلك قولهم فلان ابن فلان الح في الرضي وطاهر بن طاهر
وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عن لا يعرف وعلى الجزاء يجري العلم
وان كان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر ابن
طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل ابن ضل بكسرهما وصنهما لا يعرف ابوه وفي
ابن في كلاهما على وزن اي من ولد يا ادم ذهب في الارض لما تفرقت سايره ولده
فلم يحس منه اثر قوله الا في حذف همزته فانها لا تحذف حينما كانت ليلا
يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تا تانيث
مطولة بخلاف تا ابنة فالوجه ان يقال لا تحذف الف ابنة لان طالب
التحقيق يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يحز له حذف الالف
للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد
خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من
الثقيلة مدلولها لانها ثنائية والاصل في البنا السكون وكان تقول
انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخيرا ولى بالحذف
فالثاني بعد الحذف هو الساكن ولكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين

كن

من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف
براسه على ما نقله الرضي فلا قوله والقا لجمع اي لا لالف الفاصل الي اخره
الاولي الاكتفا بالتفسير قوله تختص اي نون التاكيد الظاهر ان تختص خبر لنات
لنون التاكيد فتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الي القسمين بتاويل
كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وبنا في الاختصاص بما ذكر كثرته في مثل
اما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما تختص به وزاد الرضي التخصيص
قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يعني عن هذا التفصيل قوله
اخرا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما
يقوم الا قليلا لم يجيها مع النفي بما نظرا انما دخلت النفي بل لمشابهته النهي حتى
قبل مجيها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصله وانما جات
قليلا نحو لا في الدار تضربن والمراد بالنفي ما شمل الجحد حتى قال سيبويه قد حل
بعد لم لتشبيهها لها بلا النهي في الجزم قوله ولزمت اي نون التاكيد في مثبت
القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الي القسم كما افاده الشارح
فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد القطيفة محل نظر ونقض اللزوم
بقوله تعالى ولين متم او قتلتم لالي الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان
لا يتعلق نظرفه او جار فتقدم قوله اي الشرط الموكد حرفه بما سوي كان التاكيد
لازما كما في حيثما واذا ما او جايزا كما في متيما واما وقد يوكد جواب هذا
الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وفيه نحو لا تخشون ليطرد وكذا قوله
ليدل على اليا المحذوفة قوله ان اشترط في التقا الساكنين على حده ان يكون
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا بد من جهة عدم حذف الف اضربان
واضربنان وسيعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة

والمشددة في التثنية والجمع المونث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد
المذكر غايبا كاذاه وصيغتا المتكلم ايضا بمنزلة المستثني اي من الحكم بفتح
ما قبلها ولكن ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا الالف ليس حاجزا حصينا
مكانه واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل اذ يراد بقوله وتقول في التثنية
والجمع المونث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون
المشددة ح لا يكون المقصود الاستثنا قوله فانه يجوز التقا الساكنين
علي غير حده اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين
ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالي ولا تتبعان بالتخفيف
ولا يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقا الساكنين علي غير حده
وان كان في مثل لا يضربانني بالحاق نون الوقاية واضربان نعمان بادغام
النون الخفيفة في نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة
ولا ينزل منزلة ما يكون في الجملة الواحدة كما في المشددة والف التثنية
قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قال
الشارح دون كلمه لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين
التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المونث حيث يجوز التقا التثنية
الساكنين في التثنية دونهما بان التقا الساكنين انما يجوز اذا كان
المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة او كالمتصل
لا المنفصل منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوي الف التثنية
كالمنفصل واراد بالمتصل نحو بالجاب والف نحي فانه يمنع من اعلاله با
نحي فاذكر الرضي انه تشبيهه بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع ويا
المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية

لايجد

لا يجد ايضا فصلا ولا يحتاج في دفعه الي ان المراد بالمتصل الف التثنية
كما يشعر بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان انه حال لاخر مع
النون بتشبهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او
غيرها لا الحمل علي المشبه به حتي يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف
العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس بينهما علة خاصة به
حتي يتحقق ان يحمل عليه نون التاكيد بل هما سيان في وجود التعليل
قوله اما مع ضميري يا وز لا يخفي انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا
في الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة وقعت علي ترتيب تصريفها
يعني لمراعاة ترتيب تصريفها فانه مراعاة ترتيب المثل لها فيه قوله
في المرتبة ما يدخل الفعل اه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولي
بالخفض وايضا الكسر مما لا يلايم الفعل فاد حاله علي الحق اللاحق الاهم
اولي اللاحق قوله ويرد ما حذف متفرع منه في حال الوقف اذ لا مجال
في الرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد في الكتابة ايضا قوله والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا بنا الكتابة في الاخر علي الوقف وفي الاول علي الابتدا
كما تقرر في محله فوجبا ان لا تكتب للخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها وتكتب الفا
اذا انفتح ما قبلها فكتابتها علي خلاف القياس اللهم شكرنعمايك علي قدر
الايك واسئلك ان تجعل هذه الارقام المبتداة ببركة اسمايك وخير افضل
انبيايك ذخرا لي وموجبا لجزيل جزايك وصلي عليه بدوام ارضك
وسمايك تم الكتاب بعون الملك الوهاب علي يد افقر العباد وحويلي
العباد الواثق بالملك المنان غفر الله له ولوالديه ولساير المسلمين
وكان الفراغ من تعليقه نهار الاحد اوايل شهر ...

بسم الله الرحمن الرحيم

مسايل ابي حازم رضي الله عنه قال ابو حازم بينما انا امشي [illegible]
ساحل البحر اذ لقاني رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه [illegible]
فقال لي صليت يا ابي حازم تحسن تصلي فقلت له نعم و[illegible]
اصلي وقد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا
حازم كم فرض الله عليك قبل قيامك الي الصلاة قلت له خمس قال
وما الخمس قلت النية ثم الطهارة ثم القيام الي الصلاة ثم
اختيار موضع الصلاة ثم التوجه الي القبلة ثم قال يا ابا حازم
فباي نية تخرج من بيتك الي المسجد قلت بنية الزيارة قال فباي
نية تقوم الي الصلاة قلت بنية الخدمة قال فباي نية [illegible]
الي الخدمة قلت بنية العبودية مقرًا بالوحدانية قال يا ابا [حازم]
فيما تستفتح الصلاة قلت بثلث فرايض وسنتين قال يا ابا [حازم]
وما هي قلت النية فرض والتكبير الاولي فرض والتوجه فرض
القبلة ورفع اليدين سنة وتفريق الاصابع سنة قال يا ابا حازم
كم عليك من التكبيرات فرض وكم سنة قال التكبيرات
اربع وتسعون تكبيرة خمس منها فرض والباقي [illegible]
يا ابا حازم فيما تستفتح الصلاة قلت بالتكبير قال فما [illegible]
خشوعها وما خشوعها قلت النظر الي موضع السجود
ووقارها قلت سكونها قال وما تحريمها قلت تكبيرها قال [illegible]

[illegible] قال فما جوهرها قلت تسبيحها قال فما تحليلها قلت الدعاء عند انقضائها
[illegible] مفتاح ذلك كله قلت الوضوء قال فما مفتاح الوضوء قلت النية قال فما
[مفتاح] النية قلت التسمية قال فما مفتاح التسمية قلت اليقين قال فما
[مفتاح] اليقين قلت التوكل قال فما مفتاح التوكل قلت الخوف قال فما مفتاح
الخوف قلت الرجا قال فما مفتاح الرجا قلت الصبر قال فما مفتاح الصبر قلت
الرضا قال فما مفتاح الرضا قلت الطاعة لله عز وجل قال فيما استوجبت
[illegible] الله قلت بتوفيق الله عز وجل وبالعلم قال فيما نلت العلم قلت بالتعلم قال
[فيما نلت] التعلم قلت بالمعرفة قال فيما نلت المعرفة قلت بالتوفيق وفقنا
[الله] وإياكم لما يحب ويرضى من القول والعمل والنية قال يا ابا حازم اخبرني ما الفرض
[illegible] الفرض وما الفرض الذي يؤدي الي الفرض وما السنة الداخلة في الفرض
[وما السنة] الذي يقوم بها الفرض وما السنة الذي تقطع الفرض قلت
[illegible] في الصلاة وفرض الفرض الوضوء والفرض الذي يؤدي الي الفرض
[illegible] يمينك الي شمالك واما السنة الداخلة بالفرض فالتحال اي تحليل
[illegible] والسنة الذي يتم بها الفرض واما السنة التي تقطع الفرض
[illegible] قال يا ابا حازم والله ما ابقيت علي نفسك من علة ولا تركت الا اخبر
[illegible] من سبيل ولكن قد بقيت علي نفسك مسلة واحدة قلت وما
[هي رحمك] الله قال كم من فرض وسنة عليك في اكل الطعام قال فسبحان
[illegible] قلت سبحان الله وهل في الاكل فرض وسنة قال نعم اربع فرايض
[illegible] سنن وادب [illegible] يا ابا حازم قلت وما هي رحمك الله قال اما الفرض

عليك بالتسمية قبل اكل الطعام والحمد والشكر ومعرفة ما اطعمك الله
عز وجل واما السنة فالتكاؤ على فخذك الايمن والاكل بثلاث
اصابع ولعق الاصابع وشدة المضغ ولعق الاصابع
اثر الطعام واما المكارم فغسل اليدين وصغر اللقمة والاكل
مما يليك وان تقل النظر الى جليسك وهكذا كان يفعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ثم قال لي يا باحازم كم عدوك في الدنيا
قلت اربعة عشر عدوا قال وما هم اعداؤك قلت اما الاربعة فعدو
يحسدني ومنافق يبغضني وكافر يقتلني وشيطان يضلني واما [illegible]
فالجوع والعطش والبرد والعري والسبع والغرق والنار والهرم
والموت والاذى ولا اجد لهم سبيلا الا بالقوي ولا الاجل من الله
والعمل الصالح ثم قال لي يا باحازم لقد اعلمت فضائل اهل العلم
فاحمد الله واشكره على كل حال فانه لا يقبل الا ما كان خالصا لوجهه
الكريم خالصا ثم قال لي يا باحازم كم عدد الصلاة والتكبير والركوع
والسجود كله في السنة فقلت اما الصلاة فعددها الف وسبعمائة
مائة واربعون والركوع ستة الاف ومائة وعشرون ركعة
والسجود اثنا عشر الف سجدة ومائتان واربعون سجدة
ثلاث وثلاثون الف تكبيرة وثمانمائة واربعون تكبيرة والحمد لله
وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وحسبنا الله
الوكيل تمت مسائل ابي حازم بحمد الله وحسن توفيقه على يد
[illegible] عبد الرحيم العلوي [illegible] ورحمه الله [illegible]